

Distr.: General
30 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٦٣ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥		أولا - مقدمة
٥		ثانيا - أداء الولاية
٥		ألف - لمحة عامة
٦		باء - تنفيذ الميزانية
٦		جيم - مبادرات دعم البعثة
١٨		دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
٢٠		هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية
٢٣		واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

060117 040117 16-21061 (A)



١٠١		ثالثا - أداء الموارد
١٠١		ألف - الموارد المالية
١٠٢		باء - الموارد المالية اللازمة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي
١٠٤		جيم - معلومات موجزة عن المناقلات بين الفئات
١٠٥		دال - نمط الإنفاق الشهري
١٠٦		هاء - إيرادات وتسويات أخرى
١٠٦		واو - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
١٠٧		زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
١٠٧		رابعا - تحليل الفروق
١١٤		خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
		سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
١١٤		التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠

موجز

رُبط مجموع نفقات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بهدف العملية من خلال عددٍ من أطر الميزنة القائمة على النتائج، وهي: دعم عملية الوساطة؛ وحماية المدنيين؛ ودعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية؛ وتوفير الدعم.

ويعزى أساسا الرصيد غير المربوط البالغ ٥٨,٠ مليون دولار إلى انخفاض في الاحتياجات. بمبلغ قدره ٣٩,٨ مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم نشر أربع طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض وانخفاض أسعار الوقود والزيوت ومواد التشحيم إلى أقل مما هو مدرج في الميزانية. وانخفضت تكاليف الموظفين المدنيين بما قدره ٢٣,٦ مليون دولار عما كان مدرجا في الميزانية نتيجة ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي لوظائف الموظفين الدوليين عما كان مدرجا في الميزانية، وهو ما يعزى أساسا إلى الصعوبات التي تواجهها العملية في الحصول على التأشيرات. وقابل زيادة الاحتياجات جزئيا ازدياد النفقات المقررة على الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بمبلغ قدره ٥,٣ ملايين دولار، يعزى أساسا إلى الزيادة في نشر أفراد الوحدات العسكرية عما كان متوقعا.

وتكبدت العملية المختلطة مبلغ ١٠٤٤,١ مليون دولار في شكل نفقات للفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٤,٧ في المائة (مقارنة بمبلغ ١٠٨٩,١ مليون دولار من النفقات في الفترة السابقة، بمعدل استخدام للموارد قدره ٩٤,٤ في المائة).

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

الفترة	التخصيص	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية للفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٥١ ٥٢١,٦	٥٥٦ ٨٤٠,٩	(٥ ٣١٩,٣)	(١,٠)
الأفراد المدنيون	٢٧٨ ٠٨٥,٢	٢٥٤ ٥٢٩,٣	٢٣ ٥٥٥,٩	٨,٥
التكاليف التشغيلية	٢٧٢ ٥٥٧,٩	٢٣٢ ٧٤٥,٩	٣٩ ٨١٢,٠	١٤,٦
إجمالي الاحتياجات	١ ١٠٢ ١٦٤,٧	١ ٠٤٤ ١١٦,١	٥٨ ٠٤٨,٥	٥,٣
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٣ ٩٦٨,٥	٢٤ ٠٤١,١	(٧٢,٦)	(٠,٣)

الفئة	التخصيص	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
صافي الاحتياجات	١٠٧٨ ١٩٦,٢	١٠٢٠ ٠٧٥,٠	٥٨ ١٢١,١	٥,٤	
الترعرات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	
مجموع الاحتياجات	١١٠٢ ١٦٤,٧	١٠٤٤ ١١٦,١	٥٨ ٠٤٨,٥	٥,٣	

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(أ)	المخطط	الفعلي (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	١٤٧	١٤٧	١٤٠	٤,٨
الوحدات العسكرية	١٥ ٦٩٨	١٥ ٦٩٨	١٤ ٢٢٢	٩,٤
شرطة الأمم المتحدة	١ ٥٨٣	١ ٥٨٣	١ ٣٢٥	١٦,٣
وحدة الشرطة المشكلة	١ ٨٢٠	١ ٨٢٠	١ ٨١٥	٠,٣
الموظفون الدوليون ^(ج)	٩٧٠	٩٧٠	٧٨٦	١٩,٠
الموظفون الوطنيون ^(د)				
الموظفون الفنيون الوطنيون	٢٢٨	٢٢٤	١٥٧	٢٩,٩
الخدمات العامة	٢ ٥١٦	٢ ٢٨٣	٢ ١٧٦	٤,٧
متطوعو الأمم المتحدة				
الدوليون	١٦٣	١٦٣	١٥٠	٨,٠
الوطنيون	٤	٤	٣	٢٥,٠
الوظائف المؤقتة ^(هـ)				
الموظفون الدوليون	١٩	١٩	١٦	١٥,٨
الموظفون الوطنيون	٨١	٨١	٧٨	٣,٧
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	٦	-

(أ) تمثل أعلى مستويات للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى معدل شغل الوظائف الشهري والقوام الشهري المقرر.

(ج) يعكس المعلومات التجميعية عن شغل الوظائف بالعملية المختلطة وفيما يخص الوظائف في مركز الخدمات الإقليمي الممولة من ميزانية العملية المختلطة.

(هـ) ممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من

هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - ورد بيان الميزانية المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٥ (A/69/808) وبلغت قيمتها الإجمالية ١٠٠ ٥١٨ ١٣٥ دولار (صافيها ٩٠٠ ١٥٨ ١١١ دولار). وتضمنت اعتمادات لتغطية تكاليف ١٤٧ مراقبا عسكريا و ٦٩٨ ١٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٨٣ فردا من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٢٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات و ٩٨١ موظفا دوليا و ٣٥٧ ٢ موظفا وطنيا، و ١٦٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٥، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغ ٨٠٠ ٢٦٨ ١٣٣ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/839/Add.6، الفقرة ٦٤).

٣ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦١/٦٩ بء، مبلغاً إجماليه ٧٠٠ ١٦٤ ١٠٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٩٦ ٠٧٨ دولار) للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد قُسم مجموع المبلغ كأُنصبه مقرر على الدول الأعضاء. وكما هو منصوص عليه في القرار نفسه، أُلغي ما مجموعة ٤٧٦ وظيفة مؤقتة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تشمل ثنائي وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٤٦٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية ووظيفة مساعدة مؤقتة واحدة من فئة الخدمات العامة.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ومدها في قرارات لاحقة. ونص المجلس على الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره ٢٢٢٨ (٢٠١٥).

٥ - وقد كُلفت العملية بمساعدة مجلس الأمن على إنجاز هدف شامل يتمثل في إيجاد حل سياسي دائم وتحقيق أمن مستدام في دارفور.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، ساهمت العملية المختلطة في عدد من الإنجازات من خلال تحقيق نواتج رئيسية ذات صلة، يرد بيانها في الأطر الواردة أدناه، والمصنفة حسب

البرامج الفرعية على النحو التالي: عملية الوساطة، وحماية المدنيين، والوساطة في نزاع المجتمعات المحلية والدعم.

٧ - ويقيم هذا التقرير الأداء الفعلي قياساً على الأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج التي يرد بيانها في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وعلى وجه الخصوص، يقارن تقرير الأداء مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى إحراز تقدم فعلي خلال الفترة مقابل الإنجازات المتوقعة، مع مؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج التي أنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - مدد مجلس الأمن في قراره ٢٢٢٨ (٢٠١٥) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ولاية العملية المختلطة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وكرر المجلس تأكيد تأييده للأولويات الاستراتيجية المنقحة التي حددها المجلس للعملية المختلطة في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، وأوعز إلى العملية المختلطة أن تواصل مواءمة جميع أنشطتها ومواردها من أجل تحقيق أولوياتها. وخلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، واصلت العملية المختلطة تنفيذ ولايتها من خلال التركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث، المبينة في التقرير الخاص الذي أعده الأمين العام عن استعراض العملية (S/2014/138): (أ) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني؛ (ب) حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ (ج) دعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية، بسبل منها اتخاذ تدابير لمعالجة أسبابها الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٩ - واصل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور التشاور مع أطراف النزاع في محاولة لتشجيع المحادثات المباشرة بين الحركات المسلحة وحكومة السودان من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل في دارفور. وفي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، أجرى نائب الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك مشاورات في باريس، فرنسا، مع حركات دارفور الرئيسية الثلاث غير الموقعة في محاولة الغرض منها انضمامها إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وشارك نائب الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك في محادثات وقف الأعمال العدائية التي عُقدت في أديس أبابا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بين حكومة

السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال واثنين من الحركات المسلحة في دارفور. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شارك الممثل الخاص المشترك الجديد/ كبير الوسطاء المشترك، بعد تعيينه في اجتماع نُظم بالاشتراك مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ويسر عقد اجتماعات غير رسمية في ديري زيت، إثيوبيا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، لمناقشة المسائل الخلافية في مشروع اتفاق فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، المتعلق بوقف الأعمال العدائية والمقدم إلى الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتوجت هذه الجهود بتوقيع حكومة السودان، في آذار/مارس ٢٠١٦ على اتفاق خارطة الطريق الذي اقترحه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والذي كان إنجازا هاما في تحديد طريقة عملية للمضي قدما من أجل إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

١٠ - وأجرى الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك مشاورات في أديس أبابا، يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، مع قادة جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل لاستعراض عملية الوساطة، اتفقا خلالها، للمرة الأولى منذ توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام ٢٠١١، على السفر إلى الدوحة، للاجتماع مع نائب رئيس وزراء قطر، لاستكشاف السبل الكفيلة بدفع عملية السلام قدما. وفي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، عقد الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك ونائب رئيس وزراء قطر اجتماعات مع جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل في الدوحة لمناقشة السبل التي يمكن أن تنضم بها الحركتان إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

١١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعلنت الحكومة أنه لن يتم تحديد ولاية السلطة الإقليمية لدارفور، التي من المقرر أن تنتهي في تموز/يوليه ٢٠١٦، وذلك في ضوء اقتراب موعد التنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بسبل منها إجراء الاستفتاء الإداري وإنجاز خطط إعادة النازحين داخليا إلى مواطنهم الأصلية، ونزع سلاح المدنيين. وأشارت الحكومة أيضا إلى أن المفاوضات المتخصصة المنصوص عليها في وثيقة الدوحة ستظل قائمة، ومن الممكن أن تكون مسؤولة أمام الرئاسة. وعقب هذا الإعلان، عقدت آلية متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة

لإحلال السلام في دارفور الاجتماع الحادي عشر في الخرطوم، في ٩ أيار/مايو ٢٠١٦
لمناقشة مسائل منها، تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة.

١٢ - وقامت لجنة وقف إطلاق النار برصد عملية نزع سلاح الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتسريح أفرادها والتحقق منها. ورصدت اللجنة بانتظام تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم، بما في ذلك الترتيبات الأمنية النهائية المتعلقة بالمقاتلين السابقين من حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية. وجرى تسريح ما مجموعه ٦٧٣ ٣ مقاتلا من المقاتلين السابقين المنتسبين إلى حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية، أُدمج منهم بنجاح ٢٧٦ ١ فردا في القوات المسلحة لحكومة السودان والشرطة السودانية. وعقدت لجنة وقف إطلاق النار ثلاثة اجتماعات مع حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية وحكومة السودان. وعقدت أمانة لجنة وقف إطلاق النار سبع جلسات مع الحركتين وحكومة السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقدت ستة اجتماعات إضافية في المكاتب الفرعية التابعة للجنة وقف إطلاق النار في القطاعات الشمالية والجنوبية والشرقية. وكان الهدف من هذه الاجتماعات هو تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية ووقف إطلاق النار الدائم في إطار وثيقة الدوحة. وكانت نتائج الاجتماعات دعم العملية المختلطة من أجل إعداد مواقع التسريح، وتوفير وسائل نقل كافية لنقل الممثلين المشاركين في عمليات التحقق وتيسير صرف المنح للممثلين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة توفير الدعم اللوجستي، مثل حيز المكاتب والنقل، إلى ممثلي الأطراف الموقعة الذين كانوا مقيمين في مكان مشترك مع لجنة وقف إطلاق النار في مقر العمليات في الفاشر.

١٣ - ودعمت العملية المختلطة اللجنة السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور في تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وفقا للترتيبات الأمنية النهائية الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ مبادرات الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة التي تقودها الحكومة السودانية، من أجل معالجة مشاكل انتشار الأسلحة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور.

١٤ - واستؤنفت الاجتماعات على مستوى المحلة التي تعقد في إطار الحوار والتشاور الداخليين في دارفور في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، بعد أن عُلِّقت في شباط/فبراير ٢٠١٥ بسبب القيود المالية. وعقدت اجتماعات في بلدي كيكايية ومليط (شمال دارفور) في ٣١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي بلدي أم برو وأم قتادة (شمال دارفور)

في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي شعبية (شرق دارفور) في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعُقدت الاجتماعات المحلية في ولاية الخرطوم في أربع بلدات، هي الخرطوم، وشرق النيل، وجبل أولياء وأم درمان في ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على التوالي. وحددت المشاورات عددا من المسائل شملت انعدام الأمن الناجم عن انتشار الأسلحة غير المشروعة، والتهميش السياسي والاقتصادي الذي تمارسه الطبقة الحاكمة، وتحريف نظام الإدارة الأهلية ونظام حيازة الأراضي التقليدي، واللصوصية، والمخدرات/إساءة استعمال المواد بسبب البطالة وانعدام الفرص. وفي منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٦، سرت العملية المختلطة اجتماعا عقدته لجنة تنفيذ الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور في مقر العملية المختلطة في الفاشر لاستعراض التقدم المحرز في عملية التنفيذ والنظر في وسائل تلافي التأخير في عقد المشاورات المتبقية البالغ عددها ٢٦ مشاورة على المستوى المحلي والمتوقع تنفيذها في برنامج العمل.

١٥ - ونفذت العملية المختلطة عمليات تقييم المخاطر والتخلص من الذخائر في ١٣٦ قرية أسفرت عن تحديد ٢٠٢ من المناطق الخطرة، وإزالة ٦٥٨ ٦ جهازا متفجرا من مخلفات الحرب و ٢٢٩ ٢٢٧ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة تشكل خطرا مباشرا على المجتمعات المحلية، وتدميرها بشكل آمن. وقامت أيضا بتقييف المجتمعات المحلية في القرى وفي مخيمات المشردين داخليا لتوعيتها بأخطار المتفجرات من مخلفات الحرب. واستفاد من أنشطة التوعية بالمخاطر ما مجموعه ١٩٣ ١٩٧ شخصا، بمن فيهم النساء والأطفال. وقدمت العملية المختلطة الدعم التقني للجنة السودانية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولبعض مراكز الشرطة من أجل تحسين ظروف تخزين الأسلحة والذخائر، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر المرتبطة بسرقة الذخائر لاستخدامها في أغراض إجرامية أو انفجارها من تلقاء نفسها بسبب سوء التخزين. ووفرت العملية إلى اللجنة ما مجموعه ٥٢٥ خزانة أسلحة وخمس آلات لوسم الأسلحة وضغطات على سبيل الإعارة لدعمها في أنشطتها في مجال جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدة الإنسانية

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حماية المدنيين عنصرا أساسيا في ولاية العملية المختلطة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤). وحظي تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين التي أقرت في أيار/مايو ٢٠١٥ بتركيز متضافر على نطاق العملية المختلطة. وكان الهدف من الاستراتيجية المنقحة هو إضفاء المزيد من السلاسة على تنفيذ الولاية على مستوى عناصر العملية وأقسامها كافة، بالتعاون مع الشركاء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية،

مع التركيز بقوة على إعطاء الأولوية، استراتيجيا وجغرافيا وتنفيذيا، للتهديدات ذات الصلة بالحماية والإنذار والاستجابة المبكرين على مستوى القطاعات ومواقع الأفرقة. وبينما كانت العملية المختلطة تدعو إلى الوصول دون عوائق إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة في مجال الحماية، واصلت في الوقت نفسه تركيز جهودها من أجل دعم حماية المدنيين عن طريق العمل بطريقة أكثر تكاملا وتماسكا، وتنفيذ عمليات استجابة أكثر دقة وأهمية لما يواجهه السكان المدنيون من شواغل تتعلق بالحماية.

١٧ - وعُقدت اجتماعات مشتركة لأفرقة الحماية، شاركت فيها وكالات الأمم المتحدة والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون التابعون للعملية المشتركة في مقر العملية وعلى مستوى القطاعات لاستعراض التطورات في مجال الحماية على أرض الواقع وتقديم توصيات بشأن التدابير اللازم اتخاذها للتخفيف من المخاطر. وواصلت أيضا العملية المختلطة العمل بشكل متكامل على مستوى مواقع الأفرقة من أجل التفاعل عن قرب مع أفراد المجتمعات المحلية وتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة على مستوى المجتمعات المحلية. وبفضل هذا التفاعل تمكنت العملية من تسيير دوريات تقوم بها الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة استجابة لاحتياجات المدنيين الأكثر عرضة للخطر أثناء ممارستهم لعملهم، ونشاطهم الزراعي وجمع الحطب والعشب.

١٨ - ودعمت العملية المختلطة حماية المدنيين من خلال تهيئة بيئة حامية وبناء قدرات شرطة حكومة السودان ومبادرات الحفارة المجتمعية. وواصلت العملية المختلطة إنشاء مكاتب حماية الأسرة والطفل بالتعاون مع شرطة حكومة السودان وقامت بأعمال الحفارة المجتمعية لحماية أنشطة جمع الحطب والزراعة وكسب الرزق، ونفذت دوريات في القرى والبلدات لحماية المشردين داخليا. وقام أيضا عنصر الشرطة والجيش التابعين للعملية بتسيير دوريات تقييم أمني مشتركة لغرض جمع وتبادل المعلومات ودعم نظم الإنذار المبكر.

١٩ - وسيّرت العملية المختلطة دوريات ليلية قصيرة وبعيدة المدى من أجل حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومعداتها. وساعدت هذه الدوريات والحراسة المرافقة للعمليات الإنسانية على تهيئة ظروف آمنة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين. وشهد الاتصال والتواصل بين العملية والسلطات السودانية تحسنا خلال فترة الأداء، كما يتبين ذلك من انخفاض وتيرة منع الوصول وتخفيف القيود المفروضة على تنقل أفراد العملية المختلطة (من ١٣٠ حادثا خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٣ حادثا في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦). وتمكنت العملية المختلطة على إثر هذا الانخفاض من الوصول أكثر إلى المدنيين المهددين، كما تمكنت من دعم إيصال المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا في المناطق

المحرومة حتى الآن من الحصول على المساعدة، ولا سيما في جيب جبل مرة. ومع ذلك، ظلت العملية تواجهه من حين إلى آخر قيودا على دورياتها وبعثات التحقق التي توفدها إلى جبل مرة ومناطق النزاع الأخرى في أعقاب الاشتباكات التي تنشب بين القبائل والهجمات على السكان المدنيين. ونتيجة لهذه القيود، لم تستطع العملية المختلطة أن توفد على الفور البعثات الأمنية والبعثات التقييمية ذات الأهمية الحيوية إلى مناطق القتال بين القوات الحكومية والحركات المسلحة والمناطق التي تشهد عنفا طائفيا.

٢٠ - ولم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير نشر وحدة طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض، وكتيبي المشاة، وكلاهما مطلوب لتوفير القدرات الأساسية للعملية. وكان الهدف من نشر وحدة طائرات الهليكوبتر هو تيسير النشر السريع لوحدة الاحتياط التابعة للقوة وتقديم دعم إضافي لمهام الرصد التي تقوم بها العملية المختلطة، وهو ما من شأنها أن يعزز الوعي بالأوضاع السائدة، وصنع القرار والمهام التنفيذية؛ وكذلك لدعم عمليات البحث عن الجنود وأفراد الأمم المتحدة وإنقاذهم وإخراجهم وإجلاءهم. وبفضل نشر الكتيبتين الإضافيتين في بيئة أمنية متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها مثل دارفور ستمكن العملية من بناء هيكل قوة أكثر مرونة وحيوية وقدرة على التنقل. ولم يتحقق النقل المزمع لطائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض من موقعها الأولي إلى الخرطوم في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الصعوبات اللوجستية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم نشر كتيبتين من المشاة بسبب تأخر تمارين ما قبل النشر.

٢١ - ودعمت العملية المختلطة سيادة القانون من خلال تقديم الدعم التقني لإعادة إنشاء سلسلة العدالة الجنائية في المناطق التي عاد إليها المشردون، فضلا عن بناء القدرات لموظفي السجون على أداء المهام الأساسية في السجون وعلى تطبيق نهج حقوق الإنسان في إدارة السجون. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت العملية المصالحة على المستوى المحلي من خلال تعزيز قدرات المحاكم الريفية على تسوية المنازعات على الأراضي ومعالجة أسباب النزاع الأخرى، والترويج لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من خلال دعم المحكمة الخاصة والمدعي العام الخاص المعني بجرائم دارفور. وبادرت العملية المختلطة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي مدته أربع سنوات والمتعلق بسيادة القانون في دارفور وتعاونت على وضعه مع فريق الأمم المتحدة القطري تحت رعاية مركز التنسيق العالمي للشرطة والقضاء والإصلاحات، وهو استراتيجية الهدف منها تيسير النقل السلس لبعض المهام المتعلقة بسيادة القانون إلى كيانات تابعة للأمم المتحدة تتمتع بميزة نسبية. وعلاوة على ذلك، وضعت العملية خطة

تنفيذية لتوجيه المرحلة الانتقالية، ونظمت، بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، مؤتمرات للمانحين لتوفير التمويل للبرنامج المشترك.

٢٢ - وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، واصلت العملية المختلطة الرصد وتقديم التقارير بشأن حقوق الإنسان والشواغل المتعلقة بالحماية، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني. وتجاوزت العملية المختلطة مع حكومة السودان والأطراف الرئيسية الأخرى بشأن امتثالها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ودعت العملية المختلطة أيضاً إلى تطوير الإطار القانوني وتوطيده من أجل إنشاء وتفعيل آليات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، كما تنص على ذلك وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وإضافة إلى ذلك، دعمت العملية جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى بناء القدرات وعمل المكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك دارفور).

٢٣ - وواصلت العملية المختلطة تعميم مراعاة حقوق الطفل وحماية الطفل من خلال بناء القدرات، وتدريب حفظة السلام والأفراد المرتبطين بالعملية. وأجريت دورات تدريبية مماثلة شملت المؤسسات الوطنية، والمجتمعات المحلية المضيفة، والمشردين داخلياً، وأفراد القوات المسلحة السودانية، والمجتمع المدني. وواصلت العملية المختلطة حملتها الداعية إلى منع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال من جانب أطراف النزاع واستخدام الأطفال كمقاتلين من جانب المجتمعات المحلية في الصراعات العرقية، وذلك في إطار الحملة التي نُفذت في جميع أنحاء دارفور بعنوان "لا لتجنيد الأطفال - احموا دارفور". وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت العملية المختلطة سلسلة من الاجتماعات مع المجلس التشريعي للدولة، ومجلس الولاية لرعاية الطفل ووزارة الشؤون الاجتماعية وشرطة حكومة السودان والقوات المسلحة السودانية في ثلاث ولايات (جنوب دارفور، ووسط دارفور، وغرب دارفور). ونُظمت حملات إضافية بنجاح في معسكرات المشردين داخلياً في السلام ونيرتي (وسط دارفور)، وكريندنق، ومحلية الجينية (غرب دارفور)، وعطاش، وكلما، ومحلية منواشي (جنوب دارفور)، حضرها قادة المشردين داخلياً، ونسأوهم، وشبابهم، إضافة إلى السلطات المحلية. ومنذ عام ٢٠٠٩، أدت الجهود المتضافرة التي بذلتها العملية للحد من استخدام الجنود الأطفال في دارفور إلى انخفاض كبير في تجنيد واستخدام الجنود الأطفال من جانب أطراف النزاع. وفي الوقت نفسه، يظل الاستخدام المحتمل للأطفال كمقاتلين في الصراعات العرقية من جانب المجتمعات المحلية مصدر قلق كبير.

دعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية

٢٤ - شمال دارفور - بعدما أدى النزاع على الأراضي بين قبيلتي البرقي والزيادية إلى تحديد أعمال العنف في شباط/فبراير ٢٠١٥، تعاونت العملية المختلطة مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، ووسطاء قبيلة الميبدووب وآليات المجتمع المدني من أجل تسوية النزاع. وأسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاقات وقف الأعمال العدائية في آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٥. وقد أوفدت العملية المختلطة فريقاً متكاملًا في بعثات لبناء الثقة إلى قريتي عين الدس وحلة أحمد شايب في تموز/يوليه ٢٠١٥. وبدعم من العملية المختلطة، عقد أعضاء من المنظمات النسائية المحلية منتديات سلام لقبيلتي البرقي والزيادية في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على التوالي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي لثمانٍ من حملات السلام التي يسهها مسؤولو محلية مليط وإدارة ميبدووب الأهلية من أجل تشجيع السلام وتحضير المجتمعات المحلية في محليتي مليط والكومة لمؤتمر مصالحة كان مقرراً عقده على مستوى الولاية.

٢٥ - وفي أعقاب الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة في سورتوني (شمال دارفور) على المشردين داخلياً (ومعظمهم من الفور) في أيار/مايو ٢٠١٦، أطلقت العملية المختلطة عملية مصالحة وعملت مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل نزع فتيل التوتر. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتمع قائد قوة العملية المختلطة مع قادة المشردين داخلياً من موقع التجمع في سورتوني الذين أعربوا عن قلقهم إزاء انعدام الأمن المتزايد في الموقع. واجتمع فريق من العملية المختلطة مع القادة المحليين من أجل حثهم على إعادة فتح طريق كبكائية - سورتوني. وعُقدت اجتماعات متابعة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم قادة الرزيقات الشمالية (الأباله) وقبائل الفور، وأعضاء من الآليات التقليدية لتسوية النزاعات، ووالي شمال دارفور.

٢٦ - جنوب دارفور - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يسّرت العملية المختلطة توقيع اتفاق سلام بين قبيلتي الفلاتة والسلامات في محاولة لإنهاء النزاع القائم بينهما بشأن سبل الوصول إلى الأراضي الزراعية والموارد في محلية برام. وفي هذا السياق، تعاونت العملية بانتظام مع سلطات الولاية والقيادات القبلية والوسطاء المعنيين في دارفور والخرطوم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، انضمت العملية المختلطة إلى وفد من المجلس التشريعي لولاية جنوب دارفور في بعثة ميدانية لمدة يومين إلى محليتي تلس وبرام لنشر أحكام الاتفاق. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قامت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور وسلطات جنوب دارفور، بدعم من العملية المختلطة، بتنظيم مؤتمر سلام استعرض خلاله ممثلو قبيلتي الفلاتة والسلامات في محلية كاس اتفاقاً جديداً ووقعوا عليه لتعزيز اتفاقاتهم السابقة.

٢٧ - شرق دارفور - في أعقاب أعمال العنف بين قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية بسبب نزاعهما على الأراضي في النصف الأول من عام ٢٠١٥، واصلت العملية المختلطة عملها مع زعماء القبيلتين، وحثتهم على استئناف عملية المصالحة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شاركت العملية المختلطة في زيارة قام بها مسؤولو الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات إلى محلية أبو كرينكا، ويسّرت هذه الزيارة في محاولة للتوسط بين المجموعتين. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، يسّرت العملية أيضاً سفر قادة قبيلة المعاليا من الخرطوم وأبو كرينكا وعديلة إلى الضعين لهذا الغرض. وفي أعقاب تصاعد التوتر بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا على خلفية سرقة المواشي، وبين قبيلة المعاليا وحكومة ولاية جنوب دارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عملت العملية المختلطة بصورة مستمرة مع الوالي وسلطات الولاية والقيادات القبلية لتهدئة الوضع.

٢٨ - غرب دارفور - بعد سلسلة من الهجمات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تعاونت العملية المختلطة مع زعماء بني هلبة والمساليت في الجينية، وكذلك في الفاشر، في شمال دارفور والخرطوم من أجل حثهم على التعايش السلمي. وتواصلت العملية أيضاً مع والي غرب دارفور لتقييم الوضع ومناقشة سبل رأب النسيج الاجتماعي في الولاية.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت العملية المختلطة أيضاً توقيع ١٨ اتفاق سلام، بما في ذلك اتفاقات بين: (أ) غزام والبرقد، (ب) البرقد ومهدي، (ج) المعاليا والمهارية في شرق دارفور؛ (د) القمر والدروك، (هـ) المساليت والزغاوة العرب، (و) أولاد زيد العرب والزغاوة، (ز) الداجو والمساليت في غرب دارفور؛ (ح) التعايشة والسلامات، (ط) الرزيقات الجنوبية والمسيرية، (ي) الفلاتة والسلامات، (ك) بني هلبة والسلامات، (ل) المسيرية والأباله، (م) الهبانية والرزيقات الجنوبية، (ن) رطانة الزغاوة والزغاوة أم كملتي، (س) سلامات وبني هلبة في جنوب دارفور؛ (ع) المسيرية وأولاد زيد، (ف) القمر والتاما، (ص) النوايسة والسلامات في وسط دارفور.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، وفي محاولة لمنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة الرحّل والتخفيف من حدّتها، قادت العملية المختلطة ٢٠ حملة سلام، و ١٣ منتدى للحوار والتشاور، وستة اجتماعات توعية في جميع أنحاء دارفور. وشارك فيها ١٩٥٨ شخصاً يمثلون المزارعين والرحّل والمشردين داخلياً والعائدين والقيادات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قام القادة المحليون في محلية كورما في شمال دارفور بإبلاغ العملية المختلطة أن أكثر من ٦٠٠٠ مشرّد داخلياً قد عادوا إلى القرى للمشاركة في الأنشطة الزراعية الموسمية، وعزّوا ذلك إلى حملات السلام والمنتديات التي قادتها

العملية المختلطة. وإضافة إلى ذلك، شاركت العملية المختلطة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بعثة ميدانية لدعم مشروع لترسيم طريق المحجرة.

٣١ - وتعاونت العملية المختلطة أيضاً مع الشخصيات المؤثرة في دارفور ومجموعات المجتمع المدني الموجودة في الخرطوم لتعزيز عمليات المصالحة بين المجتمعات المحلية في دارفور. وقدمت العملية الدعم اللوجستي والتقني لمؤسسة دارفور للثقافة والحوار والسلام الاجتماعي، وهي مجموعة من مجموعات المجتمع المدني المحلية، من أجل إطلاق أنشطتها لبناء السلام في الفاشر، وعملت بشكل مكثف مع مركز كاشا للسلام والمصالحة في الخرطوم، من أجل تحقيق المصالحة بين المعالي والرزيقات الجنوبية على وجه الخصوص. ونفذت العملية المختلطة أيضاً مبادرات لبناء القدرات من أجل التشجيع على التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية المختلفة. وعلاوة على ذلك، قامت العملية المختلطة، بالاشتراك مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بتنظيم حلقة عمل عن التعايش السلمي وتسوية النزاعات في ولايتي جنوب دارفور وشرق دارفور، ونظمت ثلاث حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات وبناء السلام في جنوب دارفور.

٣٢ - وواصلت العملية المختلطة دعم الوساطة في نزاعات المجتمعات المحلية من خلال تنفيذ مشاريع لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية ومشاريع مجتمعية كثيفة العمالة للشباب المعرضين للخطر، وهي مشاريع قائمة على التدابير التقليدية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي في دارفور. وقد أنهت العملية المختلطة مسح تسعة مجتمعات محلية في جميع أنحاء دارفور، وأطلقت مشروعين لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، شمالاً ١٢ مشروعاً فرعياً في أمبرو (شمال دارفور) وتندلي (غرب دارفور) لفائدة ٢٥٢ ١ شخصاً من المستفيدين مباشرة. ونفذت العملية أيضاً مشاريع مجتمعية كثيفة العمالة لفائدة ٥٠٠ ٥ شخصاً من المستفيدين مباشرة في ٢٢ مجتمعاً محلياً في جميع أنحاء دارفور بهدف توفير فرص لكسب الرزق، وتلقين المهارات المهنية، والتدريب أثناء العمل من خلال بناء الهياكل الأساسية المجتمعية. وإضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ مشروعين جديدين سيفيدان مباشرة ٨٠ شخصاً خلال فترة الأداء.

الخدمات الاستشارية على نطاق البعثة، ومع أصحاب المصلحة الآخرين

٣٣ - واصلت العملية المختلطة إدماج المنظورات الجنسانية في جميع عناصر الولاية عن طريق بناء القدرات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقديم المشورة التقنية لجميع أفراد العملية المختلطة، بما في ذلك على المستوى القيادي. ونسقت العملية المختلطة أيضاً تنظيم مشاورات اليوم العالمي المفتوح في جميع أنحاء دارفور، حيث تحاورت ٥٧٢ امرأة من نساء

دارفور مع منظومة الأمم المتحدة وقيادات الولايات بشأن حالة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٣٤ - وأطلقت العملية المختلطة استراتيجية اتصالات جديدة وأكثر متانة تركز على إنتاج المواد الإعلامية المتعددة الوسائط لتعزيز أنشطتها المتعلقة بالتوعية المجتمعية وتعزيز وجودها على وسائط التواصل الاجتماعي. وبدأت العملية بتعميم "صورة اليوم" في جميع أنحاء دارفور لزيادة وعي الجمهور بشأن أنشطتها ونشرت كتاب رسوم هزلية يضم رسومات بسيطة لتبسيط الضوء على عملها بشأن حماية المدنيين. وعلى الرغم من أن القيود الجديدة المفروضة على قطاع المنشورات المطبوعة أدت إلى انخفاض عدد المنشورات المطبوعة، تمكنت العملية المختلطة من الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة لزيادة تعميم المعلومات العامة في شكل إلكتروني.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالكفاءة والفعالية دعماً لتنفيذ ولاية العملية عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات، إضافة إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة.

٣٦ - ونفذت العملية المختلطة الشطر الثاني من عملية الترشيد التي تضطلع بها، مما أدى إلى إلغاء ٤٧٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة. وكان ذلك جزءاً من إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للعملية المختلطة وتسلسلها الإداري من أجل مواءمة الوظائف الثابتة والمؤقتة في شعبة الدعم مع مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، بهدف اعتماد هيكل مرن لتلبية متطلبات العملية في المستقبل.

٣٧ - واستخدمت العملية المختلطة موارد النقل الاستراتيجي الإقليمي لدعم تناوب القوات والوفاء باحتياجاتها من النقل الجوي، واستمرت أيضاً في الاعتماد كثيراً على الدعم الجوي لتلبية احتياجاتها التشغيلية واللوجستية، ويعود ذلك أساساً إلى وعورة الأراضي ومحدودية البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية في دارفور. وقامت العملية المختلطة بتشغيل خمس طائرات ثابتة الجناحين و ١٧ طائرة هليكوبتر في ٣١ موقعاً، بما يشمل ٢٧ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر وأربعة مطارات رئيسية (الفاشر ونيالا والجنيينة والخرطوم). وواجهت العملية تحديات فيما يتعلق بعملياتها الجوية، بما في ذلك عدم نشر طائرات الهليكوبتر العسكرية الأربع المتعددة الأغراض (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه)، مما أدى إلى الحد من عدد الرحلات الجوية المقررة التي يمكن تشغيلها. وإضافة إلى ذلك، فإن محدودية المهلة الزمنية المتاحة لعمليات مراقبة الحركة

الجوية أدت إلى الحد من عدد الرحلات الفعلية التي يمكن تشغيلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة لذلك، كان لا بد للعملية من القيام بمهام متعددة في آن واحد ضمن المهلة الزمنية المحدودة للعمليات قدر المستطاع. وقد أثّرت هذه القيود أيضاً في قدرة العملية على الاستجابة لحالات الطوارئ والاضطلاع بالأنشطة غير المقررة في غضون مهلة قصيرة.

٣٨ - وبهدف دمج الهياكل الأساسية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على استقرارها، قامت العملية المختلطة بتحسين الهياكل الأساسية للاتصالات عن طريق الاستخدام الأمثل لنطاقها الترددي الساتلي من خلال إضفاء الطابع المركزي على شبكتها الإذاعية "تيترا" ذات الترددات فوق العالية التي يستضيفها مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات. وشرعت العملية المختلطة أيضاً في إضفاء الطابع المركزي على خدمات الطباعة باقتناء طابعات متعددة الوظائف في بداية فترة الأداء للاستعاضة عن الأجهزة القائمة بذاتها. وفي نهاية فترة الأداء، كانت هذه المبادرة معلقة في انتظار التخليص الجمركي للطابعات المشتراة حديثاً.

٣٩ - وبهدف التقليل إلى أدنى حد من الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من بصمتها الكربونية، قامت العملية المختلطة بوضع تصوّر لتنفيذ المبادرة الخضراء. وبدأ تنفيذ مشروع لت تركيب محطات الطاقة الشمسية، الذي سيكون المصدر الرئيسي لتزويد غرف معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المواقع النائية بالطاقة. غير أن نظام توليد الطاقة الشمسية المتعدد السنوات الذي خُطّط له كي يكون مصدر طاقة بديلاً عن المولدات لم ير النور، بسبب التأخر في الحصول على التصاريح التقنية الضرورية وفي اختيار المنهجية الأكثر كفاءة للاستعانة بمصادر الطاقة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمشاريع الأخرى المتعددة السنوات، أُنجزت في الفترة السابقة المرحلة الأولى من إنشاء طريق معبّدة طولها ٣,٥ كيلومترات برصّ التربة والرمل والحصى. وقررت العملية المختلطة أن المرحلة الثانية من المشروع المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهي التعبيد، لم تعد ضرورية لأن طبقة الحصى السطحية اعتُبرت كافية لتلبية احتياجات التنقل العمليتي. وفيما يتعلق بالتخزين، قررت العملية المختلطة أن تعديل العناصر الهيكلية من خلال إقامة جدران معززة من الطوب وسياج محيط سيكون أكثر كفاءة من حيث التكلفة. وتمكنت بذلك العملية المختلطة من إصلاح ما مجموعه سبعة من مرافق التخزين.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتسنّ للعملية المختلطة إقامة مطمر قمامة صحي في الضعين وبناء سدّ ترابي، بسبب صعوبة الحصول على أراضٍ من السلطات الحكومية. وتعتمد العملية المختلطة النظر في إمكانية استخدام الأراضي المتوفرة ضمن مواقع الأفرقة

لإنشاء مواقع مناسبة للتخلص من النفايات، كاستراتيجية لحل مشكلة طول المدة التي تستغرقها إجراءات اقتناء مواقع التخلص من النفايات. وأنجزت العملية المختلطة أربعة مواقع لإلقاء النفايات من أصل ١٣ موقعا خاضها للمراقبة ومقررا في الميزانية. وقد حال عدم استقرار الحالة الأمنية في جميع أنحاء دارفور دون إنجاز ما تبقى من مواقع إلقاء النفايات الخاضعة للمراقبة. وتمكنت العملية، باستخدام القدرات الداخلية المتوفرة، من حفر ١٢ بئراً خلال فترة الأداء. فالآبار العاملة ذات أهمية حاسمة لتأمين مصدر مستقر لسد احتياجات العملية من الماء.

٤٢ - وتمشيا مع التزام العملية المختلطة بالتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطتها وفقاً للمبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بالبيئة وجهودها المتواصلة من أجل زيادة الاستدامة المائية، قامت بجمع ١١٤ ٨٧٠ متراً مكعباً من النفايات السائلة وإزالتها ومعالجتها، وقامت كذلك بجمع ٥٥٤ ٨٥ متراً مكعباً من النفايات الصلبة والتخلص منها في جميع مواقع العملية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٤٣ - وواصلت العملية تحسين التدابير الطبية الوقائية عن طريق حملات التوعية والتثقيف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفّرت العملية المختلطة خدمات الفحص والكشف المبكر عن الأمراض غير المعدية. ونُفذت برامج للكشف عن أمراض السرطان (الثدي والبروستاتا) والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.

٤٤ - ولتلبية الاحتياجات التشغيلية، قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة ٥١١ ٢ وحدة من المركبات والمقطورات وملحقات المركبات المملوكة للأمم المتحدة. وبسبب التأخير في التخلص من المركبات المملوكة للمركبات وقطع الغيار، لم تتمكن العملية المختلطة من شطب ٢٩٢ وحدة من المركبات وملحقات المركبات على النحو المقرر.

دال - التعاون بين البعثات الإقليمية

٤٥ - حافظت العملية المختلطة على اتصال منتظم مع رؤساء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لضمان تكامل الجهود. وشاركت خلية التحليل المشتركة للبعثة في الاجتماعات الفصلية للمنتدى الإقليمي الذي أنشئ لتقييم وتحليل المسائل العابرة للحدود ولكفالة فهم مشترك للأوضاع السياسية والأمنية التي تؤثر على دارفور والأمن الإقليمي والأمم المتحدة. وحضر ممثلو العملية المختلطة اجتماع مسؤولي التنسيق في جيش الرب للمقاومة الذي عُقد في عنتيبي، أوغندا، في ٥ و ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ونوقشت فيه مسائل مهمة. بيد أن الاجتماع الخامس للمنتدى الإقليمي الذي

كان من المقرر أن تستضيفه البعثة في عنتبي، أوغندا، في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لم يُعقد بسبب النقص في عدد الموظفين والالتزامات الأخرى.

٤٦ - وواصلت العملية المختلطة التعاون مع البعثة والقوة الأمنية المؤقتة لدعم التفعيل الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. واجتمع رؤساء أركان القوات مرتين خلال فترة الأداء. وعُقد الاجتماع الأول في عنتبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لمناقشة التحديات المتعلقة بحماية المدنيين في البعثات الثلاث، ونشر واستخدام طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض، والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وتبادل المعلومات، وتشكيل احتياطي إقليمي، والتهديد الإرهابي في المنطقة دون الإقليمية. وعُقد الاجتماع الثاني في شباط/فبراير ٢٠١٦، عن طريق التداول بالفيديو، لمناقشة الحالة الأمنية في بعثات حفظ السلام الثلاث. ووافق رؤساء أركان القوات على أن إيجاد حل طويل الأجل للنزاع الذي يعصف بالمنطقة دون الإقليمية يتطلب التزاماً سياسياً قوياً من جانب مختلف أصحاب المصلحة. ونوقشت مرة أخرى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، مع التشديد على صعوبة تسيير دوريات على الطرقات في المناطق الحدودية بسبب طبيعة المنطقة الشاسعة. وأُتفق على أن نشر المركبات الجوية المسيرة من دون طيار سوف يحد من تأثير النقص في القوات. وفي غضون ذلك، أُوعِزَ إلى مواقع أفرقة العملية المختلطة القريبة من الحدود أن تظل متيقظة للأنشطة العابرة للحدود وأن تُبلغ عن جميع الأنشطة التي تثير الشبهات في الوقت المناسب.

٤٧ - وخلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، واصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي تثبيت نموذج تقديم الخدمات وتحسين أداء تقديم الخدمات. ونفذ المركز عمليات جديدة تتعلق بالموارد البشرية والمالية، بما في ذلك بدء تنفيذ المجموعة ٤ من نظام أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي إطار التحضير لبدء تنفيذ المجموعة ٥، أنشأ المركز فريق نشر لتنسيق جميع أنشطة تجهيز المواقع، والأطر الزمنية لخطة المشروع، وأثر النطاق والتغيير، وتنقية البيانات وجمعها، وتخطيط إمكانيات دخول المستعملين إلى النظام، والاتصالات، والتدريب، والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز القدرات ودعم الإنتاج.

٤٨ - ومع اكتمال المركز، تمت مواءمة هيكله الوظيفي مع الاحتياجات المتغيرة للبعثات المستفيدة من خدماته. وقد أدى استعراض ملاك الموظفين المدنيين خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى عملية إعادة تنظيم الوظائف، شملت تأميم ٦٨ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية سيُنفذ على مدى فترة سنتين بدءاً من تموز/يوليه ٢٠١٥ وفقاً لقرار الجمعية

العام ٢٠١٧/٢٠١٦. وبناءً على ذلك، أُمتت ٣٤ وظيفة من أصل ٦٨ وظيفة خلال فترة الأداء، في حين ستؤمّم بقية الوظائف البالغ عددها ٣٤ وظيفة في الفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

٤٩ - وبلغت حصة العملية المختلطة من الموارد المعتمدة لمركز الخدمات الإقليمي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ما مقداره ٦٢٧ ٠٠٠ دولار. وخلال تلك الفترة، بلغت مصروفات المركز ٦٤٦٦ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصاً (إجمالاً) في الإنفاق قدره ٣٠٠ ١٦٠ ٣ دولار، أي بنسبة ٣٢,٨ في المائة.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية

٥٠ - ظلّ المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان حلقة الوصل الرئيسية بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في الخرطوم، حيث حافظ على الصلة مع دوائر العمل الإنساني الأوسع نطاقاً، وعمل بشكل وثيق مع القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك لتعزيز أوجه التآزر والتعاون بين العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة والترويج لنهج يقوم على "توحيد أداء الأمم المتحدة" في دارفور. وعملت العملية أيضاً بشكل وثيق مع نائب منسق الشؤون الإنسانية، ومقره في الفاشر، من أجل تيسير عمليات تنسيق الشؤون الإنسانية مع الفريق القطري وعمليات صنع القرار على مستوى دارفور.

٥١ - وواصلت العملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة عقد اجتماعات تنسيقية رفيعة المستوى كل شهرين لضمان اتباع نهج منسق إزاء المسائل ذات الاهتمام المشترك والإعداد للتسليم المحتمل للأنشطة التي يتمتع فريق الأمم المتحدة القطري بميزة نسبية فيها. وإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات للفريق العامل المشترك وأُعدت التقارير المنبثقة عنها دعماً لتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل على نحو يكفل اتباع نهج متكامل إزاء البرامج المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في دارفور. وأنجز التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي المتكامل واعتمد خلال الاجتماع المشترك في تموز/يوليه ٢٠١٦. ويجري إعداد تقرير يشمل الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ في فترة الأداء الحالية.

٥٢ - ومن خلال مقر العملية ومجموعات الحماية المشتركة للقطاعات، استمر عقد الاجتماعات المنتظمة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني لمناقشة مسائل الحماية والاستجابات ذات الطابع الاعتيادي والطارئ. ومن خلال تلك التحديات، ونتيجة لتنفيذ بعثات ميدانية مشتركة للرصد أو التقييم أو التحقق،

استمر إصدار التوصيات المتعلقة بحماية المدنيين، وتوسيع نطاق حيز العمل الإنساني لدعم إيصال المساعدة الإنسانية كذلك. وإضافةً إلى ذلك، أنشئت في جميع ولايات دارفور الخمس منتديات التنسيق المدني - العسكري، وهي آلية تنسيق رئيسية استُخدمت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتؤدي هذه المنتديات، التي تتشارك في رئاستها العملية المختلطة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دوراً حاسماً في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والترتيبات اللوجستية اللازمة لتوفير الحراسة وأشكال المساعدة الأخرى للسكان المتضررين من النزاع في دارفور.

٥٣ - وشملت جهود التنسيق الأخرى مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في اجتماعات مركز العمليات المشتركة التابع للعملية المختلطة، وهو المنتدى الرئيسي للعملية المختلطة في مجال الإنذار المبكر وتحليل الأوضاع. وواصلت العملية المختلطة أيضاً المشاركة في الاجتماعات التي تُعقد على المستويين الوطني والميداني لتنسيق الشؤون الإنسانية والتي ينصب تركيزها على مسائل الحماية، من أجل استعراض الحالة الإنسانية السائدة عموماً في دارفور والتقدم المحرز في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. كما واصلت العملية المختلطة التعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري على جميع المستويات للمعاونة في تعزيز أنشطة الدعوة التي تستهدف بصفة محددة الوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدة في توفير الحماية وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى شتى أنحاء دارفور.

٥٤ - وعقدت العملية المختلطة اجتماعات مع فريق الأمم المتحدة القطري لاستكشاف السبل العملية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الطائفي من خلال التعاون والتنسيق في تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور. وعقب تلقي الدفعة الأولى من التمويل من حكومة قطر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بدأ البرنامج الإنمائي في تنفيذ ١٢ مشروعاً من مشاريع المسار السريع والمشاريع القصيرة الأجل في دارفور، منها مشروعان لدعم ولاية العملية. كما عمّقت العملية المختلطة شراكاتها مع الفريق القطري عن طريق وضع مبادرات لمنع النزاعات بين المزارعين والبدو الرحّل، وتضمن ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية التي تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها وزارة الزراعة في جنوب دارفور في هذا الصدد. وعززت العملية تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعداد خرائط لتحديد طرق الهجرة في شمال دارفور وترسيمها، وأثارت المسألة المتعلقة بحوادث تدمير المزارع في اجتماعات مجموعات الحماية المشتركة في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، مما أدى إلى وضع نموذج لتتبع هذه الحوادث والحد من وقوعها في المستقبل.

٥٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أنشأت العملية المختلطة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفريق التنسيق المعني بسيادة القانون، الذي أشرف على وضع برنامج الأمم المتحدة المشترك لإرساء سيادة القانون في دارفور. وقام البرنامج المشترك بدور آلية منظمة لنقل بعض المهام المحددة المتعلقة بسيادة القانون من العملية المختلطة إلى كيانات الأمم المتحدة التي تتمتع بميزة نسبية وتعزيز تقديم خدمات الأمم المتحدة من خلال التركيز على الأولويات، والتدخلات وتجميع الموارد المتفق عليها.

٥٦ - وواصلت العملية المختلطة عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتبادل المعلومات بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في دارفور. وواصلت العملية تقديم الدعم التقني إلى هذين الكيانين وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بوضع استراتيجيات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتعاونت العملية المختلطة أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في وضع مذكرة مفاهيمية بشأن تعبئة الموارد اللازمة لقيام فريق الأمم المتحدة القطري في دارفور بتوسيع نطاق برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتولي المسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي يتم تنفيذها في إطار دعم وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والخطوة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز التي توقف تنفيذها عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥).

٥٧ - وواصلت العملية المختلطة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في إطار فرقة العمل القطرية لرصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وعلى أساس ربع سنوي، ساهم تقرير الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الأطراف المتنازعة في دارفور ضد الأطفال في المذكرة الأفقية الشاملة التي يُصدرها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

٥٨ - وواصل عنصر الشرطة التابع للعملية المختلطة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ الأنشطة في سبعة مجالات محددة، هي: (أ) الخفارة المجتمعية؛ (ب) العنف الجنسي والجنساني؛ (ج) بناء قدرات الشرطة السودانية؛ (د) سبل العيش والمشاريع المدرة للدخل؛ (هـ) سيادة القانون؛ (و) حماية المدنيين؛ (ز) التحقيقات الجنائية. وعلاوة على ذلك، ومن خلال الدعم المالي المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري، نفذ عنصر الشرطة دورات تدريبية على إدارة مسرح الجريمة، والعنف الجنسي والجنساني،

والتحقيقات الجنائية، والمهارات الحاسوبية، والخفارة المجتمعية، والإسعافات الأولية الأساسية، وحقوق الإنسان. كما استمرت العملية المختلطة في التواصل مع قيادة الشرطة التابعة لحكومة السودان على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات على حد سواء لأغراض تتعلق بتنفيذ الولاية.

٥٩ - وواصلت العملية تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن العلاقات مع وسائط الإعلام من أجل الرصد المنتظم لوسائط الإعلام والتقارير الإخبارية والإعلام الجماهيري.

٦٠ - وواصلت الآلية المشتركة للدعم والتنسيق في أديس أبابا ي تزويد إدارة السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بتقارير تحليلية وبيانات وإحاطات منتظمة عن الأنشطة الأمنية والسياسية والإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان والتطورات المتعلقة بالعملية المختلطة ودارفور، والعمل كمنتدى لمناقشة الاحتياجات التقنية والتشغيلية للعملية.

٦١ - واستمر التنسيق الثلاثي بوصفه آلية رئيسية تجمع بين كبار ممثلي حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون بين الأعضاء فيما يقدمونه من دعم للعملية المختلطة.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: دعم عملية الوساطة

٦٢ - كان الهدف من الأنشطة المنفذة في إطار هذا العنصر هو دعم الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلم في دارفور في تنفيذها ودعم الوساطة التي يقوم بها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بين حكومة السودان والحركات غير الموقعة وأي أطراف رئيسية أخرى صاحبة مصلحة في دارفور من أجل ضمها إلى عملية السلم. وقد أعدت هذه الأنشطة على أساس أن أهالي دارفور وأطراف النزاع يجب أن يتولوا قيادة عملية السلم وتنفيذها، وتقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين بدور تيسيري. وفي هذا الصدد، جرى تنفيذ أربع ركائز بصورة متزامنة وهي: (أ) دعم الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة في تنفيذها؛ (ب) العمل مع حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة من أجل تشجيع المفاوضات؛ (ج) دعم الحوار والتشاور الداخلي في دارفور؛ (د) التواصل، بالاشتراك مع مسؤولي حكومة السودان، مع الحركات غير الموقعة لإقناعها بالانضمام إلى عملية السلم.

٦٣ - ورصدت العملية المختلطة تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية وامتثال الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلم في دارفور، ودعمت المفوضية المشتركة ومفوضية وقف إطلاق

النار ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور في تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية المنبثقة من وثيقة الدوحة. وواصلت العملية تقديم الدعم التقني واللوجستي مثل الأفراد العسكريين والنقل والمعدات المكتبية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا لأحكام وثيقة الدوحة. ورصدت مفوضية وقف إطلاق النار نزع سلاح وتسريح الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة وتحققت منه، ورصدت بانتظام تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم، بما في ذلك الترتيبات الأمنية النهائية، فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين من حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية وقامت العملية المختلطة بتسريح ما مجموعه ٦٧٣ ٣ مقاتلا سابقا من المنتسبين إلى حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية، منهم ٢٧٦ ١ مقاتلا أُدجموا بنجاح في القوات المسلحة للسودان والشرطة السودانية.

٦٤ - ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في دارفور إلا من خلال عملية سلام تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في دارفور، بمن فيهم غير المتحاربين. وفي هذا الصدد، واصلت العملية المختلطة دعم تنفيذ وثيقة الدوحة وقدمت الدعم التقني واللوجستي اللازم لإجراء الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور وتكميل وثيقة الدوحة وتعزيزها، إلى جانب تعزيز شعور السكان المحليين مسكنهم زمام عملية السلام.

٦٥ - وواصلت العملية المختلطة تنفيذ برنامج قوي في مجال لاتصالات والإعلام، وفقا لاستراتيجية اتصالات أكثر نجاعة تركز على عملية السلام في المقام الأول. وقامت بالإضافة إلى ذلك بالتوعية بالأولويات الأخرى من خلال أنشطة التواصل والترويج المتعلقة بعمل المكاتب الفنية وبولاية العملية المختلطة بصفة عامة. وأشرت العملية أصحاب المصلحة فيها من خلال طائفة واسعة من أنشطة الاتصال، باستخدام مختلف خيارات وسائط الإعلام، بما في ذلك منشوراتها والوسائل السمعية البصرية والصور ووسائط التواصل الاجتماعي الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية، وغيرها من الجماعات النافذة، التي دُعيت إلى المشاركة في الجهود التي تبذلها العملية من أجل تنفيذ ولايتها.

الإنجاز المتوقع ١-١: تنفيذ السلطة الإقليمية لدارفور لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وذلك بالتعاون مع حكومة السودان، وإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في دارفور في عملية السلام

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

١-١-١ الانتهاء من المفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة، المفضية إلى إبرام اتفاق سلام شامل (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ والاحتتماعات مع أهم ثلاث حركات غير موقعة في دارفور لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل. غير أن العملية المختلطة واصلت جهودها من خلال عقد المشاورات والاحتتماعات مع أهم ثلاث حركات غير موقعة في دارفور

٢٠١٤/٢٠١٥: وقف إطلاق النار؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: (حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان - اتفاق سلام شامل)

فصيل عبد الواحد) لإقناعها بالانضمام إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ وشاركت في محادثات وقف الأعمال العدائية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال والحركات المسلحة في دارفور (جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل)؛ وعقدت مشاورات مع زعماء اثنتين من الحركات غير الموقعة وهما جيش تحرير السودان-فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل لاستعراض عملية الوساطة؛ ويسرت عقد مشاورات مع اثنتين من الحركات غير الموقعة (جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل) لبحث إمكانية انضمام هاتين الحركتين المسلحتين لعملية السلام على أساس وثيقة الدوحة، وشاركت في هذه المشاورات مع نائب رئيس وزراء قطر

وأسفرت جهود الوساطة المتزامنة بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ عن تيسير عقد الاجتماع غير الرسمي بين حكومة السودان واثنتين من الحركات المسلحة (حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي) لمناقشة المسائل الخلافية في مشروع اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي أعده الفريق المعني بالتنفيذ. وتوجت هذه الجهود بتوقيع حكومة السودان، في آذار/مارس ٢٠١٦، على اتفاق خارطة الطريق التي اقترحتها الفريق المعني بالتنفيذ، مما يمثل خطوة تاريخية نحو تحديد سبل عملية تقود إلى إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

١-٢ تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ولا سيما ما يتعلق منها بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، ووقف إطلاق النار بصورة دائمة، ووضع الترتيبات الأمنية النهائية، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالأطفال، والحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٥: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٠ في المائة)

عين رئيس السودان أعضاء من حزب التحرير والعدالة وحزب التحرير والعدالة القومي في وزارة الشؤون الخارجية كسفراء ومستشارين. وقامت السلطة الإقليمية لدارفور، بدعم من العملية المختلطة وبالتعاون مع أصحاب المصلحة في دارفور، بتنظيم مؤتمر للمصالحة والسلام لدارفور في أيار/مايو ٢٠١٦ في جنوب دارفور لاستكشاف خيارات تفضي إلى تحقيق السلام الدائم في دارفور. وعُقدت مشاورات محلية بلغ مجموعها ١٢ مشاوراً في ٥ ولايات في كامل دارفور في إطار عملية الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور

ولم تُعقد أي مشاورات على مستوى الولايات إلى حين الانتهاء من جلسات التشاور التي تُعقد على مستوى المحليات. وأُجريت عمليات تسريح للمقاتلين السابقين المتسببين لحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية، مما أسفر عن تسريح ما مجموعه ٦٧٣ ٣ مقاتلاً سابقاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الناتج المقررة

الناتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

- | | | |
|---|---|---|
| ٧ | مشاورات عُقدت مع السلطة الإقليمية لدارفور من أجل استعراض مصفوفة تنفيذ وثيقة الدوحة؛ ويسيرت العملية تنفيذ الاجتماعات على مستوى المحليات في دارفور للحوار والتشاور على الصعيد الداخلي؛ ويسرت تنفيذ وثيقة الدوحة. وقدمت إلى وزارة الشؤون الخارجية معلومات عن المشاورات التي أجرتها مع اثنتين من حركات دارفور غير الموقعة وعن عملية السلام والتقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة | تنظيم ست مشاورات رفيعة المستوى مع الأطراف الموقعة لتيسير تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وأي اتفاقات لاحقة |
| ٨ | اجتماعات عُقدت على النحو التالي:
(أ) في آب/أغسطس ٢٠١٥، عقد اجتماع مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال زيارته الاستكشافية لدارفور لتقييم الحالة | تنظيم ستة اجتماعات تشاورية مع المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين بشأن أولويات وثيقة الدوحة وتحديات التنفيذ |

الأمنية والإنسانية على أرض الواقع؛

(ب) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عُقد اجتماع مع ممثلي تشاد وقطر والصين والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بشأن إمكانية إجراء استفتاء ذي مصداقية في دارفور تنفيذًا لحكم وارد في وثيقة الدوحة؛

(ج) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عُقد اجتماع مع سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في الخرطوم بشأن التطورات الأمنية في جبل مرة؛

(د) في شباط/فبراير ٢٠١٦، أحاطت العملية نائب رئيس وزراء قطر علما بالمشاورات غير الرسمية بين حكومة السودان واثنتين من الحركات غير الموقعة (جيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل) بشأن المسائل الخلافية في مشروع اتفاق وقف الأعمال العدائية المقدم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ؛

(هـ) في نيسان/أبريل ٢٠١٦، يسرت العملية اجتماعًا للفريق العامل المشترك المؤلف من حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمناقشة استراتيجية الخروج؛

(و) في نيسان/أبريل ٢٠١٦، قدمت العملية إحاطة في الجلسة ٥٩٤ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في دارفور والأنشطة التي تنفذها العملية في إطار الاضطلاع بولايتها؛

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

(ز) في أيار/مايو ٢٠١٦، عُقد اجتماع مع نائب رئيس وزراء قطر في الخرطوم لمناقشة الأعمال التحضيرية لاجتماع لجنة متابعة التنفيذ؛

(ح) في حزيران/يونيه ٢٠١٦، عُقد اجتماع مع مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص إلى السودان وجنوب السودان لمناقشة عملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة

تقارير قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفي آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٦

٤

تقديم أربعة تقارير من الأمين العام إلى مجلس الأمن ومن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، عن تنفيذ الولاية والتقدم المحرز في عملية السلام

اجتماعاً عُقدت للحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور على النحو الآتي: (أ) ٥ اجتماعات في شمال دارفور، (ب) ٤ اجتماعات في شرق دارفور، (ج) ٤ اجتماعات في وسط دارفور، (د) ٤ اجتماعات في غرب دارفور (هـ) ٤ اجتماعات في جنوب دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت ٤ اجتماعات في ولاية الخرطوم

٢١

تنظيم ٦٤ مشاوراة على مستوى المحليات بهدف دعم تخطيط وتنفيذ الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور: ٦ مشاورات على مستوى الولايات (٥ ولايات والخرطوم)؛ ومشاوراة واحدة لشتات دارفور ومشاوراة واحدة للاجئي دارفور في تشاد والبلدان المجاورة؛ وحوار ومشاوراة ختاميان على المستوى الإقليمي لدارفور لفائدة ١١ ٠٠٠ مشارك

وعملية الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي هي برنامج مرحلي مصمم ليُنَفَّذَ على النحو التالي: (أ) الإعلان عن بدء المشاورات، (ب) التواصل مع أصحاب المصلحة، (ج) إجراء مشاورات على مستوى المحليات، (د) إجراء مشاورات على مستوى الولايات، (و) إجراء مشاورات مع الشتات (هـ) إجراء مشاورات على مستوى إقليم دارفور. ولم تُعقد مشاورات على مستوى الولايات أو مع لاجئي دارفور في تشاد والبلدان المجاورة أو مع أه الشتات،

الناتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

ولم يُعقد الحوار على مستوى الإقليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ويعزى انخفاض عدد المشاورات على مستوى المحليات وعدم إجراء باقي المشاورات كما ورد أعلاه إلى نفاذ الأموال التي قدمتها دولة قطر في البداية لتمويل الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور

قدمت العملية المختلطة الدعم بخدمات الأمانة لاجتماعات رئيس لجنة تنفيذ الحوار الوطني مع مكاتب اللجنة على مستوى الولايات؛ ويسرت الاجتماعات بين الهيئة التنسيقية للجنة تنفيذ الحوار الوطني وجميع أفرقتها على مستوى الولايات لمناقشة عملية الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور والتخطيط لتنفيذها؛ ووفرت خدمات النقل لدعم هذه الاجتماعات. وعملت العملية المختلطة أيضا كحلقة وصل بين لجنة تنفيذ الحوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ضمان الامتثال للشروط التقنية والمالية في تنفيذ البرامج. ويسرت العملية المختلطة اجتماعا عقدته اللجنة المعنية بتنفيذ الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور في مقر العملية في الفاشر لاستعراض التقدم المحرز في عملية التنفيذ والتحديات التي تواجه ما تبقى من المشاورات على مستوى المحليات

نعم

تقديم الدعم بخدمات الأمانة، بما في ذلك توفير الدعم الفني والتقني واللوجستي والمشورة، إلى ميسري الحوار والتشاور على الصعيد الداخلي في دارفور

اجتماعان عقدتهما لجنة متابعة التنفيذ، الأول في قطر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والثاني في الخرطوم في أيار/مايو ٢٠١٦. وعرضت العملية المختلطة في كل اجتماع منهما تقارير مرحلية عن تنفيذ وثيقة الدوحة

٢

تنظيم اجتماعات فصلية للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإعداد تقاريرها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم اجتماعين شهريين للجنة المشتركة المعنية بوثيقة الدوحة وإعداد تقاريرها	لا	لم تعرض الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة أي مسائل متصلة بانتهاكات وقف إطلاق النار على المفوضية المشتركة. لذلك، لم تُعقد اجتماعات و لم تُعدّ تقارير لتقديمها إلى المفوضية المشتركة
تيسير عقد اجتماعين لحكومة السودان والاتحاد الأفريقي وآلية التنسيق الثلاثية التابعة للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة	٣	اجتماعات يُسّرت على النحو التالي: (أ) اجتماع ثلاثي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في أديس أبابا؛ (ب) اجتماع ثلاثي في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٦ في نيويورك؛ و (ج) اجتماع ثلاثي في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦ في الخرطوم
تنظيم اجتماعات شهرية مع السلطة الإقليمية لدارفور بشأن إنشاء وتشغيل الأجهزة الحكومية الانتقالية التي تنص عليها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ومن بينها صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور؛ ومفوضية أراضي دارفور؛ ولجنة التعويضات؛ ولجنة العدل وتقصى الحقائق والمصالحة	٩	اجتماعات شهرية عُقدت مع السلطة الإقليمية لدارفور واللجان المعنية على النحو التالي: (أ) ٦ اجتماعات في جنوب دارفور، (ب) اجتماعان في شرق دارفور، و (ج) اجتماع في الخرطوم. وتمثلت المسائل التي نوقشت في التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة، والعمليات التي تضطلع بها المفوضيات التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور، وإنشاء اللجنة الوطنية للخدمة العامة، وتقييم مشاريع مفوضية أراضي دارفور، ودعم مؤتمر السلام الاجتماعي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، واستعراض استغلال الأراضي والموارد الطبيعية كحق لجميع الناس، وتنفيذ حملات مستمرة لتوعية أهالي دارفور بالسلام
تقديم المشورة عن طريق عقد اجتماعات/منتديات تشاورية شهرية بين السلطة الإقليمية لدارفور ومنظمات المجتمع المدني	٢٩	وعُقد عدد من الاجتماعات أقل مما كان متوقعا بسبب غياب السلطة الإقليمية لدارفور في شمال دارفور وجنوب دارفور وغياب الهيئات الحكومية في ولايات وسط دارفور وشرق دارفور وغرب دارفور
تقديم المشورة عن طريق عقد اجتماعات/منتديات تشاورية شهرية بين السلطة الإقليمية لدارفور ومنظمات المجتمع المدني	٢٩	متندى تشاورياً شهرياً عُقدت بين السلطة الإقليمية لدارفور وأصحاب المصلحة المحليين في شمال دارفور (٥)، وجنوب دارفور (١٠)،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ووسط دارفور (٤)، وشرق دارفور (٢)، وغرب دارفور (٤)، ومكتب الاتصال في الخرطوم (٤). وتركزت المناقشات أساساً على التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة، والشواغل المتعلقة بعدم تحقيق مشاريع السلطة الإقليمية لدارفور لأي أثر ملموس، والافتقار المتزايد للأمن المادي، وغياب السلطة الإقليمية لدارفور في شمال وجنوب دارفور، وعدم تفاعل الحكومة مع السلطة الإقليمية لدارفور في تنفيذ وثيقة الدوحة، وأهمية تعميم وثيقة الدوحة على الجماعات الشبابية والنسائية

نفذ ما مجموعه ٨٨ نشاطاً من أنشطة التوعية المجتمعية على النحو التالي:

حلقة عمل بشأن مواضيع السلام وتسوية النزاعات عقدت في ٣ مخيمات من مخيمات المشردين داخلياً وبلدات مختلفة، بما في ذلك أم كدادة، والواحة، وكتم، وكورما وبلدة الفاشر

اجتماعات ومناقشات مفتوحة بشأن مشاركة نساء دارفور في عملية السلام عقدت مع المجموعات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية في جميع القطاعات وكذلك في بلدة الفاشر. وتم التركيز على هذا النشاط على سبيل الأولوية بدلا من المناقشات التي يمكن استخدامها لإعلان مواقف سياسية

حدثاً ثقافياً تضمنت عروضاً درامية تناولت مواضيع مختلفة مثل السلام وحل النزاع والسلوك والانضباط

والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم المشردون داخلياً والمرأة والشباب، من أجل تنسيق تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأنشطة السلطة الإقليمية لدارفور على الصعيد المحلي

القيام بحملات إعلامية لتسليط الضوء على عمل العملية المختلطة، بما في ذلك ٩٦ نشاطاً من أنشطة التوعية المجتمعية تشمل توزيع مواد إعلامية تتضمن رسائل رئيسية وهدايا دعماً لعملية السلام، وذلك كالتالي: ١٠ حلقات عمل مواضيعية لفائدة المشردين داخلياً، والشباب، والجماعات النسائية، وقادة المجتمعات المحلية؛ و ٤ مناقشات بشأن مواضيع السلام من حيث صلتها بالأمن والتنمية؛ و ٨ أنشطة ثقافية ومسرحية/درامية؛ و ١٥ نشاطاً رياضياً؛ و ١٥ حفلاً موسيقياً؛ وتنظيم يومين مفتوحين بالتعاون مع أقسام فنية أخرى؛ و ١٠ احتفالات بأيام دولية تعترف بها الأمم المتحدة؛ و ٢٠ زيارة توعية إلى مدارس ابتدائية/ثانوية بشأن ولاية العملية المختلطة

١١

٨

١٧

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
	١٥	مناسبة رياضية، بما في ذلك دورات ألعاب كرة القدم، والكرة الطائرة ودورات سباق الخيل شارك فيها الشباب والنساء والسجناء والأشخاص المشردين داخليا من مناطق مختلفة من أجل تعزيز عملية السلام
	١٥	مناسبة موسيقية نُظمت في إطار التواصل مع قادة المجتمعات المحلية والشباب والنساء والأطفال
	٣	أيام مفتوحة تضمنت معرضين للصور نظمتهما الأقسام الفنية في العمل
	٧	احتفالات بالأيام الدولية للأمم المتحدة: اليوم الدولي لنيلسون مانديلا، واليوم الدولي للسلام، واليوم الدولي للشباب، ويوم الأمم المتحدة (مع فريق الأمم المتحدة القطري في العاصمة الخرطوم)، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويوم حقوق الإنسان، واليوم العالمي للإيدز
	١٢	زيارة إلى المدارس في جميع أنحاء دارفور لتوعية الشباب بعملية السلام
قيام وحدة الإذاعة التابعة للعملية بالحملات الإعلامية السمعية والمرئية التالية لتسليط الضوء على عمل العملية: ٥٢ حلقة أسبوعية من مسلسل درامي إذاعي مدة كل منها ٣٠ دقيقة؛ و ١٠ برامج إذاعية لتغطية فعاليات العملية المختلطة تبثها مباشرة إذاعة ولاية دارفور؛ و ١٢٠ تقريراً إخبارياً وتحقيقاً إذاعياً ذا طابع إنساني متعلقاً بعملية السلام؛ و بث برنامج مجلة الإذاعة الذي تصل مدته إلى ٣ ساعات يوميا؛ ومسلسل إذاعي أسبوعي واحد مدته ١٥ دقيقة يعالج مسائل تتعلق بالشباب والأطفال والمسائل الجنسانية؛ و ٢٠ إعلاناً إذاعياً/تلفزيونياً متنوعاً	٥٢	٥٤١ حملة إعلامية سمعية وبصرية شملت الأنشطة التالية: حلقة من مسلسل درامي إذاعي أنتجت لدعم بناء السلام وعملية السلام في دارفور
	١٢	حلقة من برنامج إذاعي عن العملية المختلطة والأمم المتحدة، و ٣ مناقشات شهرية بُثت مباشرة عبر موجات التضمين الترددي لإذاعة دارفور وعبر إذاعة الفاشر
	٥٧	تقريراً إخبارياً رئيسياً وُزعت على مقر الأمم المتحدة لتبادل المعلومات عن الجهود التي تضطلع بها العملية المختلطة في عملية السلام في دارفور،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
من إعلانات الخدمات العامة؛ و ١٠ أفلام فيديو (باستعمال تقنية B-Roll) تتضمن أخبار الدعم الرئيسية تنشر في وسائط الإعلام الدولية والمحلية؛ و ٤ أفلام وثائقية تلفزيونية/ بالفيديو مدة كل منها ١٥ دقيقة لما مجموعه ٦٣٣ نشاطا سمعيا بصريا	٣٦٦	بما في ذلك أخبار عن مناسبات خاصة ومقابلات بشأن المسائل المواضيعية والفنية حلقة مدة كل واحدة منها ساعة من برنامج "يلا نبي"، وهو برنامج تقارير إخبارية/إذاعية مسلسل، أنتجتها وبثتها إذاعة دارفور. وبُثت الحلقات على موجات التضمين الترددي لإذاعة السلام في إطار حل الوصل الإذاعي المتفق عليه مع حكومة السودان
	٣٧	حلقة من برنامج للأطفال مدة كل واحدة ٦٠ دقيقة أنتجت وبثت على موجات التضمين الترددي لإذاعة السلام
	١٦	إعلاننا من إعلانات الخدمة العامة بُثت على الإذاعة المحلية، إلى جانب حملات دعائية بشأن ولاية العملية المختلطة، ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وفعاليات العملية المختلطة وأنشطة أخرى
	صفر	لم يتم إنتاج أفلام الفيديو باستعمال تقنية B-rolls بسبب الصعوبات التقنية
	١	أنتج فيديو وثائقي مدته ١٥ دقيقة بعنوان "شباب دارفور - كونوا وقود التغيير" وركز على دور الشباب في عملية السلام
إصدار مجلات شهرية تحوي مواد وتقارير إخبارية وقصص ذات اهتمامات إنسانية تتعلق بولاية العملية؛ و ٤٨ نشرة إخبارية أسبوعية؛ ومجلتان سنويتان تبيان عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة؛ ونشر كتاب واحد عن العملية المختلطة	٣	أنتجت وسائط الإعلام المطبوعة التالية: مجلات أنتجت كل شهرين وحُمِلت على الموقع الشبكي للعملية المختلطة؛ وتوقفت النشرات الإخبارية للحد من ازدواجية المحتوى الإخباري بالشكل الإلكتروني على مواقع وسائط الإعلام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٢ كتابان مصوران نُشرا، معنونان "ثقافة السلام" و "مسيرة من أجل السلام". وسلط كلاهما الضوء على دور الفنانين الدارفوريين في تعزيز السلام	٢	٣ مجموعات من الملصقات والكتيبات والمواد الإعلامية العامة المختلفة صممت وعممت لزيادة الوعي الجنساني خلال اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٦
نشر المستجندات اليومية على الموقع الشبكي للعملية؛ وتنظيم جلسات إحاطة أسبوعية للصحافة؛ وتوزيع الأخبار من وسائط الإعلام وعليها؛ ونشر المستجندات الإخبارية في المنتديات الإلكترونية ضمن إطار الدعم المستمر لولاية العملية المختلطة	نعم	جرى تحديث الأخبار بصفة يومية على مواقع العملية الشبكية الداخلية والخارجية؛ وأصدرت مذكرات إعلامية ونشرت صحفية ومستجندات إخبارية في وسائط الإعلام؛ وتم تحليل وسائط الإعلام الإخبارية والإبلاغ عنها على أساس يومي؛ ونشرت المستجندات الإخبارية في المنتديات الرسمية لوسائط التواصل الاجتماعي. وعممت جميع المستجندات الإخبارية باللغتين الإنكليزية والعربية
تنظيم أنشطة إعلامية و/أو توزيع مواد توعوية في ١٠ مجتمعات محلية تستهدفها مبادرات الأمن المجتمعية	١٠	اجتماعات توعية عقدت في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور في سياق التحضير لتنفيذ المرحلة التجريبية لمشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي (٦ مشاريع في جنوب دارفور، ومشروعان في غرب دارفور، ومشروعان في شمال دارفور) لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة في عمليات تقييم الاحتياجات وتحديد المشاريع، وتيسير إنشاء لجان مجتمعية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام من أجل دعم تنفيذ المشاريع
إقامة شراكة مع السلطات المعنية و/أو وسائط الإعلام الإقليمية لوضع وتنفيذ حملة عامة واحدة للتوعية والدعوة على نطاق دارفور بشأن المخاطر	نعم	بالتعاون مع مركز بون الدولي للتحويل، تم إعداد حزمة تدريب للتوعية بالأسلحة النارية (بما في ذلك الملصقات) لاستخدامها في توعية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
التي يمثلها التداول غير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	المجتمعات المحلية بمخاطر المناولة الخاطئة للأسلحة أثناء الاحتفالات أو استخدام الأسلحة في تسوية المنازعات بين العشائر. واستخدم أفراد شرطة العملية هذه الحزمة لتوعية المجتمعات المحلية في القرى ومخيمات المشردين داخليا أثناء حملات التوعية التي نُظمت في جميع أنحاء دارفور

العنصر ٢: حماية المدنيين

٦٦ - ركزت العملية المختلطة أعمالها على مواصلة تكييف الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين لتكامل البيئة التشغيلية في دارفور على نحو أفضل، وذلك بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وعززت العملية المختلطة وجودها في المناطق التي تعاني من أزمات، مثل المنطقة الواقعة في سورتوني (شمال دارفور)، لتعزيز الحماية المادية للسكان المتضررين من النزاع، وقامت بتوفير الحماية والدعم الأساسي للشركاء في المجال الإنساني. وعززت العملية أيضا التعامل مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية من أجل زيادة تيسير دوريات الحماية التي يسيروها العنصر العسكري وعنصر الشرطة، وركزت على النهج المتكاملة في تناول القضايا المتعلقة بحماية المدنيين مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٧ - وتم التركيز بشكل محدد على تعزيز آليات الإنذار والاستجابة المبكرين وتعزيز هياكل التنسيق المشترك على مستوى مقر العملية والمستويات القطاعية، من أجل حل و/أو منع نشوب النزاعات داخل القبائل وفيما بينها. وعلى وجه الخصوص، رتبت الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين الأخطار والشواغل المتعلقة بالحماية في دارفور حسب الأولوية الاستراتيجية. وأنشئت أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة في جميع القطاعات الخمسة للعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية؛ لتوفير المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر، وهو أمر لا غنى عنه من أجل تحسين تخطيط الدوريات لدعم المدنيين الضعفاء، ولا سيما النساء والفتيات، في القيام بأنشطة كسب الرزق؛ وتنفيذ التدخلات السريعة المنسقة والمتكاملة في سياق حماية المدنيين في حالات الطوارئ.

٦٨ - وكان تعزيز آليات التنسيق الداخلي والخارجي إحدى أهم أولويات الاستراتيجية المنقحة، من خلال وجود أفرقة الحماية المشتركة على مستوى مقر العملية وعلى المستويات القطاعية، ومنتديات التنسيق المدني - العسكري الميداني الجديدة بوصفها أدوات التنسيق

الرئيسية. وتشارك العملية المختلطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في رئاسة منتديات التنسيق الميداني، التي قامت بدور حاسم في تعزيز التنسيق، وتقاسم المعلومات والترتيبات اللوجستية اللازمة لتوفير الحراسة وغير ذلك من المساعدات اللوجستية المقدمة للشركاء في المجال الإنساني من أجل تحسين مساعدة السكان المتضررين من النزاع في دارفور.

٦٩ - وواصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري عقد اجتماع التنسيق الرفيع المستوى مرة كل شهرين مع القيادات العليا لمناقشة مسائل الحماية والاستجابات الروتينية والطائرة ولتعزيز جهود الدعوة لدعم توسيع الحيز الإنساني في المناطق المتضررة من النزاع، وتحققت إنجازات هامة فيما يتعلق بالسماح بدخول بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات وتقديم المعونة الإنسانية.

٧٠ - وساهمت العملية المختلطة في تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية من أجل حماية المدنيين وتوفير المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين بصورة آمنة وفي الوقت المناسب في جميع أنحاء دارفور من خلال تنسيق مشاركة العنصر العسكري، وعنصر الشرطة والعنصر المدني (ويشمل هذا الأخير حماية المدنيين، والاتصال للأغراض الإنسانية، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل، وسيادة القانون، والشؤون المدنية، والتخلص من الذخائر)، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٧١ - ويسرت الجهود التي تبذلها العملية من أجل تحسين الاتصال مع سلطات حكومة السودان إيصال المعونة الإنسانية إلى مناطق النزاع في ظل ظروف صعبة للغاية. وفي هذا الصدد، وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغ مجموع الإجراءات التقييدية التي فرضتها السلطات على التنقل ٢٣ إجراء، وهو ما مثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بالإجراءات المفروضة على التنقل المسجلة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ والتي بلغ عددها ١٣٠ إجراء. وإضافة إلى ذلك، واجهت دوريات العملية المختلطة قيوداً مفروضة على تحركات القوافل بسبب نشاط الحركات المسلحة في منطقة العمليات. ورغم هذه القيود، نفذت العملية المختلطة ١٥٣٠ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية لدعم الشركاء في المجال الإنساني في إيصال المعونة إلى المجتمعات المحلية التي تحتاجها في دارفور.

٧٢ - ونفذت العملية المختلطة ما مجموعه ٤٠٦ ٨٧ دورية، مما أسهم في إبراز حضورها في منطقة البعثة، والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وردع مرتكبي الأعمال الإجرامية. وإضافة إلى ذلك، فإن الدوريات، ولا سيما تلك التي تفاعلت مع المجتمع المحلي، طمأنت السكان المدنيين المحليين بأن نية العملية هي حمايتهم. ومن خلال هذه التفاعلات الروتينية، تمكن الأفراد العسكريون بفضل هذه الدوريات من فهم الأخطار التي يواجهها المدنيون مما يساعد

على وضع خطط مناسبة للتصدي لها. وقام العنصر العسكري بالاتصال بالسلطات السياسية المحلية لحكومة السودان والتنسيق معها بصورة فعالة.

٧٣ - وواصل عنصر شرطة العملية المختلطة دعم توفير الحماية المادية للمدنيين من خلال التعاون مع العنصرين العسكري والمدني في جميع أنحاء دارفور في ٣٥ موقعا لأفرقة الشرطة. وواصلت العملية المختلطة تعزيز العلاقات فيما بين المشردين داخليا والمجتمعات المحلية وأفراد الشرطة التابعين لحكومة السودان لكفالة حماية مخيمات المشردين داخليا، وكثفت الوجود المادي لشرطتها من خلال دوريات بناء الثقة في المخيمات. وواصل عنصر الشرطة والعنصران المدني والعسكري تسيير دوريات التقييم الأمني المشترك بهدف جمع معلومات لغرض نظم الإنذار المبكر، ورصد الأوضاع الأمنية وتيسير إيصال المعونة الإنسانية الأساسية للمشردين داخليا.

٧٤ - وقامت العملية المختلطة أيضا بتعزيز العلاقات مع شرطة حكومة السودان لتنفيذ مذكرة التفاهم (الموقعة في عام ٢٠١٣) في أربعة مجالات رئيسية هي الخفارة المجتمعية، وبناء القدرات، والإطار المؤسسي والإجراءات المؤسسية وتنفيذ المشاريع وتقييمها. وفي هذا الصدد، واصلت العملية المختلطة التركيز على تعميم المنظور الجنساني عن طريق القيام بالتعاون مع شرطة حكومة السودان، بتنظيم حلقات عمل بشأن العنف الجنسي المتصل بالتزاعات، ومشاريع توفير سبل العيش والمشاريع المدرة للدخل، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، والجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، وبناء قدرات متطوعي الخفارة المجتمعية، وحقوق الإنسان. وواصلت العملية تعزيز شرطة حكومة السودان في مجال تنظيم إدارة النظام العام، وفي مجالات الخفارة المجتمعية، وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية وحماية الطفل، وتوفير مهارات الحاسوب الأساسية وأساليب التحقيق من أجل استيفاء معايير الشرطة الدولية. وواصلت العملية أيضا العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز قدرات شرطة حكومة السودان في مجال الخفارة المجتمعية، وتعاونت مع الجهات الإنسانية الفاعلة في تحديد الاحتياجات الغذائية والأمنية للمشردين داخليا.

٧٥ - وقامت العملية، من خلال مكتبها المعني بالتخلص من الذخائر، بتقديم المشورة التقنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام والتنسيق وتوفير القدرة التشغيلية لدعم جهود حماية المدنيين تمشيا مع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وشملت الأنشطة التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير التخلص من الذخائر المنفجرة، والتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب، وتقديم المشورة التقنية بشأن التخزين الآمن للأسلحة الصغيرة والذخيرة، وتنمية القدرات، ومساعدة ضحايا حوادث الذخائر غير المنفجرة.

٧٦ - وواصلت العملية المختلطة القيام بأنشطة الرصد والتحقيق والتوثيق والدعوة بشأن المسائل المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي. وواصلت العملية المختلطة رصد الانتهاكات، وبناء قدرات الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول في مجال حقوق الإنسان ودعم عمل الحبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. وقد بذلت جهودا دؤوبة لإدماج منظور حقوق الإنسان في عمليات السلام والعمليات السياسية، وفي استراتيجيات حماية المدنيين والاستجابة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، حافظت العملية المختلطة على منبر للحوار البناء مع حكومة السودان وعملت مع الشركاء الدوليين والحركات المسلحة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الرئيسية على الصعيد الوطني من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وعملت أيضا على كفالة إدماج مبادئ إيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان في صلب المشاريع الداعمة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة.

٧٧ - وواصلت العملية المختلطة متابعة تنفيذ ١١ قرارا من قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح من خلال الرصد والإبلاغ عن الفئات الست من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال. وواصلت العملية جهودها الرامية إلى تعميم المسائل المتعلقة بحماية الأطفال، وتعزيز حماية الملكية المحلية لبرنامج حماية الطفل وزيادتها من خلال بناء القدرات وتدريب حفظة السلام والأفراد المرتبطين بهم، والمؤسسات الوطنية والمجتمع المحلي. وواصلت العملية المختلطة الدعوة مع الزعماء على مستوى الحكومة والزعماء المحليين فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري من أجل توفير استجابة برنامجية محددة للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة والأشخاص المحرومين من حقوقهم الأساسية. وواصلت العملية المشاركة، على مستوى القطاعات، في رئاسة فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ، مما ساهم في تحسين التنسيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية، وهو ما مكن بدوره من الإبلاغ عن الانتهاكات بصورة تتسم بحسن التوقيت والدقة والموضوعية والموثوقية، وحفز الدعم البرنامجي للأطفال الناجين من الانتهاكات الجسيمة.

٧٨ - وقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان والمنظمات غير الحكومية المحلية، بتوفير الدعم للمبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون آخذة في الاعتبار المعايير القانونية الدولية وأفضل الممارسات. ودعمت العملية المختلطة تعزيز منظومة العدالة الجنائية (الشرطة والمدعون العامون والجهاز القضائي والسجون) في المواقع النائية من أجل المساهمة في تهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين والفئات الضعيفة في دارفور، بمن فيهم المشردون داخليا والعائدون. وعملت مع السلطات الوطنية من أجل بناء ورصد

وتعزيز قدرات قضاة محاكم الأرياف على التوسط في النزاعات المتعلقة بالأراضي التي تنشأ بين المجتمعات المحلية ومعالجة أسباب النزاع الأخرى. وواصلت العملية بذل الجهود الرامية إلى تحسين سبل الاحتكام إلى القضاء في المجتمعات المحلية، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا، من خلال توفير الدعم التقني لشبكات المساعدين القانونيين، التي تقدم المشورة بشأن الحقوق القانونية وتحيل الضحايا إلى النظام القانوني الرسمي. ونظمت العملية حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة قضاة المحاكم الريفية، فضلا عن حلقات عمل لفائدة موظفي السجون بشأن واجبات السجون الأساسية المتعلقة بمسؤولياتها المحددة ونهج حقوق الإنسان المتبعة في إدارة السجون. ورصدت المحاكمات لتحديد مدى الامتثال للمعايير القانونية الدولية ومبادئ المحاكمة العادلة. وقدمت شبكات المعونة القانونية خدمات المساعدة القانونية المحدودة من خلال الدعم الذي توفره العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت العملية الدعم لمكاتب المعونة القانونية ونظمت أيام المساعدة القانونية في السجون، وهو ما مكن السجناء المعوزين من الحصول على المساعدة القانونية اللازمة لعرض قضاياهم على المحاكم. وقدمت العملية أيضا الدعم التقني واللوجستي لآليات العدالة الانتقالية المنبثقة عن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من قبيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والمحكمة الخاصة لجرائم دارفور.

٧٩ - وفي أنحاء عديدة من دارفور، ظلت الظروف المواتية للعودة الطوعية والدائمة للمشردين داخليا أمرا بعيد المنال. وبسبب الأعمال القتالية بين الأطراف المتحاربة والمنافسات بين القبائل وداخلها، سادت بيئة تتسم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن غير ملائمة للعودة الطوعية. وعلاوة على ذلك، تفتقر معظم مناطق العودة إلى الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش. وما زالت المنازعات على الوصول إلى الموارد، مثل المياه والأراضي، مصدر قلق كبير وتشكل عقبة أمام التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية.

٨٠ - وبحلول نهاية فترة الأداء، قدر عدد المشردين داخليا في دارفور بـ ٢,٦ مليون مشرد. ووفقا للاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٦ يحتاج حوالي ٣,٣ مليون شخص حاليا إلى المساعدة الإنسانية في دارفور، وما زالت الحلول الدائمة بعيدة المنال بالنسبة للغالبية العظمى منهم. وتفيد التقارير أن زهاء ١٩٤ ٠٠٠ مدني شردوا من منطقة جبل مرة منذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ نتيجة الأعمال القتالية بين القوات المسلحة السودانية وفصيل عبد الواحد التابع لجيش تحرير السودان (جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد). ويشمل هذا العدد أكثر من ٨٢ ٦٠٠ شخص تم تسجيلهم أو التحقق منهم أو تقديم المساعدة لهم. ويأوي وسط دارفور الأغلبية الساحقة من الأشخاص الذين نزحوا مؤخرا من جبل مرة، بينما يضم شمال دارفور أكبر عدد من المشردين داخليا الجدد الذين تم تسجيلهم

أو تقديم المساعدة لهم. ووفرت العملية المختلطة الحماية للسكان المشردين وقدمت الدعم للشركاء في العمل الإنساني في أجزاء من وسط وشمال وجنوب دارفور في مجال تقييم احتياجات آلاف المشردين داخليا والعائدين والمجتمعات المحلية الأخرى المتضررة من القتال في جبل مرة وتقديم المساعدة والخدمات الأساسية لهم. ورغم جهود الدعوة التي تتم بالتعاون مع السلطات على الصعيدين الاتحادي والإقليمي وعلى صعيد الولايات، كانت إمكانية الوصول إلى العديد من مواقع المشردين داخليا في وسط دارفور ومنطقة جبل مرة محدودة للغاية، واستبعدت العملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة إلى حد كبير من الجهود الرامية إلى التحقق من التشريد وتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية.

الإنتاج المتوقع ٢-١: هيئة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-١-١ انخفاض عدد الوفيات في صفوف المدنيين نتيجة النزاع الطائفي (العرقى أو القبلي) (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٥٩؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠٠)	سُجِّل ما مجموعه ٣٤٠ حالة وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير يُعزى انخفاض عدد الوفيات إلى التدابير الأمنية الصارمة التي اتخذها حكام الولايات الذين عُيِّنوا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وكُلِّفوا بتحسين الحالة الأمنية في ولاياتهم وإلى تدخلهم القوي في النزاعات بين الطوائف في شمال دارفور وجنوبها وشرقها ووسطها وغربها
٢-١-٢ انخفاض عدد وفيات المدنيين الناجمة عن النزاع المسلح بين أطراف النزاع (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٢٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠)	سُجِّل ما مجموعه ١٩٤ حالة وفاة في صفوف المدنيين، أي بزيادة بنسبة ٦٢ في المائة عن الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتسبب القتال الشديد الذي اندلع بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في سقوط عدد كبير من القتلى المدنيين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، وسُجِّل أكبر عدد من الوفيات في نيسان/أبريل ٢٠١٦ (١٢٥ شخصا). وفي الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٦، شملت العمليات التي تنفذها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ضد جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد شن غارات جوية واستخدام القوات البرية ضد عناصر مشتبها فيها من جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، تتواجد في القرى التي يتمركز فيها المدنيون، مما أدى إلى مقتل ١٦٣ من المدنيين في وسط دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

- ٢-١-٣ انخفاض عدد الحوادث الإجرامية/الإخلال بالنظام العام في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٥٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٨٢٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٠)
- ٢-١-٤ زيادة عدد ضباط شرطة حكومة السودان الذين يتلقون التدريب في مجال منع الجريمة والإبلاغ عنها والتحقيق فيها (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠٧٩؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٧٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٦٠٠)
- ٢-١-٥ الزيادة في عدد مكاتب الشرطة السودانية المعنية بمكافحة العنف الجنسي والجنساني ووحدات حماية الأطفال وأفرقة حماية المرأة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩)
- ٢-١-٦ انخفاض عدد حوادث الذخائر غير المنفجرة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠)
- أفيد أن ما مجموعه ٦١٠ حادثاً من الحوادث الإجرامية والحوادث المخلة بالنظام العام المزعومة قد وقعت في مخيمات المشردين داخليا. ومن ضمن هذه الحوادث، تم التحقق بنجاح من ٤٩٦ حادثاً وتأكيدها مع شرطة حكومة السودان. ولم يتسن التحقق والتأكد من الحوادث المتبقية البالغ عددها ١١٤ حادثاً بسبب استمرار الأعمال العدائية في بعض أنحاء دارفور، واستمرار رفض بعض الأشخاص إبلاغ الشرطة المحلية عن حادث مزعوم. ويعزى أساساً انخفاض عدد الحوادث الإجرامية وحوادث النظام العام مقارنةً بالفترة السابقة المبلغ عنها إلى تسيير الدوريات بصورة نشطة وتدريب المتطوعين على تنفيذ أنشطة الخفارة المجتمعية
- تلقى ما مجموعه ٢٣٤٩ فرداً من أفراد الشرطة الحكومية التدريب في مجال منع الجريمة والإبلاغ عنها والتحقيق فيها. وعزى انخفاض عدد الافراد المدربين إلى تجدد الاشتباكات حوالي منطقة جبل مرة، الأمر الذي يتطلب مشاركة أفراد الشرطة فعليا في توفير الأمن للأشخاص المشردين حديثا
- أنشئت ٩ وحدات لحماية الأسرة والطفل في جميع ولايات دارفور الخمس دعماً لأفراد شرطة حكومة السودان في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس
- أفيد بوقوع ما مجموعه ٣٥ حادثاً ذا صلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب خلال هذه الفترة، مما أسفر عن وفاة ٢٢ شخصا وإصابة ٤٢ آخرين إصابات خطيرة. ورغم الانخفاض الذي سُجل في عدد الحوادث مقارنةً بالفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، عُدّي استمرار الحوادث إلى التصعيد في الأعمال العدائية المسلحة بين القوات المسلحة التابعة لحكومة السودان والحركات المسلحة، وإلى الزيادة في النزاعات الطائفية. وعززت العملية المختلطة الوصول إلى المجتمعات المحلية من خلال نشر ٥ أفرقة للحد من مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب، مما أدى إلى تحسين الإبلاغ عن الحوادث في قطاعات دارفور الخمسة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-١-٧ تحسين مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة في دارفور (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠)	جُدد ما مجموعه ٢٥ مرفقاً من مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة التابعة لشرطة حكومة السودان، بما في ذلك ٩ مرافق في وسط دارفور، و ٨ مرافق في شرق دارفور، و ٤ مرافق في غرب دارفور، ومرفقان في جنوب دارفور، ومرفقان في شمال دارفور. وخصصت عملية تحديد مرافق التخزين للتخفيف من مخاطر السرقات والتفجير العرضي الناجمة عن التخزين غير الآمن للأسلحة والذخائر
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم اجتماعات كل أسبوعين بالنيابة عن لجنة وقف إطلاق النار واللجان الفرعية على مستوى القطاعات لمناقشة المسائل المتعلقة بانتهاكات اتفاقات السلام ذات الصلة، وإعادة نشر القوات ووضع الترتيبات الأمنية؛ وتسوية المنازعات بين الأطراف الموقعة؛ وتحديد المسائل التي ينبغي إبلاغها إلى اللجنة المشتركة	١٥ اجتماعاً عقد مع كل من حركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة وحكومة السودان. وعُزي انخفاض عدد الاجتماعات المعقودة إلى عدم ورود شكاوى بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم اجتماعات فصلية مع لجنة وقف إطلاق النار من أجل تقديم المشورة بشأن الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والمرأة الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ورصد تنفيذ تلك الأحكام	لا لم تعقد أي اجتماعات نظراً لعدم إجراء عمليات تحقيق أخرى منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بسبب التأخير في الترتيبات الأمنية النهائية. ومع ذلك، واصلت اللجنة الاستفادة من المشورة المقدمة لعملية التحقق المنفذة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لأن مدة العملية قد مُددت لتغطي الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم ستة اجتماعات مع أطراف النزاع، بما فيها حكومة السودان والجماعات المسلحة، من أجل مواصلة إدماج الشواغل المتعلقة بالأطفال في عمليات السلام واتفاقات السلام ومراحل الإنعاش والإعمار بعد انتهاء النزاع عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأطفال والنزاع المسلح	١ اجتماع نظم بين العملية المختلطة وقادة ٣ حركات مسلحة (حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل وحيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وحيش تحرير السودان - فصيل ميناوي) في باريس، في آب/أغسطس ٢٠١٥. وخلال هذا الاجتماع التشاوري، كرر الزعماء الثلاثة تعهدهم بحماية الأطفال المتضررين من

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

التزاع المسلح وفق بيبانهم المشترك الصادر في ستادستشالينغ، النمسا، في أيار/مايو ٢٠١٥. واعتبر عقد اجتماع مشترك عوضاً عن اجتماعات منفصلة مع كل طرف من أطراف النزاع إجراء أكثر فعالية

واصل الفريق القطري للأمم المتحدة والعملية المختلطة تعزيز تبادل المعلومات والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك تعزيز الدعوة المحددة الأهداف من أجل الوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة في مجال الحماية وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء دارفور. وتواصل عمل فرقة العمل المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري على جميع المستويات، وشمل مناقشات كبار القادة في السياسة العامة، والنظر في الاحتياجات التشغيلية على مستوى القطاعات والبعثات المشتركة للرصد والتقييم على الصعيد الميداني، دعماً للعمل المشترك وتبادل المعلومات وتنفيذ استجابات مستنيرة في مجال الحماية

نعم

تقديم المعلومات باستمرار إلى فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والسلطة الإقليمية لدارفور بشأن الأعمال التي تقوم بها العملية وأولوياتها في ما يتعلق بحماية المدنيين، وضمان توافرها مع تحليلات وأولويات الجهات الفاعلة في مجال الحماية الإنسانية وقطاعات/مجموعات الحماية، والمشاركة في اجتماعات اللجنة المخصصة مع الجهات المانحة فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية ومبادرات الإنعاش المبكر من أجل دارفور

٤

اجتماعات تنسيق رفيعة المستوى عقدها كل شهرين الفريق القطري المشترك بين الأمم المتحدة والعملية المختلطة لضمان اتباع نهج منسق إزاء القضايا موضع الاهتمام المشترك، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي المتكامل والجهود الدؤوبة المبذولة لدعم التسليم النهائي للأنشطة التي تتمتع فيها وكالات الأمم المتحدة بميزة نسبية

بالإضافة إلى ذلك، عقدت قيادة العملية المختلطة اجتماعاً مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ناقشت العملية المختلطة، من خلال مقر العملية وأفرقة الحماية المشتركة القائمة على أساس قطاعي، مسائل الحماية والاستجابات لها، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، على النحو التالي:

١٤ اجتماعاً من اجتماعات أفرقة الحماية المشتركة (١٠ عادية و ٤ طارئة)

٤٢ اجتماعاً عادياً وطارئاً عقدتها مجموعات الحماية المشتركة على مستوى القطاعات (١٠ في القطاع الشمالي، و ١٠ في القطاع الغربي، و ١٠ في القطاع الأوسط، و ٧ في القطاع الشرقي و ٥ في القطاع الجنوبي)

١٩ اجتماعاً من الاجتماعات المشتركة بين الوكالات واجتماعات الفريق العامل واجتماعات التنسيق، حضرها العملية المختلطة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك الأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الحماية على مستوى الولايات

نعم يعمل فريق الحماية المشتركة في مقر العملية بوصفه منتدى السياسات الرئيسي تناقش فيه العملية المختلطة مع فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين، ومسائل الحماية والاستجابات ذات الطابع الاعتيادي والطارئ معاً. وقد عملت مجموعة الحماية المشتركة أيضاً بوصفها الفريق العامل التقني المعني بحماية المدنيين ضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل.

المشاركة في رئاسة الفريق العامل المواضيعي المعني بحماية المدنيين دعماً لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لتوفير الدعم لوثيقة الدوحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ورصد تنفيذ المشاريع المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري

٢٥٦ ٢٠٠ يوم من أيام عمل الجنود تم توفيرها، شملت ٤ سرايا احتياط نشرت في مقر القوة وفي قطاعات الشمال والجنوب والغرب على النحو المقرر

٢٥٦ ٢٠٠ يوم من أيام عمل الجنود توفرها ٤ وحدات احتياط بحجم سرية تابعة للقوة/القطاع جاهزة للتدخل في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٧٥ فرداً في كل سرية من السرايا الأربع لمدة ٣٦٦ يوماً)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
توفر سرية المقر ما مجموعه ٦٦٤ ٧٤ يوما من أيام عمل الجنود: ٤٨ ٣١٢ يوما من أيام عمل الجنود لكفالة توفير خدمات أمنية ثابتة وكتبة المكتب ومشغلي أجهزة الاتصال اللاسلكي لمقر العملية (١٣٢ جنديا في اليوم لمدة ٣٦٦ يوما) و ٢٦ ٣٥٢ يوما من أيام عمل قوات الحراسة المرافقة لكبار المسؤولين الإداريين والزائرين من كبار الشخصيات (١٢ جنديا لكل فرقة من أفرقة عددها ٦ أفرقة لمدة ٣٦٦ يوما)	٥٤٠١٢	يوما من أيام عمل الجنود تم توفيرها: ٤٨ ٣١٢ يوما من أيام عمل الجنود خصصت لمسؤوليات المقر و ٥٧٠٠ يوم من أيام عمل الجنود خصصت لكبار الشخصيات والإدارة العليا. ويعزى انخفاض عدد أيام عمل الجنود إلى انخفاض الطلب على المرافقين لكبار الشخصيات والإدارة العليا
٩٤٠ ٦٧٩ ١ يوما من أيام عمل القوات لتسيير دوريات متنقلة وراجلة لضمان سلامة وحماية المدنيين، ولرصد حدة النزاعات ومواقع جميع القوات المشاركة في النزاع في دارفور وقوامها وتحركاتها، والتحقق من ذلك، وضمان أمن المراقبين العسكريين في ٣٤ موقعا من مواقع الأفرقة (٤٥ جندياً لكل دورية من الدوريات الثلاث التي يسيّرهما أسبوعياً كل موقع من مواقع الأفرقة ولمدة ٣٦٦ يوما)	٢٢٨٠٠٨٠	يوماً من أيام عمل الجنود جرى توفيرها لتسيير دوريات متنقلة وراجلة، تشمل دوريات سُيرت في ٣٤ موقعا من مواقع الأفرقة يبلغ متوسط قوامها ٤٥ فردا من حفظة السلام في كل دورية وشهدت العملية المختلطة زيادة في الأنشطة في مجال حماية المدنيين، ولا سيما في المناطق الساخنة مثل جبل مرة (سورتوني ونيرتيتي)، حيث شُنّت هجمات ضد المشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، ساهم أيضا تصاعد الاشتباكات القبلية بين قبيلة المعالية والرزيقات (شرق دارفور) وزيادة الطلب على الحماية من موظفي الأمم المتحدة في زيادة الدوريات التي تسيّرهما قوات العملية المختلطة
٩٣٣ ٣٠٠ يوم من أيام عمل الجنود لتوفير الأمن الثابت والقيادة والمراقبة والدعم اللوجستي في ٣٤ من مواقع الأفرقة (٧٥ جنديا لمدة ٣٦٦ يوما لكل موقع فريق)	١٠٨٢٦٢٨	يوما من أيام عمل الجنود توفرت للأمن الثابت والقيادة والمراقبة والدعم اللوجستي في ٣٤ موقعا من مواقع الأفرقة طوال فترة الأداء. وعُزيت الزيادة إلى الزيادة في الدعم المقدم إلى مواقع الأفرقة خلال نقل بعض الوحدات لملء الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب كتيبة
٣٨٤٠ ساعة طيران بطائرات خدمات الدعم لتوفير الحماية المتنقلة الفائقة السرعة في المناطق المعرضة للخطر الشديد أو في المناطق التي	لا	لم تنشر وحدة طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض في منطقة العمليات بحلول نهاية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
يصعب الوصول إليها براً، ولدعم الطائرات العمودية والقوافل البرية المستخدمة في النقل المدني والعسكري، والقيام بالدوريات وأعمال الاستطلاع وزيارات الإشراف (٨ طائرات عمودية للخدمات العسكرية لمدة ٤٠ ساعة لكل طائرة عمودية في الشهر ولمدة ١٢ شهراً)	٢٨٨ ٦٦٣	الفترة المشمولة بالتقرير. واعتمدت العملية المختلطة على الأصول الجوية التجارية المدنية طوال فترة الأداء
إتاحة ٩٥٢ ٢٤٥ يوماً من أيام عمل الجنود لحماية قوافل البعثة المخصصة للنقل العملياتي واللوجستي ولدعم قوافل المساعدة الإنسانية (٥٦ جندياً لكل قافلة من القوافل الـ ١٢ ولمدة ٣٦٦ يوماً)	٢٨٨ ٦٦٣	يوماً من أيام عمل الجنود تم توفيرها عُزيت الزيادة في أيام عمل القوات إلى الزيادة في نشاط أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، لدعم السكان المدنيين الضعفاء في مناطق النزاع مثل سورتوني (شمال دارفور) ونيريتي (وسط دارفور) والجنينة (غرب دارفور)
١٣ ٥٤٢ يوماً من أيام عمل ضباط الاتصال لتولي مهمة الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية والأطراف الأخرى وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية لحل المسائل المتصلة بالنزاع (٣٧ ضابطاً لمدة ٣٦٦ يوماً)	١٣ ٦٦٣	يوماً من أيام عمل ضباط الاتصال وعُزيت الزيادة في عدد أيام عمل الضباط إلى الزيادة في أنشطة الاتصال مع سلطات حكومة السودان لتسوية المسائل المتصلة بالنزاعات في نيريتي (وسط دارفور)، وسورتوني وأم برو (شمال دارفور)، وأبو كارينكا (شرق دارفور)، وأزيري وكاندوب (غرب دارفور) ونيالا (جنوب دارفور)
١٨٣ ٠٠٠ يوم من أيام عمل الجنود في ٥ قواعد من قواعد العمليات المؤقتة (واحدة في كل قطاع) لتأمين مناطق لأنشطة تنفيذية محددة (نقاط ومراكز لوجستية/توزيع، ونقاط لجمع الأسلحة وتخزينها) (٢٠ جندياً لكل مركز لـ ٥ قواعد عمليات مؤقتة لمدة ٣٦٦ يوماً)	٨٤٠ ٨٧	يوماً من أيام عمل الجنود تم توفيرها ويعزى انخفاض عدد أيام عمل القوات إلى تشغيل قاعدتين فقط من أصل ٥ قواعد عمليات مؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في السريف (شمال دارفور) وكالما (جنوب دارفور). ولم تُنشأ قواعد العمليات الثلاث المتبقية في أنكا (شمال دارفور) وأبو كارينكا وعديلة (شرق دارفور) لأن حكومة السودان لم تُسلم الأراضي للعملية المختلطة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
٤٥٦ ٧٦٨ يوما من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة تم توفيرها وساندت ١٣ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة يبلغ متوسط قوام كل وحدة ٩٦ فرداً دوريات ضباط الشرطة لحماية المشردين داخليا	٤٥٦ ٧٦٨ يوما من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة لتسيير دوريات أمنية لحماية المشردين داخليا (٩٦ فردا لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لـ ١٣ وحدة لمدة ٣٦٦ يوما)
١٨١ ١٧٠ يوما من أيام عمل الشرطة تم توفيرها (ما متوسطه ٥ أفراد شرطة لكل دورية في ٩٩ دورية يوميا لمدة ٣٦٦ يوما) ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود التي تفرضها حكومة السودان والحركات المسلحة على التنقل، ولعدم وجود وحدات من أفراد الشرطة المشكلة المنتدبين في بعض مواقع الأفرقة	٢٦٥ ٧١٦ يوما من أيام عمل الشرطة لتسيير دوريات أمنية لحماية المشردين داخليا، بما في ذلك من خلال تنفيذ أنشطة الخفارة المجتمعية في جميع أنحاء دارفور (٦ أفراد شرطة لكل دورية، لتنفيذ ١٢١ دورية لمدة ٣٦٦ يوما) في ٣٦ موقعا من مواقع الأفرقة
١٠٣ دورات تدريبية نظمت لفائدة ما مجموعه ١٤٦ ٥ متطوعا من متطوعي خفارة المجتمعات المحلية (كان من بينهم ٣٣٤ ٢ أنثى): ٦٧ دورة تدريبية في مجال خفارة المجتمعات المحلية و ٣٦ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وحماية الطفل في ولايات دارفور الخمس ويعزى ارتفاع عدد الدورات التدريبية على خفارة المجتمعات المحلية إلى زيادة عدد المشردين داخليا نتيجة تصعيد القتال في جبل مرة، وزيادة الطلب من متطوعي خفارة المجتمعات المحلية وزيادة عدد لجان السلامة المجتمعية التي أنشئت في القطاعات الخمسة	تنظيم ما مجموعه ٨٠ دورة تدريبية لفائدة ٦٠٠ ٣ متطوع من متطوعي الخفارة المجتمعية من مخيمات المشردين داخليا لمساعدة شرطة الحكومة السودانية في دارفور في الحفاظ على النظام العام في ولايات دارفور الخمس: ٤٠ دورة تدريبية عن الخفارة المجتمعية لفائدة ٨٠٠ ١ متطوع في هذا المجال؛ و ٤٠ دورة تدريبية على حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنساني لفائدة ٨٠٠ ١ متطوعا من متطوعي الخفارة المجتمعية (٨٠ دورة تدريبية بواقع ٤٥ متطوعا في كل دورة)
أزالت العملية المختلطة ودمرت على نحو آمن القطع التالية من ١٣٦ قرية:	الاستجابة لحالات الطوارئ وإزالة الألغام من ٣٠ موقعا للتخلص من الذخائر المتفجرة في المناطق الخطرة (المناطق المشتبه في خطورتها) في دارفور

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
		٢٠٢ من أهداف التخلص من الذخائر المتفجرة
		٧ ٤٨١ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب (١٠٧٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٤١١ قطعة من الذخائر التي انتهت صلاحيتها)
		٢٢٧ ٢٩٩ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة
		وعُزيت الزيادة في الناتج إلى تحسين إمكانية الوصول إلى مواقع المهام من خلال نشر الأفرقة في مركبات لا تحمل علامات الأمم المتحدة مع الحراس الأمنيين التابعين لحكومة السودان، وتحسين التنسيق مع السلطات الوطنية لتجهيز طلبات التصاريح الأمنية في الوقت المناسب
توفير التوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التوعية لفائدة ١ ٠٠٠ ٠٠٠ شخص في جميع ولايات دارفور الخمس	١٣٧ ١١٨	شخصا استفادوا من التوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع ولايات دارفور الخمس. وأتاحت العملية وشركاؤها ٢ ١١٥ دورة للتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب، شملت ١٩٣ ١٣٧ شخصا من خلال تقديم عروض مباشرة في مخيمات المشردين داخليا وفي المدارس وساحات القرى، واستفاد من هذه الدورات ٦٢٥ ٠٠٠ شخص بصورة غير مباشرة من خلال البث الإذاعي والتلفزيوني في جميع أنحاء دارفور. ويعزى انخفاض عدد المستفيدين إلى صغر عدد المستمعين للإذاعة ومحدودية قدرات الأفرقة للوصول إلى المزيد من المجتمعات المحلية المتضررة
تنظيم ٤ حلقات عمل لتنمية القدرات لفائدة موظفي المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام	٤	حلقات عمل نظمت لتنمية المهارات لموظفي المركز القومي لمكافحة الألغام. وكانت المواضيع التي تضمنتها حلقات العمل العمليات، وضمان

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تدريب ٢٠ شخصا من السلطات الوطنية المختصة على المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخائر والمعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة	٢٥	الجودة، والرصد والتقييم، والإدارة المالية وكتابة التقارير فردا من أفراد شرطة حكومة السودان من الجينية (غرب دارفور) تلقوا التدريب على إدارة السلامة من الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتدريب العملي في استخدام معدات وسم الأسلحة. وتم توفير التدريب بالتعاون مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان في إطار مشروع العملية المختلطة لتحقيق الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة في غرب دارفور
إصلاح ١٠ مرافق لشرطة حكومة السودان باعتبارها نماذج تحثي بها حكومة السودان في جميع ولايات دارفور	٢٥	مرفقاً لتخزين الأسلحة والذخيرة تم إصلاحها لشرطة حكومة السودان في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس من أجل التخفيف من مخاطر السرقة والتفجير العرضي الناجم عن تخزين الأسلحة والذخيرة بطريقة غير آمنة في مرافق التخزين المملوكة للحكومة
الإنجاز المتوقع ٢-٢: تهيئة بيئة تتسم بالأمن المستدام تتيح إيصال المساعدات الإنسانية واستعادة سبل كسب الرزق		

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٢-١ زيادة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تكون إمكانية الوصول إليها محدودة أو متقطعة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠ قرية؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠ قرية؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٠ قرية)	قدمت المساعدة الإنسانية إلى ٣ قرى كانت إمكانية الوصول إليها محدودة أو متقطعة. ويحتاج ما مجموعه ٣,٣ مليون شخص في دارفور للمساعدة، وما زالت الحلول الدائمة بعيدة المنال إلى حد كبير بالنسبة لغالبية هؤلاء الأشخاص. ومع أن إمكانية الوصول إلى أنحاء عديدة من دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت متاحة، ما زالت هناك بعض المناطق الحاسمة الأهمية يُمنع الوصول إليها، بما في ذلك المناطق الكائنة في جبل مرة، وما زال الوصول إلى مناطق أخرى صعباً بسبب الاقتتال بين

القبائل، وانعدام الأمن والعقبات البيروقراطية. ومع ذلك، تمكنت العملية المختلطة من الوصول إلى بعض المواقع الرئيسية المتضررة من النزاع مثل فانغا سوك، وروكيرو وقولو (جبل مرة). وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت الجهات الإنسانية الفاعلة، بفضل الحراسة العسكرية المرافقة لها، من إيصال المساعدة إلى المناطق المعرضة للخطر وإلى بعض المناطق التي كان النزاع دائراً فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت العملية المختلطة الحراسة المسلحة المرافقة لـ ٥١٣ قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، مما سمح بإيصال ١٢ ٨٦٦ طناً من الأغذية في ظروف آمنة، بما في ذلك توزيع الأغذية في حالات طارئة في فانغا سوك، ونيريتي وطور في منطقة جبل مرة. ونظراً لعدم توفر إمكانية دخول الأغذية، لم تُنفذ عمليات توزيع أغذية في مناطق أخرى في جبل مرة، مثل قولدو، وروكيرو، ودايا، وقولو، وبوري، ووادي بوري

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نشر يومياً في المتوسط ٤٠ فرداً من حفظة السلام لحماية ٣٢ مخزناً و ٩ مكاتب في الفاشر (شمال دارفور)، و ٣ مستودعات للتخزين في سورتوني (شمال دارفور) تابعة لبرنامج الأغذية العالمي و ١٥ موقعاً لإقامة موظفي فريق الأمم المتحدة القطري في منطقة الحراسة بالفاشر (شمال دارفور). وقدمت إحاطات الأمن العسكري لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية أثناء اجتماعات فريق إدارة الأمن التي تعقد شهرياً وأسبوعياً في على مستوى العملية وعلى مستوى القطاعات، على التوالي. وجرى التدريب على تدابير دعم الإجماع ولكنها لم تُنفذ	نعم	توفير خدمات الأمن، بما في ذلك توفير الحماية وتقديم الإحاطات الأمنية ودعم عمليات الإجماع، في جميع أنحاء منطقة البعثة، إلى فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الإنسانية، فضلاً عن المنظمات المرتبطة بعملياتي التعمير والتنمية
تمرينا تدريبيا للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين قد نُظمت بشأن حماية المدنيين والمبادئ	٤٩	تنظيم ٦٠ تمريناً تدريبياً للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين بشأن حماية المدنيين والمبادئ

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الإنسانية من أجل تحسين الدعم والخدمات المقدمة إلى سكان دارفور	الإنسانية، نُظمت منها ٤ دورات محددة الهدف لفائدة منسقي القضايا الإنسانية في الجيش والشرطة الموجودين في مواقع الأفرقة تناولت الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين، والتنسيق، والإنذار المبكر. ونُظمت ٢٤ دورة تدريبية تمهيدية في القطاع الشمالي، و ٩ دورات في القطاع الشرقي و ٤ دورات في القطاع الغربي، و ٨ دورات في القطاع الجنوبي. ولم تتمكن العملية من إجراء العدد المستهدف من التمارين التدريبية بسبب انخفاض القدرات من الموظفين نتيجة صعوبة الحصول على التأشيرات الرسمية
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر، ومشروع دارفور لبناء القدرات وبناء السلام، دعماً للإنعاش المبكر من خلال تقديم الخدمات إلى المناطق المتأثرة بالتزاعكات ومجتمعات الرُّحل	٨ مشاريع سريعة الأثر نفذت دعماً للإنعاش المبكر من خلال تقديم الخدمات إلى المناطق المتضررة من النزاعات ومجتمعات الرُّحل على النحو التالي: (أ) ٣ مشاريع في شمال دارفور؛ (ب) ٣ مشاريع في وسط دارفور؛ (ج) مشروعان في جنوب دارفور
إغلاق قرابة ستة من مواقع الأفرقة ونقل الجنود إلى المعسكرات أو مواقع الأفرقة الجديدة أو القائمة	و لم يُنفذ العدد المستهدف من المشاريع بسبب انخفاض القدرات من الموظفين نتيجة صعوبة الحصول على التأشيرات الرسمية لم تُنفذ هذه الإجراءات بسبب الحالة الأمنية السائدة في دارفور، وذلك بناء على التوجيه الصادر عن استعراض العملية لمدى ملائمة القوات للمهام، الذي أجرته في نيسان/أبريل ٢٠١٦
إنشاء قرابة ثلاثة مواقع لأفرقة جديدة في المناطق التي جرى تحديدها كمناطق عالية الخطر وفي بؤر التوتر داخل منطقة العمليات	٥ لم تُنشأ قواعد العمليات المؤقتة في أنكا (شمال دارفور) وفي عديلا وأبو كرينكا (شرق دارفور) لأن حكومة السودان لم تسلم الأرض إلى العملية

الإنجاز المتوقع ٢-٣: أن يعيش المدنيون في دارفور بمنأى عن الخوف من أي هجوم أو إساءة معاملة، وأن يكون بمقدور النازحين واللاجئين أن يعودوا طوعاً إلى ديارهم أو يستوطنوا في أماكن أخرى في بيئات آمنة ومأمونة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٣-١ حدوث انخفاض في عدد الحوادث المسجلة المتعلقة بتوفير الحماية للمدنيين (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٠٠)	أبلغ عن ٧٠٥ حوادث في مجال حماية المدنيين (التزوح، إطلاق النار، الوافدون الجدد، التهريب/التحرش، التهديدات) تتعلق بالنازحين. وكان المؤشر الفعلي أعلى من الرقم المستهدف بسبب اشتداد النزاع في القطاعين الشمالي والأوسط في منطقة جبل مرة
٢-٣-٢ المغادرة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين وعودتهم إلى ديارهم أو استيطانهم في أماكن أخرى (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٦ ٤٠٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠ ٠٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠٠ ٠٠٠)	وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد غادر ١٢٢ ٥٣٣ من النازحين واللاجئين المخيمات للعودة إلى ديارهم أو الاستيطان في أماكن أخرى. وظل المدنيون في دارفور يعانون من أثر النزاع المسلح، والعنف المحلي والصدمات بين القبائل. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن العدد الإجمالي للنازحين في دارفور قد ارتفع إلى أكثر من ٢,٦ مليون. وما زالت الأعمال القتالية الجارية تُوجد بيئة عدم استقرار لا تفضي إلى العودة الطوعية الدائمة للنازحين. وإضافة إلى ذلك، تفتقر معظم مناطق العودة للخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تعزيز آليات الإنذار المبكر عن طريق تحديد التهديدات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، وربطها بآليات الاستجابة السريعة، لحماية المدنيين الذين يتعرضون لتهديد وشيك	١٩ فريقاً من أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة أنشئت في جميع أنحاء دارفور (٥ في شمال دارفور، و ٧ في جنوب دارفور، و ٢ في غرب دارفور، و ٣ في شرق دارفور، و ٢ في وسط دارفور) من أجل تعزيز تفاعل أوثق مع أفراد المجتمعات المحلية وزيادة قدرات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة على الصعيد الميداني. وشاركت العملية المختلطة في الاجتماعات اليومية لمركز العمليات المشتركة في المقر وعلى المستويات القطاعية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

لضمان الوعي بالأوضاع السائدة، والإنذار المبكر، والتخطيط المشترك مع العناصر المدنية والعسكرية والشرطية بغية كفالة الاستجابة المبكرة. وعلى مستوى القطاعات، شمل تعزيز آليات الإنذار المبكر اتخاذ إجراءات لمنع النزاعات القبلية من خلال مواصلة العمل مع حكومة السودان المحلية والإدارة الأهلية، والدوريات النشطة التي تقوم بها العملية المختلطة حول مخيمات النازحين، والتعاون مع السلطات المحلية عبر رؤساء المكاتب القطاعية. كما أنشئت مصفوفات حماية ذات أولوية خاصة بالقطاعات كجزء أساسي من الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين من أجل المساعدة في تعزيز اتخاذ نهج جغرافي وعملياتي في أوجه الاستجابة المتعلقة بالحماية في دارفور. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت جميع القطاعات الخمسة مشاريع المصفوفات الخاصة بكل قطاع

اجتماعا عقدها مجموعة الحماية المشتركة على النحو التالي:

(أ) ١٤ اجتماعا عُقدت في مقر العملية المختلطة بالتنسيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري (١٠ اجتماعات عادية و ٤ طارئة)؛

(ب) ٤٢ اجتماعا عُقدت على مستوى القطاعات على أساس منتظم وطارئ (١٠ في القطاع الشمالي، و ١٠ في القطاع الغربي، و ١٠ في القطاع الأوسط، و ٧ في القطاع الشرقي، و ٥ في القطاع الجنوبي)

ولا تزال مجموعة الحماية في دارفور تتأثر سلبا بعدم وجود مكتب تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دارفور. ونتيجة للصعوبات في الحصول على تأشيرات رسمية لمعظم موظفي

٥٦

تنظيم اجتماعات شهرية لمجموعة الحماية المشتركة، والمشاركة في الاجتماعات الشهرية لفريق مجموعة الحماية في دارفور بشأن التهديدات والقضايا المتعلقة بحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية

المفوضية، لم تعقد أي اجتماعات لمجموعة الحماية
أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

وإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت منتديات التنسيق
المدني - العسكري، وهي آلية رئيسية للتنسيق،
في جميع ولايات دارفور الخمس. وهذه
المنتديات، التي تتشارك في رئاستها العملية
المختلطة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،
تؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز التنسيق وتبادل
المعلومات والترتيبات اللوجستية لتوفير الحراسة
والمساعدات الأخرى المقدمة إلى السكان
المتضررين من النزاع في دارفور

اجتماعا عُقدت لمنتديات التنسيق المدني -
العسكري في جميع أنحاء دارفور (٦ في القطاع
الشمالي، و ٥ في القطاع الغربي، و ٥ في القطاع
الأوسط، و ٦ في القطاع الشرقي، و ٥ في
القطاع الجنوبي)

٢٧

بعثة ميدانية اضطلع بها على النحو التالي:

١٧٦

(أ) ٣٩ بعثة تقييم ميدانية؛

(ب) ٩ بعثات ميدانية مشتركة بين الوكالات؛

(ج) ٤٥ بعثة ميدانية متكاملة تابعة للعمليات
المختلطة؛

(د) ٨٣ دورية لبناء الثقة

وقد تأثر التنسيق والمشاركة في البعثات الميدانية سلبا
بالقيود المفروضة على التنقل التي تفرضها السلطات.
كما يُعزى انخفاض عدد البعثات الميدانية إلى ثغرات
التوظيف في العملية بسبب الصعوبات في الحصول
على التأشيرات الرسمية، الأمر الذي أثر سلبا على
التنسيق والأنشطة الاستشارية

٣٠٠ بعثة تقييم ميدانية مشتركة بين الوكالات
يتم تنسيقها والمشاركة فيها، بما في ذلك
دوريات بناء الثقة والرصد، للكشف عن
المشكلات المتعلقة بالحماية في مناطق العودة
والتحقق منها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء المشورة إلى سلطات الولايات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من خلال عقد اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج حول مسائل حماية العائدين واحتياجاتهم وأولوياتهم	٨ اجتماعات عقدها الفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج في شمال دارفور ووسط دارفور وغرب دارفور لمناقشة المسائل المتعلقة بالحماية والعودة والحلول الدائمة. ولم تعقد أي اجتماعات في شرق دارفور وجنوب دارفور لأن الفريق العامل لم يكن نشطا في هاتين الولايتين

الإنجاز المتوقع ٢-٤: نزع سلاح المقاتلين السابقين في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٤-١ انخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها (٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٨٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠٠)	سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٤٥ حالة جديدة تشمل ٦١٧ ضحية. وشملت الانتهاكات الموثقة هجمات ضد المدنيين، وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية، وحرية التنقل والتجمع، وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي والجنساني متمثلا في الاغتصاب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تأثرت حالة حقوق الإنسان في دارفور بديناميات النزاع في شرق جبل مرة نتيجة لتصاعد الاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة لحكومة السودان والحركات المعارضة المسلحة، مما أسفر عن وفيات في صفوف المدنيين، والتروح الجماعي، وتدمير الممتلكات والأصول المدنية، والقتل العشوائي للمدنيين، والعنف الجنسي والجنساني، وانتهاك القانون الدولي الإنساني، والقيود المفروضة على حرية التنقل
٢-٤-٣ فعالية عمل المفوضية القومية لحقوق الإنسان وإنشاء اللجان الفرعية لحقوق الإنسان في دارفور، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (٢٠١٣/٢٠١٤: الأعمال التحضيرية لخطوة عمل المفوضية القومية لحقوق الإنسان؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: إنشاء المفوضية بالكامل وقيامها بعملها؛ ووضع وإقرار استراتيجية تنمية القدرات؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: وضع الصيغة النهائية لخطوة إنشاء فرع للمفوضية في دارفور)	إنشاء أول مكتب فرعي للمفوضية القومية لحقوق الإنسان خارج الخرطوم. وقد افتتح المكتب الفرعي للمفوضية في الفاشر في شباط/فبراير ٢٠١٦ ولكن لم يبدأ العمل حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦
٢-٤-٣ الزيادة في عدد قضايا العنف الجنسي	لم تبلغ العملية المختلطة بعدد قضايا العنف الجنسي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
والجنساني التي بتت فيها المحاكم (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥)	والجنساني التي بتت فيها المحاكم بسبب عدم تعاون السلطات المحلية ذات الصلة في تقديم هذه المعلومات، وعدم إتاحة الفرصة لها لرصد معظم القضايا. وقد تمكنت العملية المختلطة من رصد ٣ قضايا (اثنتان في غرب دارفور، وواحدة في شرق دارفور)، تمّ البتّ فيها. كما راقبت العملية المختلطة انخفاض الإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني بسبب وصمة العار الاجتماعي والصدمات النفسية
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المشورة والدعم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور التابع لحكومة السودان عن طريق عقد حلقة عمل واحدة بشأن إطار التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان؛ وعقد اجتماع واحد لمنتدى حقوق الإنسان في دارفور بالاشتراك مع حكومة السودان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور، والمفوضية القومية لحقوق الإنسان، والمجتمع الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني؛ وعقد ٨ اجتماعات للمنتديات الفرعية لحقوق الإنسان بالولايات على الصعيد المحلي لمعالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان	نعم قدمت المشورة والدعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمفوضية القومية لحقوق الإنسان، والمجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني وإضافة إلى ذلك، دعت العملية المختلطة إلى إنشاء فرع المفوضية القومية لحقوق الإنسان في الفاشر وقدمت المشورة التقنية له
إسداء المشورة وتقديم الدعم للمفوضية القومية لحقوق الإنسان بتنظيم دورتين تدريبيتين وعقد ٦ اجتماعات بشأن التنفيذ الفعال لولايتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان	قدمت العملية المختلطة المشورة والدعم إلى المفوضية القومية لحقوق الإنسان من خلال ما يلي: تنظيم حلقتا عمل ٢ اجتماعات عُقدت ٦
كانت حلقة العمل الأولى، التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٥، بشأن استخدام الآليات	

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
التابعة للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات مع التركيز بوجه خاص على تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت حلقة العمل الثانية، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بشأن التقرير المقدم من الجهات المعنية بالمفوضية القومية لحقوق الإنسان إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل. وإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة، خلال الاجتماعات الستة المعقودة مع المفوضية القومية لحقوق الإنسان، المشورة التقنية بشأن التنفيذ الفعال لولايات المفوضية	قدمت العملية المختلطة المشورة التقنية وخططت لأنشطة التوعية بحقوق الإنسان وبناء القدرات من خلال ما يلي: ١٢ اجتماعاً عُقدت مع لجان الولايات بشأن العنف الجنسي والجنساني؛ ٢ من حلقات عمل نُظِّمت لبناء قدرات ٨١ مشاركا بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، مع مناقشة المسائل الجنسانية، وأمثلة عن العنف الجنساني، ودور ومساهمة أعضاء لجان الولايات والقيادات النسائية في مكافحة العنف ضد المرأة في دارفور كما قدمت العملية الدعم التقني إلى لجان الولايات لتنفيذ حملة "الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني" عبر ولايات دارفور الخمس
إسداء المشورة إلى لجان الولايات بعقد ١٢ اجتماعاً وتنظيم ٤ حلقات عمل بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، وتنفيذ خطط عمل تلك اللجان، واستراتيجيات الوقاية، ومساعدتي التصدي للعنف الجنسي والجنساني، وتطوير المؤسسات	١٢
تقديم المشورة إلى اللجنة البرلمانية الوطنية المعنية	١١

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الوطنية وأعضاء المجالس التشريعية للولايات في جميع أنحاء دارفور لمناقشة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأنها. غير أنه لم يتسنّ تنظيم حلقات العمل للبرلمانيين بسبب حل المجلس الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ولم يوافق المجلس الجديد على موعد لعقد حلقة عمل نظراً لتضارب الأولويات	بحقوق الإنسان والمجالس التشريعية للولايات في دارفور من خلال ١٥ اجتماعاً و ٥ حلقات عمل عن توافق القوانين القائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
زيارة ميدانية نُظِّمت لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في دارفور، على النحو التالي: (أ) أجريت ٢٣٨ زيارة ميدانية إلى مخيمات النازحين ومرافق الشرطة والسجون والمستشفيات، بما في ذلك زيارات لتقصي الحقائق في مواقع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؛	تنظيم ١٠٠ زيارة ميدانية لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك ٦٠ زيارة رصد وتقصٍ للحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة والمجتمعات المحلية، و ٤٠ زيارة متابعة إلى السلطات المحلية المعنية بشأن الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز فيها
تُعزى الزيادة في عدد الزيارات الميدانية إلى القتال في منطقة جبل مرة والتزوح الجديد في شمال دارفور	تقديم المشورة والمساعدة التقنية لحكومة السودان من خلال إيفاد ٥٠ بعثة رصد قضائية، لتعزيز قدرتها على توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولتعزيز المساءلة في دارفور
بعثة من بعثات الرصد القضائي جرى الاضطلاع بها. قدمت العملية المختلطة المشورة التقنية والمساعدة إلى المدعين العامين والقضاة وأفراد الشرطة عن طريق الزيارات المنتظمة، وزارت مكتب المدعي العام والمحاكم العامة والمحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور لمتابعة القضايا المبلغ عنها	إسداء المشورة الفنية للجان المساعدة الإنسانية والوزارات المختصة في حكومات الولايات وللمشردين داخلياً، وذلك من خلال ١٠ حلقات عمل و ٥٠ اجتماعاً لمعالجة حالة حقوق الإنسان للمشردين داخلياً، بما في ذلك
اجتماعاً وحلقة عمل عُقدت مع مفوضية العون الإنساني والوزارات المعنية بحكومات الولايات والنازحين على النحو التالي:	
(أ) عُقد ٨٠ اجتماعاً في مخيمات النازحين	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وأماكن تجمعهم. وتُعزى زيادة الاجتماعات المعقودة إلى عدم الاستقرار في جبل مرة وسوتوني، حيث عقدت اجتماعات مع النازحين والأشخاص المتضررين من القتال؛

(ب) عقدت ٨ حلقات عمل لبناء القدرات بشأن حقوق الإنسان للنازحين؛

(ج) عقدت حلقة عمل واحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان فيما يتصل بأداء الإدارة الأهلية؛

(د) عقدت حلقتا عمل لصالح متطوعي الشرطة الشعبية بشأن الحفارة المجتمعية ومعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية

الفئات الضعيفة، وللتعامل مع قضايا العنف الجنسي والجنساني، والعودة الآمنة والطوعية والكرامة للمشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية أو إلى أماكن أخرى من اختيارهم

حملة نُظمت لتوعية المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان. ونظمت العملية المختلطة احتفالات لإحياء اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم الدولي لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للمرأة، وحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم الأفريقي لحقوق الإنسان في جميع ولايات دارفور الخمس. وقد غطت جميع هذه الأحداث وسائط الإعلام التابعة للعملية المختلطة ووسائط الإعلام الوطنية

٢٥

تنظيم ٥ حملات لتوعية المجتمعات المحلية في كل قطاع لما مجموعه ٢٥ من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان (واحدة في اليوم الدولي للمرأة، وواحدة في حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، وواحدة بشأن اليوم الأفريقي لحقوق الإنسان، وواحدة بشأن اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، وواحدة بمناسبة يوم حقوق الإنسان)

حلقات عمل نظمت لتعزيز المعرفة بعناصر حقوق الإنسان في وثيقة الدوحة في أوساط الجهات المعنية (دورة تدريبية واحدة لحركة العدل والمساواة - فصيل دججو، وحلقة عمل واحدة لحركة العدل والمساواة - فصيل السلام، و ٤ حلقات عمل تدريبية للمساعدين القانونيين في مخيمات النازحين في الفاشر وكنتم)

٦

تقديم المساعدة التقنية للأطراف المعنية بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأي اتفاقات لاحقة، وذلك عن طريق تنظيم ١٠ حلقات عمل وعقد ٢٥ اجتماعاً بشأن تطبيق الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية الواردة في الاتفاقات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم المساعدة التقنية إلى منتدى العدالة الانتقالية في دارفور من خلال تنظيم حلقي عمل، لتمكينه من مكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة وتعزيز المعرفة بحقوق الإنسان وبناء مهارات وقدرات الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني	٢	نظمت حلقتا عمل بشأن العدالة الانتقالية للإدارة الأهلية ولجنة الحقيقة والمصالحة، على التوالي، نظرا إلى أن منتدى العدالة الانتقالية في دارفور لم يبدأ عمله خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة ٥ اجتماعات مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بمناقشة ووضع برنامج مشترك بشأن سيادة القانون لتحسين آلية العدالة الانتقالية في دارفور، ووافقت على إنتاج مواد ترويجية
تنظيم ١٨ دورة تدريبية للمدعين العامين، والقضاة، والعاملين في المجال الطبي، وأفراد القوات المسلحة السودانية، والمسؤولين عن إنفاذ القانون، والحركات المسلحة والآليات الريفية/التقليدية، بشأن إقامة العدل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسجون والإفلات من العقاب، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل	٢١	(أ) ١٠ حلقات عمل تدريبية نظمت لفائدة شرطة حكومة السودان، وموظفي إنفاذ القانون، والموظفين الطبيين بشأن الإفلات من العقاب ومعايير حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة؛ (ب) ١١ حلقة عمل تدريبية عن إقامة العدل نظمت لفائدة مسؤولي حكومة السودان (١)، وزعماء الإدارة الأهلية (١)، وقضاة المحاكم الريفية وكتبة المحاكم (٢)، ومتطوعي الشرطة الشعبية (٤)، والمدعين العامين والمحامين (١)، والقوات المسلحة لحكومة السودان (١)، والقوات السودانية التشادية المشتركة (١)

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنفيذ ٤ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي والنظام القضائي	٢	نفذ مشروعان سريعاً الأثر من أجل تعزيز حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي والنظام القضائي على النحو التالي:
		(أ) واحد في شمال دارفور من أجل توفير المقاعد والطاولات المدرسية لمدرسة الأساس في أبو زريقة؛ (ب) واحد في وسط دارفور من أجل تشييد مركز للشباب في مخيم الحميدية للنازحين؛ ولم يُنفذ المشروعان السريعاً الأثر المتبقيان، بسبب نقص الموظفين في القطاع الجنوبي
إعادة طبع ١٠ ٠٠٠ من المواد التعليمية في مجال حقوق الإنسان، و ٨٠٠ ملصق، و ١٠٠ خريطة توضيحية و ١ ٠٠٠ كيس بغية توعية المجتمعات المحلية فيما يتعلق بصكوك حقوق الإنسان الوطنية والدولية الهامة	٨ ٠٠٠	أنتجت العملية المختلطة ووزعت ٥ ٠٠٠ من المواد التثقيفية في مجال حقوق الإنسان، و ٢ ٠٠٠ ملصق، و ١ ٠٠٠ كيس للتوعية بصكوك حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية
		أنتجت ووزعت مواد للإعلام والتثقيف والاتصال في جميع الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمتها العملية المختلطة في مجال حقوق الإنسان، في أوساط المجتمعات المحلية أثناء حملات التوعية وعندما أتيحت فرص أخرى في أثناء عمليات العملية المختلطة. وإضافة إلى ذلك، فقد نشر ووزع، إلكترونياً وفي نسخ مطبوعة، عددان من الرسالة الإخبارية "حقوق الإنسان أولاً"، التي تغطي مسائل حقوق الإنسان والشرائط مع سائر أصحاب المصلحة
		وأجرت العملية المختلطة أيضاً ٣ عمليات مسح (استقصاء لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صدّق عليها السودان، ورسم خرائط لأجهزة الشرطة والسجون التابعة لحكومة السودان، ورسم خرائط للمحاكم الرسمية في السودان) وأعد ووزع ما مجموعه ١٠٠ ملصق لكل عملية مسح

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
التشاور والتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، في المسائل المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان	نعم	عُقدت اجتماعات شهرية عبر الهاتف مع رئيس فرع مفوضية حقوق الإنسان في أفريقيا لتبادل المعلومات وطلب المشورة بشأن متابعة الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالبلد، والالتزامات تجاه الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ومبادرات بناء القدرات، والأموال المرصودة للتعاون التقني لتغطية الأنشطة التي تُنجز مع حكومة السودان. وبقي الاتصال مستمرا مع الاتحاد الأفريقي بهدف بدء برنامج مشترك لإقامة العدل في دارفور. وإضافة إلى ذلك، جرى التفاعل المنتظم عن طريق أنشطة الإبلاغ، وعلى نحو أكثر تحديدا من خلال التقارير الشهرية والعامية، وتقارير الأنشطة المقدمة في نهاية السنة، وتقارير استعراض منتصف المدة. كما تولت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية شؤون حقوق الإنسان، تنسيق أنشطة الخبر المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان وقامت، من خلال تقاريرها الفصلية، بدعم عمل مكتب الممثلية الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونظمت العملية المختلطة والمفوضية حلقة عمل استشارية مشتركة مع الاتحاد الأفريقي بشأن طرائق دعم آليات العدالة الانتقالية في دارفور، عُقدت في آب/أغسطس ٢٠١٥ في أديس أبابا. وشرعت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية معا في إجراء تقييم تقني لحماية الشهود والضحايا في دارفور

الإنجاز المتوقع ٢-٥: القضاء التدريجي على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي يرتكبها أطراف النزاع

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

٢-٥-١ عدد خطط العمل التي وضعتها أطراف النزاع ووقعت عليها ونفذتها للقضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال (٢٠١٣/١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣)

لم تُنجز أي خطط عمل جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واجتمعت العملية المختلطة بزعماء ٣ من الحركات المسلحة (حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل، وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي) في باريس في آب/أغسطس ٢٠١٥. وخلال هذه المشاورات، كرر الزعماء الثلاثة تعهدهم بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وفقا لبيانهم المشترك الصادر في شتاتشلاينغ، النمسا، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك قامت حركة العدل والمساواة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بإعادة إصدار أمر قيادي يحظر على أعضائها تجنيد أو استخدام الجنود الأطفال أو ارتكاب أي انتهاكات أخرى ضد الأطفال

٢-٥-٢ زيادة عدد لجان حماية الطفل المنشأة على مستوى المجتمعات المحلية والمدرية في مجال حقوق الطفل وحماية الطفل لتعزيز الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ومنعها والتصدي لها (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٥)

أنشئت ٢٧ لجنة لحماية الطفل في شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور. ودُرِّب جميع الأعضاء الجدد (٢٣٣) في مجال حقوق الطفل، وحماية الطفل، ومسارات الإحالة

٢-٥-٣ زيادة عدد أطراف النزاع المدربين في مجال حقوق الطفل وحماية الطفل لزيادة الوعي والمعرفة بالانتهاكات الجسيمة الست لحقوق الطفل والقواعد والمعايير الدولية (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤)

دُرِّب ٥ كيانات جديدة من أطراف النزاع في مجال حقوق الطفل وحماية الطفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونُظِّم ما مجموعه ٢٥ دورة تدريبية لصالح الكيانات التالية: جيش حكومة السودان (١)، وحركة العدل والمساواة - فصيل دنجو (١)، وحركة العدل والمساواة - فصيل السلام (١)، وشرطة حكومة السودان وشرطة الاحتياطي المركزي (٢٢)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إقامة حوار مع أطراف النزاع من أجل الحصول على التزامها بخطط العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وغير ذلك من انتهاكات حقوق الطفل، تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢)	نعم	عُقد اجتماع واحد مع قادة الحركات المسلحة وهي حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل، وحركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وحركة تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، في باريس، في آب/أغسطس ٢٠١٥. وجدد الزعماء التأكيد على التزامهم بأحكام بيان مشترك صادر في أيار/مايو ٢٠١٥، تعهدت بموجبه الحركات المسلحة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة
تنظيم ٦ لقاءات مع قادة الأطراف في النزاع للتفاوض وإسداء المشورة وتقديم الدعم بشأن صياغة خطط العمل وتنفيذها	١	نُظم اجتماع بين العملية المختلطة وقادة الحركات المسلحة الثلاث في آب/أغسطس ٢٠١٥، يرمي إلى إحياء عملية السلام، وإلى متابعة البيان المشترك الصادر في أيار/مايو ٢٠١٥ الذي تعهدت بموجبه الحركات المسلحة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الأطفال. وجدد الزعماء الثلاثة التأكيد على التزامهم بالبيان المشترك ودعوا إلى إجراء مشاورات أوسع بشأن المحنة التي يعيشها الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة. واتفقت الحركات المسلحة الثلاث على النظر في تنظيم مرحلة ثالثة من المشاورات بمشاركة جهات فاعلة محددة. واعتُبر تنظيم اجتماع مشترك أكثر فعالية من عقد اجتماعات منفصلة مع كل طرف من أطراف النزاع
تنظيم ٤٠ دورة تدريبية بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال يستفيد منها ما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ من أصحاب المصلحة المعنيين بحماية الطفل، بما في ذلك أعضاء منظمات المجتمع المدني ومتطوعو الشرطة الشعبية ومؤسسات حكومة السودان واللجان المجتمعية المعنية بحماية الطفل ومراكز تنسيق شؤون حماية الطفل	٨٩	دورة تدريبية تم تنظيمها في ولايات شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور. وشارك فيها ما مجموعه ٣٢٤ ٤ من أصحاب المصلحة المعنيين بحماية الطفل، بمن في ذلك النازحون، ومتطوعو الشرطة الشعبية، ومراكز تنسيق شؤون حماية الطفل (٦٨٧ ٢ من النساء و ٦٣٧ ١ من الرجال). ويُعزى عدد الدورات التدريبية الذي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

فاق التوقعات إلى تنفيذ العملية المختلطة لحملة
”حماية دارفور - إنهاء تجنيد الأطفال“ في دارفور
وتهدف إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم
كجنود من جانب القوات المسلحة والجماعات
المسلحة خلال الاشتباكات داخل المجموعات
العرقية وفيما بينها

دورة تدريبية تم تنظيمها على النحو التالي:

(أ) ٣ دورات تدريبية لصالح ١١٣ مشاركا
عسكريا (٥٢ من القوات المسلحة لحكومة
السودان، و ٦١ من حركة العدل والمساواة -
فصيل ديجو ومن حركة العدل والمساواة
السوداني - فصيل السلام)؛

(ب) ٢٢ دورة لصالح ٦٥٦ من ضباط شرطة
حكومة السودان؛

ويُعزى عدد الدورات التدريبية الذي فاق العدد
المقرر إلى تنفيذ العملية المختلطة لحملة ”حماية
دارفور - إنهاء تجنيد الأطفال“ في دارفور، التي
ركزت على توفير دورات تدريبية لأفراد الشرطة
التابعين لحكومة السودان والقوات المسلحة
وشرطة الاحتياطي المركزي

صدرت التقارير على النحو التالي:

(أ) ٤ تقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق
الطفل مقدمة إلى الفريق العامل التابع لمجلس
الأمن؛

(ب) ٣ تقارير دورية عن تعميم مراعاة حقوق
الطفل وبناء القدرات بشأنها مقدمة إلى الممثلة
الخاصة للأمن العام

٢٥

تنظيم ٤ دورات تدريبية بشأن حقوق الطفل
وحماية الطفل، يستفيد منها الأفراد المنتمون إلى
أطراف النزاع، وذلك من أجل بناء قدراتهم
ومعارفهم فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل
وآليات رصد هذه الانتهاكات والإبلاغ عنها

٧

إعداد ٤ تقارير عن تعميم مراعاة حقوق الطفل
وبناء القدرات بهذا الشأن و ٤ تقارير عن
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل لتقديمها إلى
الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال
والنزاع المسلح وإلى الفريق العامل التابع لمجلس
الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ١٦٠ بعثة رصد إلى المواقع الميدانية ومخيمات النازحين للتحقق من مزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والمتابعة بشأنها	٢٦٦	بعثة رصد أوفدت إلى المواقع الميدانية من أجل متابعة مزاعم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها. وتم إيفاد ما مجموعه ١٦٠ بعثة من بعثات الرصد المذكورة إلى مخيمات النازحين لمتابعة الانتهاكات والتحقق منها، وتوعية المجتمعات المحلية بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل. ونتجت الزيادة في عدد البعثات المنفذة عن إنشاء آليات لتبادل المعلومات في المجتمعات المحلية وزيادة الوعي بفضل حملة "حماية دارفور - إنهاء تجنيد الأطفال" التي أسفرت عن زيادة عدد المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل التي تطلبت أن تنفذ العملية المختلطة إجراءات منتظمة للمتابعة والتحقق
تنظيم اجتماعات شهرية للفريق العامل التابع لآلية الرصد والإبلاغ من أجل المتابعة بشأن انتهاكات حقوق الطفل والتحقق منها وتوثيقها والتصدي لها	نعم	عُقدت اجتماعات شهرية للفريق العامل التابع لآلية الرصد والإبلاغ في جميع القطاعات الأربعة، حيث شاركت في رئاستها اليونيسيف، وحضرها العملية المختلطة، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة السويدية لرعاية الأطفال، من أجل التحقق من انتهاكات حقوق الطفل والتصدي لها

الإنجاز المتوقع ٢-٦: تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على التصدي للإفلات من العقاب وتحسين سبل الاحتكام إلى القضاء بالنسبة للسكان المتضررين من الحرب، بما في ذلك النساء والأطفال

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٦-١ زيادة نسبة الأحكام القضائية، بما في ذلك قرارات المحكمة الجنائية الخاصة لأحداث دارفور، التي يُثبت التحقق امتثالها للمعايير الدولية (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٦٠ في المائة)	رصدت العملية المختلطة ٢٠ قضية (شمال دارفور - ٢، غرب دارفور - ١٥، جنوب دارفور - ٣). وتبين أن ١٢ قضية، أو ٦٠ في المائة من القضايا المرصودة، انتهت بأحكام تمثل للمعايير الدولية، بينما لم تمثل لها ٨ قضايا (في محاكم جنوب وغرب دارفور)، أو ٤٠ في المائة من القضايا

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

المرصودة. ويتسبب استمرار النظام القضائي السوداني في تطبيق عقوبة الإعدام في الحد بشدة من امتثال المحاكمات للمعايير الدولية

حصل ٧٥ من المشتكين/الضحايا على المساعدة في الوصول إلى القضاء من خلال آليات العدالة الانتقالية. وبسبب تفشي العنف القبلي وانعدام الأمن العام في المواقع النائية، لم تتمكن العملية المختلطة من تقديم المساعدة للعدد المستهدف من الضحايا

استفادت ٣٠٠ ضحية من خدمات المعونة القانونية المقدمة من خلال شبكات المعونة القانونية، مما سهل التحوار بين الضحايا ومقدمي المعونة القانونية

استفاد ١٧٧ من السجناء من خدمات المعونة القانونية في جميع أنحاء شمال دارفور. ويرجع هذا الرقم الأدنى من الهدف المقرر إلى غياب الشبكات المحلية للمعونة القانونية في الولايات الأخرى وانخفاض دعم الميزانية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك المحامين المحليين لتناول القضايا نيابة عن السجناء

٢-٦-٢ زيادة عدد من يتلقون من الضحايا المساعدة في الوصول إلى القضاء من خلال آليات العدالة الانتقالية (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٥٠)

٢-٦-٣ زيادة عدد من يحصلون من الضحايا على خدمات المعونة القانونية (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٥٠)

٢-٦-٤ زيادة عدد من يحصلون من السجناء على خدمات المعونة القانونية (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٠٠)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نعم تم رصد ١١٠ جلسات محاكمة في ٢٠ قضية وتقديم ١١٠ تقارير أسبوعية. وثبت امتثال ١٢ قضية للمعايير القانونية الدولية بينما الحالات الثماني المتبقية (من جنوب وغرب دارفور) المرتبطة بجرائم القتل التي يعاقب عليها بالإعدام، وجرائم السطو والإرهاب والخيانة انتهت بأحكام عقوبة الإعدام، لذا فهي لم تمثل للاتفاقيات الدولية والإقليمية والممارسات المعترف بها. وكانت محاكمات عدد محدود من أفراد الأمن والجيش التابعين لحكومة السودان جديدة بالثناء

رصد الامتثال للمعايير الدولية لإقامة العدل فيما يتعلق بما مجموعه ١٠٠ محاكمة جنائية جارية في المحاكم في جميع أنحاء دارفور وتقديم التقارير بشأنها

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم حلقة دراسية واحدة مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، تتناول دراسات مقارنة من بلدان أخرى تشهد مرحلة ما بعد النزاع	لا	ومتسقة مع مبدأ المساواة في تطبيق القانون لم تُنظَّم أي حلقة دراسية مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بسبب الشكوك المحيطة بمركز اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم ٦ حلقات عمل لتعزيز قدرات نظم العدالة الانتقالية	١٨	(أ) ٣ اجتماعات تشاورية مع مكتب المدعي الخاص المعني بجرائم دارفور؛ (ب) حلقة عمل واحدة بشأن إدارة بيانات السجناء وتوفير التمويل للتدريب المهني للسجناء داخل السجن لفائدة ٣٦ ضابطاً من ضباط السجن في حكومة السودان؛ (ج) ٧ حلقات تدريبية أثناء الخدمة بشأن الواجبات ذات الصلة بالسجون لفائدة ٢١٠ ضابطاً من ضباط السجناء الميعنين حديثاً؛ (د) حلقتا عمل لبناء القدرات لفائدة ٣٢ قاضياً من قضاة المحاكم الريفية بشأن دعاوى الأراضي العرفية؛ (هـ) ٥ حلقات عمل تدريبية بشأن نُهج حقوق الإنسان في إدارة السجناء وواجبات السجناء الأساسية لصالح ٣٥٠ ضابطاً من ضباط السجناء الجدد (منهم ٧٩ من الإناث) في جميع أنحاء دارفور يوماً للتوعية نظمت بشأن المعونة القانونية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مخيمات النازحين في أبو شوك وزمزم (شمال دارفور)، وكلمة وكاس (جنوب دارفور)،
تنظيم ٣٠ يوماً من أيام المعونة القانونية لتيسير تحاور الضحايا في خمس من الولايات مع مقدمي المعونة القانونية من أجل مساعدتهم في الحصول على المساعدة القانونية	٣٠	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والحصاحيصا (وسط دارفور)، ودورتي (غرب دارفور)، لمدة ٥ أيام في كل مخيم. وحصل ما مجموعه ٣٠٠ مستفيد (من بينهم ١٠٠ امرأة) على المعونة القانونية والمشورة في مراكز العدالة والثقة

تنظيم أيام المعونة القانونية لفائدة ١٧٧ سجيناً من سجناء مركز رعاية الأحداث بالشلاح، والسجون الاتحادية بالشلاح وسجن النساء في خير خناقة (تقع جميعها في شمال دارفور) بالتعاون مع نقابة المحامين وإدارة الشؤون القانونية التابعة للحكومة

٢

تنظيم ٦ أيام للمعونة القانونية لتيسير تحاور السجناء المعتقلين في ستة سجون مع مقدمي المعونة القانونية من أجل مساعدتهم في الحصول على المساعدة القانونية

ولم تستطع العملية المختلطة الاضطلاع بأنشطة مماثلة في السجون الثلاثة الأخرى الموجودة خارج منطقة الفاشر بسبب غياب الشبكات المحلية النظيرة للمعونة القانونية وانخفاض دعم الميزانية المقدم من البرنامج الإنمائي لإشراك المحامين المحليين في تناول القضايا نيابة عن السجناء

العنصر ٣: دعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية

٨١ - تعاونت العملية المختلطة بانتظام مع الحكومات المحلية وحكومات الولايات وزعماء القبائل والوسطاء التقليديين والمجتمع المدني لمنع العنف القبلي والتخفيف من حدته وتعزيز الحوار والحل السلمي للتراعات، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقات وقف الأعمال العدائية وتنفيذ عمليات المصالحة. واهتمت العملية المختلطة بتعزيز الآليات المحلية لتسوية التراتعات لمعالجة قضايا من قبيل الرعي غير المأذون به، وشح المياه، ومسالك الهجرة، ودعمت السلطات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية. وشاركت العملية المختلطة أيضاً في الإنذار المبكر بالعنف القبلي والوقاية منه من خلال المشاركة المنتظمة مع المجتمعات المحلية وفئات السكان الضعيفة والسلطات المحلية، وعملت على تعزيز آليات الإنذار المبكر المجتمعية.

٨٢ - وحشدت العملية المختلطة المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لمفوضية السودان لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تيسير تسريح الحركات المسلحة الموقعة، إلى جانب تزويد ٦٧٣ ٣ مقاتلا من المقاتلين السابقين المسرّحين بدعم إعادة الإدماج.

٨٣ - وواصلت العملية المختلطة تنفيذ المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة لفائدة الشباب المعرضين للخطر، وشملت هذه المشاريع التدريب على المهارات المهنية، والتدريب على بناء المهارات أثناء العمل، وبرامج مهارات كسب الرزق وتدريب القابلات. كما ساهم برنامج دعم المجتمعات المحلية، من خلال نهج المجموعات، في تنفيذ عدة مشاريع مجتمعية كثيفة العمالة في مجتمعات محلية مختارة على أساس خريطة مصممة سابقا تضم سبعة مجتمعات محلية في دارفور. وتم بذل هذه الجهود في سبيل تعظيم التأثير وتعزيز التماسك المجتمعي والقدرة على الصمود وجهود الوساطة الشاملة. واستفاد أكثر من ٥٠ ٠٠٠ فرد من أفراد المجتمعات المحلية بصورة غير مباشرة من المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة ومن برنامج دعم المجتمعات المحلية.

الإنجاز المتوقع ٣-١: الوساطة في النزاعات المحلية وتسويتها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-١-١ انخفاض عدد النزاعات المحلية التي تسفر عن نشوب أعمال عنف (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٥: ١٦/٢٠١٥)	وقعت ٤٢ حادثة من النزاعات المحلية أسفرت عن تسجيل ٣٥٣ وفاة خلال فترة الأداء، مقارنة بوقوع ٣٩ حادثة من النزاعات المحلية أسفرت عن تسجيل ٨٨١ وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.
٣-١-٢ زيادة عدد الاتفاقات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية و/أو اتفاقات السلام الموقعة بين القبائل المتنازعة في دارفور (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٥: ١٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٠)	وقعت القبائل المتنازعة ما مجموعه ٢٦ اتفاقا، يضم ١٨ اتفاق سلام و ٨ اتفاقات وقف الأعمال العدائية، بتيسير من العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الناتج المقرر	الناتج المنجزه (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم اجتماعات شهرية مع مفوضيات أراضي الولايات ومفوضية أراضي دارفور بشأن استغلال الأراضي وحيازتها، والحقوق التقليدية والتاريخية في الأرض (مثل الحواكير، أي الحقوق التقليدية لحيازة الأرض ومسالك الارتحال)، وإدارة الموارد الطبيعية، بغية معالجة الأسباب	٦ اجتماعات شهرية عُقدت في شمال دارفور (٢)، وجنوب دارفور (٣)، ووسط دارفور (١) مع مفوضيات أراضي الولايات ومفوضية أراضي دارفور بشأن إدارة الموارد الطبيعية، ودور مفوضية أراضي دارفور في تسوية النزاعات المتصلة بالأراضي أو بالموارد الطبيعية، وجمع

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
البيانات بشأن الموارد الطبيعية، وتطوير السياسات والقوانين للنظر في النزاعات على الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية في دارفور. وكانت مفوضية أراضي دارفور موجودة في ولايات شمال وجنوب ووسط دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يكن بالإمكان عقد اجتماعات أكثر تواترا في تلك الولايات بسبب عدم توافر موظفي المفوضية	الجذرية للنزاع في دارفور
اجتماعا عُقدت في شمال دارفور (١٨) وجنوب دارفور (٢٠) ووسط دارفور (٥) وغرب دارفور (١٢) وشرق دارفور (٥)، للتواصل مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز التشاور وبدء الحوار لاستباق وقوع الاشتباكات ونزع فتيل التوترات بشأن ملكية الأراضي الزراعية وتسوية النزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها	تنظيم ٢٠ اجتماعا للتواصل مع المزارعين والرعاة من أجل تعزيز التشاور وبدء حوار لاستباق الاشتباكات ونزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها
ويعزى ارتفاع عدد اجتماعات التواصل الذي فاق العدد المقرر إلى زيادة الطلبات المقدمة من المزارعين والرعاة التي تلتزم تدخل العملية المختلطة.	
حوارا أجري بين المزارعين والرعاة في شمال دارفور (٤١)، وجنوب دارفور (١٣)، وشرق دارفور (٦)، وغرب دارفور (١٨) مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة لمناقشة آليات منع نشوب النزاعات، وإشراك المجتمعات المحلية، وإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز التنسيق بين حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة في سبيل تعزيز العلاقات بين المزارعين والرعاة وتحسينها	تيسير إجراء ١٥ حوارا بين المزارعين وجماعات الرعاة، بالتنسيق مع السلطات المحلية والوزارات والسلطة الإقليمية لدارفور لتخفيف حدة النزاعات وتشجيع التعايش السلمي
ويعزى ارتفاع عدد الحوارات إلى زيادة الطلبات	

المقدمة من المجتمعات المحلية التي تلتبس تدخل العملية المختلطة

اجتماعاً نُظِّمَت بهدف تخفيف حدة النزاعات ورصد اتفاقات السلام في شمال دارفور (٥٧)، وجنوب دارفور (٢٢)، وغرب دارفور (١٣)، وشرق دارفور (٢)، وفي الخرطوم (٣) مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة لمناقشة توقيع الاتفاقات، وتعزيز عمليات المصالحة، ورصد الاتفاقات الموقعة لوقف الأعمال العدائية، ومناقشة وضع عمليات المصالحة القبلية بين مختلف الجماعات وأهمية تشكيل لجان السلام المحلية القبلية المشتركة من أجل منع النزاعات القبلية في دارفور

٩٧

تنظيم اجتماعات شهرية مع اللجان المحلية للسلام والمصالحة لتخفيف حدة النزاعات ورصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية الموقعة/اتفاقات وقف الأعمال العدائية

اجتماعاً تشاورياً عُقدت مع السلطات المحلية والإدارة الأهلية ولجان الوساطة وغيرها من أصحاب المصلحة في جنوب دارفور (٣٥)، وشرق دارفور (٥)، وغرب دارفور (٥)، وشمال دارفور (٢٤)، والخرطوم (٤) لتيسير مؤتمرات المصالحة وتوقيع اتفاقات السلام، ومناقشة التدابير المبكرة لمنع نشوب النزاعات، وتشجيع المصالحة القبلية بين الأطراف المتنازعة (المساليات - الفلاتة، والسلامات - التعايشة، والمسيرية - الرزيقات، والرزيقات - البرقد، والفور - أم كملتي، والسلامات - الفلاتة، والزيايدة - البرقي، والمعاليا - الرزيقات)، إضافة إلى مقترح عقد مؤتمر التعايش السلمي بين القبائل

٧٣

عقد ٢٠ اجتماعاً تشاورياً مع الجهات الفاعلة/الجماعات ذات الصلة الرئيسية، بالتنسيق مع السلطة الإقليمية لدارفور والسلطات المحلية والإدارة الأهلية وزعماء القبائل، في إطار التحضير لعقد مؤتمر وساطة لتيسير توقيع اتفاقات سلام محلية لحسم النزاعات القبلية

مؤتمراً عُقد بين القبائل والجهات المعنية الأخرى في جنوب دارفور (٩)، وشمال دارفور (٨)، وشرق دارفور (١١)، والخرطوم (٧) لمناقشة تعزيز المصالحة القبلية بين العائدين طوعاً

٣٥

عقد ٥ مؤتمرات لتسوية النزاعات بين القبائل والمصالحة بينها، وذلك بالتنسيق مع السلطة الإقليمية لدارفور والسلطات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية من القبائل والمجتمعات المحلية،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والمجتمعات المضيفة لهم، وتحسين الآليات التقليدية لحل النزاعات القبلية، وجمع الأسلحة من الأشخاص غير المأذون لهم، وبشأن غياب سيادة القانون ودعم القيادات الأهلية والشباب فيما يتعلق باستخدام آليات منع نشوب النزاعات

ويعزى العدد المتزايد من المؤتمرات إلى تركيز العملية المختلطة على معالجة مسألة النزاعات القبلية بطريقة شاملة وجامعة ووقائية مع تحسين التنسيق مع حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري

حملة توعية نُفذت في جنوب دارفور من أجل دعم نشر اتفاقات السلام الموقعة بين كل من التعايشة والسلامات، والرزيقات الجنوبية والمسيرية، والفلاتة والسلامات، وبنى هلبة والسلامات، والمسيرية والأبالسة، والهباينة والرزيقات الجنوبية، والزغاوة الرطانة والزغاوة أم كملتي، والسلامات وبنى هلبة، ومن أجل تجديد التزام الأطراف المتنازعة باتفاقات وقف الأعمال العدائية وتعزيز التعايش السلمي

ويعزى ارتفاع عدد حملات التوعية إلى ارتفاع عدد اتفاقات السلام الموقعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وزيادة عدد الأطراف الملتزمة بوقف الأعمال العدائية وبالتعايش السلمي

اجتماعاً عُقدت في جنوب دارفور (٢٤)، ووسط دارفور (٢٦)، وشمال دارفور (١)، والخرطوم (٦) مع أصحاب المصلحة المحليين بشأن رصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية، وتعزيز التعايش السلمي، وتحديد مسببات النزاع القبلي، ودعم اتفاقات المصالحة المستدامة بين عدد من المجتمعات المحلية (خُزام - البرقد، والبرقد - مهاديا، والمعاليا

من أجل تيسير توقيع اتفاق سلام محلي و/أو اتفاق لوقف الأعمال العدائية

٥ حملات توعية لنشر نتائج اتفاقات السلام المحلية التي جرى توقيعها في الآونة الأخيرة في المجتمعات المحلية، بما في ذلك في أوساط الشباب والنساء والنازحين

عقد ٢٠ اجتماعاً مع قادة المجتمعات المحلية وممثلي الإدارة الأهلية والسلطات الحكومية والسلطة الإقليمية لدارفور لرصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية التي جرى توقيعها في الآونة الأخيرة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

- المهارية، والقمر - دروك، والمساليت -
الزغاوة العرب، وأولاد زيد العرب - الزغاوة،
والداجو - المساليت، والتعايشة - السلامات،
والرزاقات الجنوبية - المسيرية، والفلاتة -
السلامات، وبنى هلبة - السلامات، والمسيرية -
الأباله، والهبانية - الزغاوة الجنوبية، والزغاوة
الرتانة - أم كملي، والسلامات - بنى هلبة،
والمسيرية - أولاد زيد، والقمر - التامة، والنواية
- السلامات)

ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات إلى زيادة عدد
الأطراف الملتزمة بوقف الأعمال العدائية
وبالتعايش السلمي، فضلا عن الطلبات المتزايدة
من جانب المجتمعات المحلية التي تلتزم تدخل
العملية المختلطة

اجتماعات شهرية عُقدت مع لجنة العدالة
والحقيقة والمصالحة وطائفة متنوعة من أصحاب
المصلحة في شمال دارفور (٦)، والخرطوم (١)،
وغرب دارفور (١) لمناقشة وسائل معالجة
الأسباب الجذرية للتراعات القبلية، وتنظيم مؤتمر
مشترك بشأن التعايش السلمي بين المجتمعات
المحلية، ودعم المصالحة على مستوى القاعدة
الشعبية

٨

تقديم المشورة عن طريق تنظيم اجتماعات
شهرية مع السلطة الإقليمية لدارفور، ولجنة
العدالة والحقيقة والمصالحة من أجل التعاون في
أنشطة ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية
للتراعات، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم
المتحدة القطري، بما في ذلك تقديم ما يلزم من
دعم تقني ولوجستي

**الإنجاز المتوقع ٣-٢: تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر التجنيد في جماعات مسلحة
أو إجرامية**

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

شارك ما مجموعه ٢٨٢ ٦ فردا في أنشطة تحقيق استقرار
المجتمعات المحلية التي نظمتها العملية المختلطة، من بينهم
ما يلي: (أ) ٦٧٣ ٣ من المقاتلين السابقين من الحركات
المسلحة الموقعة والمنتسبة من جميع أنحاء دارفور الذين

٣-٢-١ زيادة عدد أفراد المجتمعات المحلية والمقاتلين
السابقين المشاركين في مشاريع إعادة الإدماج
والاستقرار المجتمعي (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٠٠٠؛

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢٠١٤/٢٠١٥ : ٧٠٠٠ ؛ ٢٠١٥/٢٠١٦ : ٨٠٠٠	سرحوا واستفادوا من الدعم المقدم لغرض إعادة الإدماج؛ (ب) ٢٧٦ ١ من المقاتلين السابقين الذين أدمجوا بنجاح في القوات المسلحة وقوات الشرطة السودانية؛ (ج) ٢٥٢ ١ من الشباب الذين شاركوا في مشاريع تحقيق استقرار المجتمعات المحلية في شمال وغرب دارفور؛ (د) ٨٠ من الشباب المعرضين للخطر الذين كانوا من المستفيدين المباشرين من المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة التي نفذت في شمال دارفور
٣-٢-٢ زيادة عدد الشباب والنساء المشاركين في برامج إيجاد فرص العمل (٢٠١٣/٢٠١٤ : لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥ : لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦ : ٥٠٠)	استفاد بشكل مباشر ٥٠٠ من الشباب المعرضين للخطر من ٢٢ مجتمعا محليا في جميع أنحاء دارفور (٢٨٠ من الذكور و ٢٢٠ من الإناث) الذين شاركوا في برامج التدريب على كسب العيش واكتساب مهارات من أجل تعزيز قابليتهم للتوظيف والقيام بأنشطة مدرة للدخل من خلال المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة. وبدأ ٨٠ من الشباب الآخرين من المستفيدين بشكل مباشر (من بينهم ٣٥ امرأة) في تنفيذ مشروع مجتمعي كثيف العمالة في المجتمعات المحلية في الفاشر وأم برو (شمال دارفور)، بهدف التدريب على اكتساب مهارات في الأعمال المتعلقة بالبناء والنجارة والسباكة والأشغال الكهربائية
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الانتهاء في غضون دورة مدتها ستة أشهر من رسم وتحديث خرائط المجتمعات المحلية المعرضة بوجه خاص في ولايات دارفور الخمس جميعها لخطر التجنيد في جماعات مسلحة أو إجرامية	٩ مجتمعات محلية تم الانتهاء بنجاح من رسم وتحديث خرائطها في غضون دورة مدتها ٦ أشهر في شمال دارفور (١)، وغرب دارفور (١)، وجنوب دارفور (٧) عن طريق بعثة تقييم ميدانية مشتركة بين الوكالات اضطلعت بتحديد الاحتياجات الضرورية والميزة النسبية لإنشاء مشاريع تجريبية لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية ولم تجر عمليات رسم للخرائط في وسط وشرق دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب القيود المتعلقة بملاك الموظفين

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
وضع وتنفيذ ٢٠ من المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة للمساهمة في تحقيق استقرار المجتمعات المحلية، منها ٥ مشاريع تهدف بوجه خاص إلى إيجاد فرص العمل، وذلك بالتنسيق مع السلطات الإقليمية والمحلية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووجهاء المجتمعات المحلية	١٤	مشروعاً مجتمعياً كثيفاً العمالة وُضع بالتعاون مع الإدارة المحلية وأصحاب المصلحة من المجتمع المحلي كجزء من مشروع تجريبي لاستقرار المجتمعات المحلية في ولايتي غرب وشمال دارفور. وشملت هذه المشاريع التدريب المهني، وبناء مركز مجتمعي، ومدرسة ثانوية للبنات، ومركز للشرطة، وإدارة/محكمة أهلية، فضلاً عن مشاريع لكسب الرزق وسيادة القانون
ترؤس ١٠ اجتماعات لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستقرار المجتمعي لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون بهدف تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المستهدفة في دارفور	لا	لم تُنشأ فرقة العمل في انتظار الموافقة على مفهوم مبادرة تحقيق استقرار المجتمعات المحلية. ولكن تم عقد اجتماعين للجهات المشتركة بين الوكالات من أصحاب المصلحة من أجل تحديد الأدوار وطرائق تنفيذ ما اقترح من مشاريع تحقيق استقرار المجتمعات المحلية. وتم التكفل أيضاً بإجراء تقييمات ميدانية مشتركة والتنسيق والتعاون المشتركين بين الوكالات لإعداد مشروع تحقيق استقرار المجتمعات المحلية والمشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة
تقديم الدعم الفني واللوجستي وكفالة التمثيل المناسب للأمم المتحدة لما عدده ١٢ اجتماعاً مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، ولجنة تنفيذ ترتيبات الأمن في دارفور والسلطات الأخرى المعنية بتقديم المشورة السياسية والتنفيذية بشأن وضع وتنفيذ الخطط المتعلقة بإعادة إلحاق المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية، وبالمبادرات المدنية والمجتمعية لتحديد الأسلحة و/أو التدابير المماثلة، مما في ذلك تنفيذ المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة	نعم	قدمت العملية المختلطة إسهامات كبيرة ودعمًا لوجستياً هاماً لتسريح ٩٥٠ ٤ فرداً من أفراد الحركة المسلحة الموقعة والمتنسبة في جميع أنحاء دارفور؛ ويسرت عقد ٦ اجتماعات تنسيق مشتركة بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان ولجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، بهدف تسريح الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق تمشياً مع الترتيبات الأمنية النهائية الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ ويسرت عقد ٦ اجتماعات تعاونية للفريق العامل المشترك المعني بالأسلحة الصغيرة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تعزيز الدعم المؤسسي لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية من خلال تنظيم حلقة عمل موجهة إلى مفوضي المحليات والإدارات الأهلية وسائر المؤسسات المعنية العاملة على مستوى القواعد الشعبية، ومعنية بإدارة تحقيق المصالحة وبناء السلام وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مستوى المجتمعات	لا	والأسلحة الخفيفة في إطار برنامج أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الذي تقوده حكومة السودان من أجل دارفور؛ وقدمت الدعم في مجالي اللوجستيات والنقل لحلقات العمل التي عقدت في غرب وشمال دارفور بشأن تسجيل الأسلحة ووسمها
تزويد ١ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين بالدعم اللازم لإعادة إدماجهم، وذلك بسبل منها المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة	٦ ٢٨٢	(أ) جرى تسريح ٦٧٣ ٣ من المقاتلين السابقين من الحركات المسلحة الموقعة والمنسوبة من جميع أنحاء دارفور وقدم لهم بدل السلامة الانتقالية؛ (ب) قُدِّم دعم لوجستي إلى ٢٧٦ ١ من المقاتلين السابقين الذين أُدججوا بنجاح في القوات المسلحة وقوات الشرطة السودانية؛ (ج) شارك ٢٥٢ ١ من الشباب في مشاريع تحقيق استقرار المجتمعات المحلية في شمال وغرب دارفور؛ (د) استفاد ٨٠ من الشباب المعرضين للخطر بشكل مباشر من المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة في شمال دارفور

العنصر ٤: الدعم

٨٤ - يعكس عنصر الدعم العمل الذي تقوم به شعبة دعم البعثة، وقسم الأمن والسلامة، والفريق المعني بالسلوك والانضباط، ووحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعملية المختلطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية ذات فعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية العملية عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات المقدمة، إضافة إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة. وقدم الدعم في مجالات خدمات الإدارة المالية، والرعاية الصحية، وصيانة مرافق المكاتب والإقامة، والسلوك والانضباط، وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وسلامة الطيران، والخدمات القانونية والأمنية على نطاق العملية.

الإنجاز المتوقع ٤-١: زيادة كفاءة وفعالية تزويد العملية بالدعم اللوجستي والإداري والأمني

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-١ انخفاض النسبة المئوية للالتزامات غير المسواة المرحلة من فترات الميزانيات السابقة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢ في المائة)	بلغت النسبة المئوية للالتزامات غير المسواة المرحلة من فترات السابقة ٧ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويعزى ارتفاع هذه النسبة مقارنة بما كان مقرراً إلى فترة تسوية أولية ناجمة عن التنفيذ الكامل لنظام أوموجا، الذي حول المسألة ومراقبة الموارد إلى مديري مراكز التمويل مع لزوم تطبيق ضمانات تكفل الاتجاه صوب تحقيق انخفاض في الفترات المالية اللاحقة
٤-١-٢ انخفاض النسبة المئوية للرصيد المخصص للتخزين (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٢,٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨ في المائة)	بلغت نسبة الرصيد المخصص للتخزين ١٦,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بالرصيد المخصص للتخزين الفعلي البالغ نسبة ١٦,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
----------------	---

تحسين الخدمات

خفض المعدل الأقصى للفرد الواحد من حصص الإعاشة عن طريق خفض المستمر لعمليات	نعم	من خلال التخفيض المستمر لعمليات التسليم بالجو وزيادة الاستعانة بوحدة موجودة على
---	-----	---

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
مقربة من المخيمات الرئيسية في تسلّم الأغذية من المخازن، تمكنت العملية المختلطة من تخفيض المعدل الأقصى للفرد الواحد من حصص الإعاشة من مبلغ قدره ١٤,٧ دولارات خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى مبلغ قدره ٥,٧٠ دولارات خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	التسليم بالجو والاستعانة بوحدات موجودة على مقربة من المخيمات الرئيسية في تسلّم الأغذية من المخازن بدلا من تسليمها من قبل المتعاقد
تم تشغيل أداة إلكترونية لإدارة حصص الإعاشة تشغيلًا كاملاً وتنفيذ المرحلة الأولى من برامجيات الإدارة الإلكترونية لحصص الإعاشة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	تركيب وتشغيل أداة إلكترونية لإدارة حصص الإعاشة من أجل رصد الحصص الغذائية ومراقبتها وإدارتها
وفي الدورة التدريبية الأولى المتعلقة بالبرامجيات الجديدة التي أجريت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦، تم تدريب ١٧ موظفا مسؤولا عن حصص الإعاشة و ٧٩ موظفا للوجستيات والأغذية من البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة	تركيب وتشغيل نظم إلكترونية لإدارة الوقود بغرض رصد ومراقبة استخدام الوقود في جميع نقاط تسلّم الوقود وصرفه
تولت العملية المختلطة تركيب النظام الإلكتروني لإدارة الوقود في شباط/فبراير ٢٠١٦ في جميع نقاط توزيع الوقود على نطاق العملية	تركيب وتشغيل نظم إلكترونية لإدارة الوقود بغرض رصد ومراقبة استخدام الوقود في جميع نقاط تسلّم الوقود وصرفه
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون	
التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لما متوسطه:	تمركز قوات قوامها ٦٩٨ ١٥ فردا من الوحدات العسكرية و ١٤٧ مراقبا عسكريا و ١ ٥٨٣ فردا من شرطة الأمم المتحدة و ١ ٨٢٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة، وتناوبها وإعادتها إلى الوطن
فردا من أفراد الوحدات العسكرية ١٤ ٢٢٢	
مراقبا عسكريا ١٤٠	
فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة ١ ٣٢٥	
فردا من أفراد الشرطة المشكلة ١ ٨١٥	
اضطلعت العملية المختلطة بالتحقق من جميع المعدات المملوكة للوحدات ومن وسائل الاكتفاء	التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن وسائل الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد

الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	الناتج المقررة
الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وتفتيشها خلال الفترة المشمولة بالتقرير	الشرطة ورصدها وتفتيشها
تولت العملية المختلطة توريد وتخزين ١٢,١ طنا من حصص الإعاشة و ٢٨٥ ٢٠٠ حصة من حصص الإعاشة الميدانية و ١,٥ مليون لتر من المياه لأفراد الوحدات العسكرية والشرطة المشكلة في ٨٣ موقعا. ونتج تخفيض عدد مواقع القوات عن إغلاق موقع واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير	توريد وتخزين ١٢,٥ طنا من حصص الإعاشة و ٢٨٥ ٢٠٠ حصة من حصص الإعاشة الميدانية والمياه لأفراد الوحدات العسكرية والشرطة المشكلة في ٨٤ موقعا
تمت إدارة شؤون ما متوسطه ٢٨١ ٣ موظفا مدنيا من بينهم ما يلي:	إدارة شؤون ما قوامه ٤٠١ ٣ موظف مدني، منهم ٩٤٨ موظفا دوليا و ٢٨٦ ٢ موظفا وطنيا و ١٦٧ من متطوعي الأمم المتحدة
موظفا دوليا ٧٥٣	
موظفا وطنيا ٢ ٢٨١	
من متطوعي الأمم المتحدة ١٥٣	
موظفا مؤقتا ٩٤	
(باستثناء ٣٣ موظفا دوليا و ٥٢ موظفا وطنيا في مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي)	
المرافق والهياكل الأساسية	
تم صيانة ٣٤ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة؛ وتصلح ١٣ مخيما عسكريا في ٥ مقار قطاعية و ١٤ موقعا لوحدات الدعم الحالية؛ وصيانة وإصلاح ١٣ موقعا من مواقع وحدات الشرطة المشكلة و ٣٦ مكانا من أماكن عمل أفراد الشرطة المنتدبين؛ وتم صيانة وإصلاح ٤٢ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين في ٤٢ موقعا	صيانة ٣٤ وتصلح ١٧ من مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة؛ وصيانة وتصلح ٢٢ موقعا لوحدات الدعم، و ٣٦ مكانا من أماكن عمل شرطة الأمم المتحدة، و ٤٢ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين في ٤٢ موقعا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
القيام في إطار المرحلة الثانية من خطة البناء المتعددة السنوات بتعبيد طريق أسفلتية طولها ٣,٥ كيلومترات لربط مخيم الجنينة الرئيسي بمبنى المحطة الطرفية للمطار؛ وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الطاقة الشمسية المتعدد السنوات؛ وحفر ١٠ آبار؛ وإقامة مدفن صحي واحد للقمامة و ١٣ موقع إلقاء خاضع للمراقبة من مواقع التخلص الآمن من النفايات الصلبة، وبناء هيكل لسد ترابي واحد للاحتفاظ بالمياه المتجمعة من أسطح المباني	لا	تم إكمال المرحلة الأولى من الطريق المعبدة بالأسفلت بطول ٣,٥ كيلومترات التي تربط مخيم الجنينة الرئيسي بالمطار بواسطة رص التربة والرمال والحصى في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، قررت العملية المختلطة أن عملية التعبيد بالأسفلت لم تعد ضرورية، لأن الطرق المعبدة بالحصى تعتبر كافية لتلبية احتياجات التنقل في إطار عمليات البعثة وألغى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الطاقة الشمسية لأن المزايا المتوقعة اعتبرت غير كافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية
توفير خدمات الصرف الصحي لجميع المباني، بما فيها جمع القمامة والتخلص منها وتصريف مياه المجاري	نعم	وباستخدام القدرات الداخلية المتوفرة، تمكنت العملية المختلطة من حفر ١٢ بئراً خلال فترة الأداء ولم تنفذ المشاريع المتصلة بمدافن القمامة الصحية، ومواقع إلقاء النفايات الخاضعة للمراقبة، والسد الترابي بسبب الصعوبات في الحصول على قطعة أرض من الحكومة المضيفة قامت العملية المختلطة بجمع ١١٤ ٨٧٠ متراً مكعباً من النفايات السائلة ونقلها ومعالجتها، كما قامت بجمع ٥٥٤ ٨٥ متراً مكعباً من النفايات الصلبة من جميع مواقع العملية والتخلص منها وأنشأت العملية المختلطة نظاماً لإدارة النفايات السائلة والنفايات الصلبة. وجرى معالجة المياه المستعملة لإعادة استخدامها في إطفاء الحرائق، وغسل المركبات، والتصحاح، والري، والوقاية من الغبار. وتم فصل النفايات الصلبة في مجموعات لإعادة تدويرها، أو تحويلها إلى أسمدة عضوية، أو قوالب للوقود، أو للتخلص منها في مدافن قمامة مكرسة لهذا الغرض وفي مواقع لرمي القمامة تخضع للرقابة وفقاً للمبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بالبيئة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تشغيل وصيانة ٢٩٢ محطة من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ٤٨ موقعا	١٣١	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة ما يلي: محطة لتنقية المياه
	١٢٦	محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي
		تم وقف تشغيل ٣٥ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي بلغت نهاية عمرها النافع
تشغيل وصيانة ١ ٨٢٥ مولدا كهربائيا من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة في ٤٨ موقعا	١ ٧٨٧	مولدا من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة تم تشغيلها وصيانتها في ٤٨ موقعا. ومن المنتظر تسلم ٢٠ مولدا بديلا وجرى شطب ٤٧ مولدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تخزين وتوريد ٤٠,١ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية	٣٧,٥	مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تم توريدها وتخزينها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى إعادة ٣ كئائب ووحدة شرطة مشكلة واستخدام مولدات طاقة أكثر كفاءة في استهلاك الوقود
صيانة وتجديد ٣٥ كيلومترا من الطرق الأسفلتية و ٧٥ كيلومترا من الطرق المعبدة بالحصى و ١٦ جسرا	نعم	اضطلعت العملية المختلطة بصيانة وتجديد ٣٥ كيلومترا من الطرق الأسفلتية و ٧٧ كيلومترا من الطرق المعبدة بالحصى و ٢٥ جسرا ومجرى للصرف
صيانة ٤ مطارات و ٣٧ مهبطا في ٤٢ موقعا	نعم	اضطلعت العملية المختلطة بصيانة ٤ مطارات و ٣٧ مهبطا في ٤٢ موقعا
النقل البري		
تشغيل وصيانة ١ ٩٦١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة تشمل ٢٦ مركبة مدرعة، و ٨٦١ قطعة من معدات الورش والمعدات الأخرى، من خلال ٨ ورشات رئيسية و ٢٩ مرفق تصليح في ٣٤ موقعا	٢ ٥١١	مركبة مملوكة للأمم المتحدة تم تشغيلها وصيانتها، بما في ذلك ٢٦ مركبة مدرعة ومقطورة وملحق مركبة. وبسبب التأخير في التخليص الجمركي للمركبات وقطع الغيار، لم تتمكن العملية المختلطة من شطب ٢٩٢ مركبة وملحق مركبة على النحو المقرر

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٨٦١	قطعة من أدوات الورش والمعدات المتنوعة تم تشغيلها وصيانتها في ٨ ورش رئيسية	٢٩
٢٩	مرفق تصليح تم تشغيلها وصيانتها في ٣٤ موقعا	٦,١ الإمداد بما قدره ٥,١ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري ٦,١ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تم توريدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعزى الزيادة في الاحتياجات من الوقود إلى ما يلي: (أ) إعادة ٣ كتائب ووحدة شرطة مشكلة برا من مواقع أفقتها إلى مقر القطاع؛ (ب) ارتفاع عدد القوافل الإنسانية التي ترافقها العملية المختلطة للحراسة؛ (ج) زيادة الدوريات الأمنية لحماية النازحين بسبب الحالة الأمنية المتقلبة؛ (د) استهلاك الآلات الثقيلة المستخدمة في تعبيد الطرق وإصلاحها للوقود
نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل خدمة حافلات مكوكية على مدار الأسبوع لنقل ما متوسطه ٨٢٣ ٣ فردا من أفراد الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم و/أو نقاط المركز إلى أماكن عملهم. وشملت هذه الخدمة نقل الركاب من مختلف المطارات إلى مواقع المكاتب ونقل أفراد الوحدات من مخيمات العبور إلى مختلف المطارات في مواعيد تناوب القوات	تشغيل خدمة حافلات مكوكية يومية على مدار أيام الأسبوع لنقل ما متوسطه ٨٠٠ ٣ فرد من أفراد الأمم المتحدة في اليوم الواحد من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة
النقل الجوي		
٥	قامت البعثة بتشغيل وصيانة ما يلي: طائرات ثابتة الجناحين	تشغيل وصيانة ٥ طائرات ثابتة الجناحين و ٢١ طائرة مروحية، بما في ذلك ٤ طائرات عسكرية متوسطة الحجم في ٣١ موقعا، تشمل ٢٧ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر و ٤ مطارات (الفاشر، ونيالا، والجنينة، والخرطوم)
١٧	طائرة مروحية	
٣١	موقعا، بما في ذلك ٢٧ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر و ٤ مهابط للطائرات	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الإمداد بما مقداره ١٥,٤ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية	٩,٦	ملايين لتر من وقود الطائرات تم توريدها وتخزينها لدعم العمليات الجوية. ويعزى انخفاض الاحتياجات إلى (أ) عدم نشر ٤ طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض؛ (ب) تخفيض ساعات الطيران بسبب سوء الأحوال الجوية، مثل العواصف الرملية؛ (ج) التأخر في التخليص الجمركي لقطع غيار الطائرات؛ (د) محدودية الإطار الزمني المتاح لساعات عمليات الطيران التي يفرضها مراقبو الحركة الجوية في جميع القطاعات
--	-----	---

الاتصالات

دعم وصيانة شبكة ساتلية تتألف من ٤ محطات أرضية مركزية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ولنقل البيانات	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات دعم وتعهد منتظمة لأربع محطات أرضية مركزية للتأكد من توافر خدمات موثوقة ومأمونة للاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ولنقل البيانات
دعم وصيانة ٩٥ نظاما من نظم المحطات ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا و ١٦٨ مقسما هاتفيا و ١٤٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة	نعم	وفرت العملية المختلطة الدعم والصيانة لـ ٩٥ نظاما من نظم المحطات ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا، و ١٦٨ مقسما هاتفيا، و ١٥٣ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
دعم وصيانة ١٣٤ ٢ جهازا عالي التردد، و ٤٦ جهازا ذا تردد فوق العالي من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال	نعم	قدمت العملية المختلطة الدعم والصيانة لـ ١٣٤ ٢ جهازا عالي التردد، و ٤٦ جهازا ذا تردد فوق العالي من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال
دعم وصيانة محطة بث إذاعي واحدة تعمل على	نعم	قدمت العملية المختلطة الدعم والصيانة لمحطة بث

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
إذاعي واحدة تعمل على موجات التضمين التردد في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي	موجات التضمين الترددي في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي
تكنولوجيا المعلومات	
تولت العملية المختلطة تقديم الدعم والصيانة لما يلي في ١١٤ موقعا: خادوماً ١٥٦	دعم وصيانة ٣٥٣ خادوماً، و ١٩٤ حاسوباً مكتبياً، و ٦٣٣ حاسوباً محمولاً، و ٩٨١ طابعة، و ٦١٥ جهاز إرسال رقمي في ١١٤ موقعاً
ويعزى انخفاض عدد الخوادم إلى شطب الخوادم القائمة بذاتها المرتبطة بالمقسم الفرعي الآلي الخصوصي (PABX) ونظام "تيترا". وكان هناك ٢٠ خادوماً بديلاً في انتظار التخلص الجمركي في بورتسودان	
حاسوباً مكتبياً ٣ ٢٦٩	
حاسوباً محمولاً ٢ ١٤١	
وشطبت الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة التي بلغت نهاية عمرها النافع تمشياً مع إجراء التخفيض في الموظفين المدنيين طابعة ٨١٤	
ويعزى انخفاض عدد الطابعات وأجهزة الإرسال الرقمي إلى تقاسم الطابعات من جانب عدد كبير من الموظفين عما كان مقرراً جهاز إرسال رقمي ٥٧٧	
قدمت العملية المختلطة الدعم والصيانة لـ ٥ ٠٠٠ مستعمل في ١١٤ موقعا	دعم وصيانة شبكات محلية وشبكات واسعة لـ ٥ ٠٠٠ مستعمل في ١١٤ موقعا
دورة تدريبية نظمت عن نظام المعلومات الجغرافية لفائدة ٢ ٢٩١ مشاركاً وتعزى الزيادة في عدد المشاركين في التدريب	تنظيم ١٠٠ دورة تدريبية لما عدده ١ ٥٠٠ فرد من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين عن نظام المعلومات الجغرافية والنظام العالمي لتحديد

الناتج المقررة	الناتج المنجزه (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
المواقع وكيفية قراءة الخرائط	نعم	إلى زيادة الطلب على ما يلي: (أ) التدريب على النظام العالمي لتحديد المواقع كجزء من التدريب الأسبوعي "نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية"، لفائدة الموظفين الذين انتهت صلاحية شهاداتهم؛ (ب) دورات بشأن النظام العالمي لتحديد المواقع/قراءة الخرائط كجزء من التدريب اللوجستي للوحدات العسكرية في مواقع الأفرقة
٤٠ صفحة خريطة بمقياس ١:١٠٠ ٠٠٠	نعم	أنتجت العملية المختلطة ٤٠ صفحة خريطة لمنطقة مسؤولية العملية المختلطة بمقياس ١:١٠٠ ٠٠٠
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة مستشفى واحد من المستوى الثالث، وعيادتين من المستوى الثاني، وخمس مرافق طبية من المستوى الأول، بالإضافة إلى ٥٤ مركزاً للطوارئ والإسعافات الأولية في ٦٤ موقعاً لجميع أفراد العملية وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	نعم	تولت العملية المختلطة تشغيل وصيانة مستشفى واحد من المستوى الثالث، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، و ٥ عيادات من المستوى الأول، فضلاً عن ٥٤ مرفقاً طبياً يشمل ٣٠ عيادة من المستوى الأول تابعة للبلدان المساهمة بقوات، و ٩ عيادات من المستوى الأول تابعة لوحدة الشرطة المشكلة، و ١٥ مركزاً للإسعافات الأولية
مواصلة العمل بترتيبات الإجلاء برا وجوا على صعيد منطقة البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من المستوى الرابع في ٣ مواقع (القاهرة ودبي ونيروبي)	نعم	استمر العمل بترتيبات الإجلاء برا وجوا على صعيد البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك ٣ مستشفيات من المستوى الرابع في ٣ مواقع (دبي ونيروبي والقاهرة)
تشغيل وصيانة المرافق التي تقدم إلى جميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص الطوعيين والسريين لفيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ برنامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التوعية عن طريق الأقران، لفائدة جميع	نعم	تقوم العملية المختلطة بتشغيل وصيانة ٥ مرافق تُقدم إلى ١٢ ٥٤١ فرداً من أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص الطوعيين والسريين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وتم توفير برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
أفراد البعثة	البعثة، عن طريق التدريب التمهيدي، والتدريب على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل، والتوعية عن طريق الأقران، ودورات تدريبية متخصصة بشأن عدة مواضيع، من قبيل العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي	
الأمن		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	قُدمت خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	قُدمت خدمات الحماية المباشرة على مدار الساعة
إجراء تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك مراقبة الحالة الأمنية لمساكن عدها ٢٧٤ مسكناً	٤٥١	تقييما أمنيا أجري، بما في ذلك ٣١٣ دراسة استقصائية لأمن المناطق السكنية
تنظيم ٤٣٧ ٣ دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة	نعم	نظمت العملية المختلطة ١٦٤ دورة بشأن الوعي الأمني لما عدده ٨٠٠ ٣ فردا و ١١ دورة بشأن خطط الطوارئ لفائدة ٩٦٠ فردا
تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريباً تمهيدياً في مجال الأمن وتدريباً أولياً/عملياً على التعامل مع الحرائق	نعم	نظمت العملية المختلطة ٧٦ دورة سجلت حضور أكثر من ٩٠٠ ٥ مشارك

مركز الخدمات الإقليمي

٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مركز الخدمات الإقليمي تقديم خدمات لوجستية وإدارية متمسمة بالفعالية والكفاءة إلى البعثات المستفيدة في مجال الخدمات المتعلقة بالبدلات والمدفوعات؛ وخدمات الامتيازات والاستحقاقات؛ وخدمات إعداد التقارير المالية؛ وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي؛ وتشغيل مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات.

الإنجاز المتوقع ١-٥: تقديم خدمات مالية تتسم بالفعالية والكفاءة إلى الجهات المستفيدة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١-٥ الإبقاء على المدة التي يستغرقها سداد فواتير البائعين الصحيحة في غضون ٢٧ يوماً (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)	جُهزت فواتير البائعين بنسبة ٩٩ في المائة في غضون ٢٧ يوماً
٢-١-٥ النسبة المئوية للخصوم المتحصل عليها من البائعين مقابل السداد الفوري (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٢ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٠٠ في المائة)	تم الحصول على ٩٦ في المائة من الخصوم مقابل السداد الفوري لفواتير البائعين. ولم يتأت تحقيق الهدف المحدد بنسبة ١٠٠ في المائة بسبب حالات التأخير في التصديق على الفواتير واستلام الأموال من جانب مركز الخدمات الإقليمي لتجهيز المدفوعات في غضون الجدول الزمني المتفق عليه. وقد أُبلغت البعثات بهذه الحالات
٣-١-٥ الإبقاء على المدة التي يستغرقها تجهيز مطالبات الموظفين (بما في ذلك ترحيل الإجراءات إلى النظام المالي) في حدود ٢١ يوم عمل (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٧٥ في المائة)	جُهزت نسبة ٣٠ في المائة من مطالبات الموظفين في غضون ٢١ يوماً. ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة الوقت اللازم لتجهيز هذه الإجراءات خلال تعميم التوسعة ١ لنظام أوموجا، بينما كان يجري تثبيت النظم والإجراءات
٤-١-٥ النسبة المئوية لتجهيز المدفوعات المتصلة بكشوف المرتبات قبل الموعد الشهري المقرر (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٠٠ في المائة)	جُهزت نسبة ٩٨ في المائة من المدفوعات المتصلة بكشوف المرتبات قبل الموعد الشهري المقرر. وفي حالات أخرى، وبسبب الافتقار إلى التفاصيل المصرفية للمستفيدين، كان من الضروري تعليق المدفوعات إلى حين الحصول على التفاصيل المصرفية الكاملة
٥-١-٥ الإبقاء على المدة التي يستغرقها تجهيز المدفوعات غير المتعلقة بكشوف المرتبات في غضون ٣ أيام عمل من تنفيذ عمليات الدفع الآلي (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٨٥ في المائة)	أُنجز. جُهزت نسبة ٩٢ في المائة من المدفوعات غير المتعلقة بكشوف المرتبات في غضون ٣ أيام عمل
٦-١-٥ مستوى رضا المستفيدين من الخدمات المالية (خدمات المطالبات، والبائعين، وكشوف المرتبات) (٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٢ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠١٤ في المائة)	كان ما متوسطه ٧٤ في المائة من المستفيدين راضون عن الخدمات المالية (خدمات المطالبات، والبائعين، وكشوف المرتبات) خلال الفترة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٨٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠ في المائة؛	
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تجهيز ٦٥٩ ٢١ من مدفوعات البائعين، بما في ذلك ٤٩٢ ٢ لفائدة العملية المختلطة	٣ ٩٦٢ من مدفوعات البائعين جُهزت للعملية المختلطة
سداد ٢٨٥ ٥٨ مطالبة من مطالبات الموظفين، مما في ذلك ٠٧٠ ١٤ مطالبة مستحقة للعملية المختلطة	٦ ٥٢٩ مطالبة جُهزت للعملية المختلطة
الإنجاز المتوقع ٥-٢: تقديم الدعم للجهات المستفيدة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة في مجال تجهيز منح التعليم	

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٢-١ نسبة طلبات منح التعليم (المطالبات والسلف) المجهزة في ٤ أسابيع (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٩٦ في المائة)	٥-٢-١ جُهزت نسبة ٦٢ في المائة من طلبات منح التعليم في غضون ٤ أسابيع. وتتمثل الأسباب الرئيسية لانخفاض الإنجاز في التأخر في تنفيذ العنصر ذي الصلة من التوسعة ١ لنظام أوموجا، الذي أرجئ من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والتحديات التقنية المرتبطة بتطبيق منحة التعليم في نظام أوموجا الذي تم نشره (مثل الخطأ في حساب الحصة التناسبية للسنوات الدراسية غير المكتملة)، مما تسبب في تراكم المطالبات لشهر ونصف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوقت المتاح لتجهيز منح التعليم قد انخفض بنسبة ٢٥ في المائة، بالنظر إلى أن المطالبات والسلف لا يمكن تجهيزها خلال فترة تجميد المرتبات الشهري، التي تمتد من ٣ إلى ٥ أيام عمل
٥-٢-٢ نسبة طلبات منح التعليم غير المستوفية للشروط (المطالبات والسلف) التي أرجعت في غضون ١٤ يومًا (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٩٠ في المائة)	٥-٢-٢ أرجعت نسبة ٥٤ في المائة من طلبات منح التعليم غير المستوفية للشروط في غضون ١٤ يومًا

الناتج المقررة	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تجهيز ٦١٢٦ طلباً لمنح التعليم (المطالبات والسلف)، من بينها ١٨١٨ طلباً يخص العملية المختلطة	١١٠٩ من مطالبات منح التعليم تم تجهيزها للعملية المختلطة	
الإنجاز المتوقع ٣-٥: تقديم الدعم للجهات المستفيدة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة في مجال السفر		
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	
٣-٥-١ الإبقاء على المدة التي يستغرقها تجهيز طلبات استحقاق السفر في غضون ١٤ يوماً (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٤ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨ في المائة)	جهزت نسبة ٩١ في المائة من طلبات استحقاق السفر في غضون ١٤ يوماً، مما يمثل تحسناً مقارنة بالفترة السابقة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زاد عدد طلبات السفر المجهزة بشكل كبير. وأصبحت عملية تجهيز طلبات السفر أكثر كفاءة، لأن جميع المعلومات التي يحتاجها المجهزون للموافقة على استحقاقات السفر كانت متاحة في النظام	
٣-٥-٢ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إصدار تذاكر السفر في مهام رسمية في غضون ٧ أيام (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨ في المائة)	جهزت نسبة ٧٧ في المائة من تذاكر السفر في مهام رسمية في غضون ٧ أيام. وتعزى هذه التأخيرات أساساً إلى وقت انتظار التأشيرات وتأكيد المسافرين للمسار المأذون به والتغييرات الشخصية فيه. كما كانت بعض التأخيرات ناجمة عن الصعوبات التي تقع عند حجز المقاعد، ولا سيما خلال موسم الذروة	
٣-٥-٣ الامتثال لمتطلبات شراء التذاكر قبل ١٦ يوماً أو أكثر من وقت السفر في مهام رسمية (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٦ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٥ في المائة)	تم شراء نسبة ٦٧ في المائة من التذاكر قبل ١٦ يوماً أو أكثر من وقت السفر الرسمي. ويعزى عدم الإنجاز إلى التأخير الداخلي في تسمية الموظفين للتدريب/الاجتماعات، وكذلك حتمية المتطلبات التشغيلية للبعثة. وكانت بعض التأخيرات سببها المسافرون الذين لم يقدموا طلبات الإذن بالسفر في الوقت المناسب	
٣-٥-٤ مستوى رضا الجهات المستفيدة عن خدمات السفر في مهام رسمية واستحقاق السفر (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٠ في المائة)	سجلت نسبة ٦٠ في المائة من المجيبين الرضا عموماً عن خدمات السفر في مهام رسمية واستحقاق السفر في الاستقصاء الموجه إلى المستفيدين الذي أجري في أيار/ مايو ٢٠١٦. وبعد تنفيذ نظام أوموجا، كانت هناك بعض المشاكل التقنية مع نموذج السفر التي ربما تكون قد أثرت على مستوى رضا المستفيدين	

الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	الناتج المقررة
إصدار ١٦ ٣٨٦ تذكرة طيران للموظفين ١٩٥ ٤ تذكرة طيران أُصدرت للعملية المختلطة المسنيين والأفراد النظاميين، من بينها ٤ ٥٦٩ تذكرة تخصّ العملية المختلطة	
الإنجاز المتوقع ٤-٥: تقديم الدعم للجهات المستفيدة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة فيما يتعلق بإجراءات تسجيل وصول ومغادرة الموظفين	
مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
٤-٥-١ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات تسجيل الوصول للموظفين الدوليين في غضون يومين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٦ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)	٤-٥-١ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات تسجيل الوصول للموظفين الدوليين في غضون يومين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٦ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)
٤-٥-٢ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات الوصول لمتطوعي الأمم المتحدة في غضون يومين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)	٤-٥-٢ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات الوصول لمتطوعي الأمم المتحدة في غضون يومين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)
٤-٥-٣ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات الوصول للأفراد النظاميين في غضون يومين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)	٤-٥-٣ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات الوصول للأفراد النظاميين في غضون يومين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)
٤-٥-٤ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات المغادرة للموظفين الدوليين في غضون يوم واحد (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)	٤-٥-٤ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات المغادرة للموظفين الدوليين في غضون يوم واحد (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٤-٥ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات المغادرة لتطويعي الأمم المتحدة في غضون يوم واحد (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)	أُنجزت نسبة ١٠٠ في المائة من جميع إجراءات تسجيل المغادرة لتطويعي الأمم المتحدة في غضون يوم واحد
٥-٤-٦ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إنجاز إجراءات المغادرة للأفراد النظاميين في غضون ٣ أيام (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٣ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٩٨ في المائة)	أُنجزت نسبة ٨٩ في المائة من جميع إجراءات تسجيل المغادرة للأفراد النظاميين في غضون ٣ أيام. ويعزى النقص إلى التأخير في استلام وثائق تسجيل المغادرة من البعثات المستفيدة.
٥-٤-٧ مستوى رضا المستفيدين من خدمات تسجيل الوصول والمغادرة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٧٥ في المائة)	أظهرت نسبة ٥٦ في المائة من المجيبين الرضا عموماً عن خدمات تسجيل الوصول والمغادرة في الاستقصاء الموجه إلى المستفيدين الذي أُجري في أيار/مايو ٢٠١٦

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنفيذ إجراءات الوصول والمغادرة لفائدة ٣٣٧ ١ موظفا مدنيا، بمن فيهم الموظفون الدوليون ومتطوعو الأمم المتحدة، ومن بين هؤلاء ٢٠٨ موظفين تابعين للعملية المختلطة	٥ معاملات لتسجيل الوصول والمغادرة أُنجزت لفائدة العملية المختلطة
إنجاز إجراءات تسجيل الوصول والمغادرة لفائدة ٢٠٠٤ من الأفراد النظاميين، ومن بين هؤلاء ١٠١٤ تابعين للعملية المختلطة	صفر معاملات لتسجيل الوصول والمغادرة أُنجزت لفائدة العملية المختلطة

الإنجاز المتوقع ٥-٥: تقديم الدعم للجهات المستفيدة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة في مجال الإبلاغ المالي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٥-١ تقديم تقارير شهرية مالية (بيانات موازين المراجعة والبيانات المصاحبة الأخرى) في غضون ١٥ يوم عمل من إقفال حسابات الشهر	أُنجزت قدمت نسبة ١٠٠ في المائة من التقارير المالية الشهرية إلى مقر الأمم المتحدة في غضون ١٥ يوم عمل من إقفال حسابات الشهر

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
(٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٠ في المائة)	أنجز. قدمت نسبة ١٠٠ في المائة من بيانات التسويات المصرفية الشهرية إلى مقر الأمم المتحدة في غضون ١٠ أيام عمل من إقفال حسابات الشهر
(٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٠ في المائة)	أنجز. أنجزت نسبة ٩٠ في المائة من تجهيز التعليمات الواردة الشهرية المتعلقة بقسائم الصرف الداخلية وتسجيلها في دفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير الصادرة المتعلقة بقسائم الصرف الداخلية في غضون ١٠ أيام عمل من إقفال حسابات الشهر (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٠ في المائة)
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إعداد تقارير مالية شهرية (حتى مرحلة ميزان المراجعة) لفائدة ١٤ من البعثات المستفيدة، بما فيها العملية المختلطة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٢ تقريراً مالياً شهرياً تم إعدادها للعملية المختلطة
إعداد ٢٤٠ تقريراً شهرياً بشأن التسويات المصرفية لفائدة ٢٠ مصرفاً داخلياً للبعثات المستفيدة، بما فيها العملية المختلطة	٣٦ تقريراً شهرياً بشأن التسويات تم إعدادها للعملية المختلطة
إعداد ٢٦٤ من التعليمات الشهرية الواردة لقسائم الصرف الداخلية وتقارير قسائم الصرف الداخلية الصادرة لفائدة ١١ بعثة مستفيدة، بما فيها العملية المختلطة	٧٢ من التعليمات الشهرية لقسائم الصرف الداخلية الواردة. وابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم تعد تعليمات قسائم الصرف الداخلية يؤديها مركز الخدمات الإقليمي، حيث أصبحت عملية آلية ضمن نظام أوموجا، وبالتالي لم يعد ذلك المؤشر سارياً. كما أن بعثة الأمم

الناتج المنجز
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا أغلقت
خلال الفترة

الإنجاز المتوقع ٥-٦: تقديم الدعم لمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي والبعثات المستفيدة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة في مجال تكنولوجيا المعلومات

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجز. أرسل ما نسبته ١٠٠ في المائة من فواتير الهاتف إلى المستخدمين النهائيين في غضون ٧ أيام من استلامها

٥-٦-١ الإبقاء على المدة التي يستغرقها إرسال فواتير الهاتف إلى المستخدمين النهائيين في غضون ٧ أيام من استلام فاتورة البعثة المستفيدة التي تم التحقق منها (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٧ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٧ في المائة)

لا ينطبق. أدمجت وظيفة رصد أداء الشبكة مركزياً في مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات

٥-٦-٢ المحافظة على أداء الشبكة (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: اشتغال الشبكة بنسبة ٩٩ في المائة في الشهر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: اشتغال الشبكة بنسبة ٩٩ في المائة من الوقت في الشهر)

تم حل نسبة ٩٩ في المائة من طلبات الخدمات المتصلة بحوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عنتبي في غضون ٣ ساعات، خلال الفصول الثلاثة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تدرج بيانات الربع الأخير بسبب عملية إعادة تنظيم فهرس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أثرت على الإبلاغ بحسب الموقع

٥-٦-٣ الإبقاء على المدة التي تستغرقها الاستجابة للحوادث المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقع في عنتبي، وطلبات الخدمات الناجمة عن ذلك (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠ في المائة خلال ٣ ساعات؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠٠ في المائة خلال ٣ ساعات)

لم يُبلغ عن أي حوادث من المستويين المنخفض الأهمية أو الحرج. وتم حل ما نسبته ٥٧ في المائة من الحوادث ذات الأولوية المهمة في غضون ٦ ساعات. وتم حل ما نسبته ٧٧ في المائة من الحوادث ذات الأولوية المتوسطة في غضون ١٢ ساعة، خلال الفصول الثلاثة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تدرج بيانات الربع الأخير بسبب عملية إعادة تنظيم فهرس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أثرت على الإبلاغ بحسب الموقع

٥-٦-٤ الإبقاء على المدة التي يستغرقها حل المشاكل المتصلة بحوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقع في عنتبي في غضون الوقت المحدد وفقاً لمستوى الأولوية (الحوادث الحرجة في غضون ٣ ساعات، والحوادث المهمة في غضون ٦ ساعات، والحوادث المتوسطة الأهمية في غضون ١٢ ساعة، والحوادث المنخفضة الأهمية في غضون ٤٨ ساعة) (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨ في المائة)

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

وتم حل نسبة ٨١ في المائة من حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عنتيبي في غضون الإطار الزمني الذي يحدده مستوى الأولوية خلال الفصول الثلاثة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى عدم تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير بسبب حل الحوادث أثناء بدء تنفيذ نظام أوموجا والانتقال إلى نظام هاتفي جديد

تم حل ما نسبته ٨٩ في المائة من طلبات الخدمات ضمن الإطار الزمني المحدد. ويعزى عدم تحقيق هذا الهدف بقدر كبير إلى حل طلبات الخدمات أثناء بدء تنفيذ نظام أوموجا والانتقال إلى نظام هاتفي جديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أنشطة الصيانة، مثل مدّ الكابلات، تطلب الاستعانة بمصادر خارجية، مما أضرّ تقديم الخدمات

٥-٦-٥ الإبقاء على المدة التي يستغرقها الوفاء بالطلبات المقدمة للحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عنتيبي أو الانتهاء منها أو حلها في غضون الوقت المحدد وفقا لمستوى الأولوية (الطلبات الحرجة في غضون ساعتين، والطلبات المهمة في غضون ٤ ساعات، والطلبات المتوسطة الأهمية في غضون ٢٤ ساعة، والطلبات المنخفضة الأهمية في غضون ٤٨ ساعة) (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٧ في المائة)

أعرب ما نسبته ٨٧ في المائة من البعثات المستفيدة عن الرضا عن الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للاستقصاء الموجه إلى المستفيدين الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٦

٥-٦-٦ مستوى رضا الجهات المستفيدة عن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٠ في المائة)

الناتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

من أنشطة رصد الامتثال التي اضطلعت بها العملية المختلطة

صفر

رصد مدى الامتثال لمعايير شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مشاريع جرى تنفيذها:

٣

تقييم وتنفيذ ٣ مشاريع إقليمية وفقا لاستراتيجية شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بتطبيق المركزية والتنقل والتأثير الذي يكاد يكون معدوما في البعثات المستفيدة

(أ) القدرة على الاتصال الإلكتروني بشكل مستقل: جرى وضع نظام للاتصالات بنطاق ترددي عريض وعالي السرعة، مما أتاح

الاستخدام الموثوق لخدمات نظام أوموجا وحزمة برامجيات الدعم الميداني والتداول بالفيديو وشبكة الإنترنت، في ٧ من ٨ مواقع: جوبا (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان)، وبانغي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى)، وغوما وكينشاسا (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، ومقديشو (مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال)، وأبيي (قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي)، وواو (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان). ويتوقع وضع النظام في الموقع المتبقي (عنيتي) خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦

(ب) الأمن المادي المتكامل: شُرع في تنفيذ هذا المشروع في مقديشو وعنيتي وجوبا، ويشمل ذلك المراقبة بالفيديو على مدار الساعة، ومراقبة الدخول إلى الأماكن، وكشف التسلل، والمراقبة البيومترية على أساس اختياري. وسيكتمل التنفيذ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦

(ج) مبادرة القوة العاملة المتنقلة: وضع شبكة ربط بين نقطة وعدة نقاط تعمل بالموجات الدقيقة، توفر للموظفين الأساسيين لمركز الخدمات الإقليمي في عنيتي خدمة موثوقة وعالية السرعة تمكنهم من الوصول إلى شبكة الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم وغيرها من المواقع الرئيسية على طول الممر بين عنيتي وكمبالا

أنشئ المختبر الإقليمي للابتكارات. وقد أطلق المختبر مبادرتين، هما: (أ) نظام التشغيل البيئي

نعم

إنشاء مختبر إقليمي للابتكارات لاختبار وتنفيذ خدمات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
والاتصالات	نعم	الراديو، الذي يتيح إمكانية التشغيل البيئي فيما بين أنواع مختلفة من معدات الاتصالات؛ (ب) التطور الطويل الأجل، الذي يتيح نقل الصوت والفيديو والبيانات بسرعة وقدرة عاليتين في البيئات الصعبة
تنسيق مبادرات التخضير الإقليمية، على نحو يؤدي إلى زيادة كبيرة في استخدام مصادر الطاقة البديلة	نعم	قام قسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتيسير التعاون الإقليمي بشأن مبادرات التخضير. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بدأ العمل بنظم الطاقة الشمسية والطاقة الشمسية الهجينة في كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
إنشاء برامج مركزية للتدريب التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، بما في ذلك تقديم التدريب على نظم الإشارات للوحدات العسكرية، والتدريب التوجيهي للمدنيين، وإصدار المعدات، والتدريب على وتسليم المعدات ونظام التتبع الأرضي اللاسلكي (Tetra)	نعم	أنشئت أكاديمية الأمم المتحدة للإشارات العسكرية والبرنامج الإقليمي للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجرى وضع المناهج الدراسية ذات الصلة. وفي المجموع، عقدت ٥٤ دورة وشارك ٨٦٠ من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في التدريب خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦
الاضطلاع بإدارة فعالة لما مقداره ٢٧ ١٤٧ حسابا هاتفيا، منها ٧ ٩٢٤ حسابا هاتفيا للعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	٨ ٣٤٧	من الحسابات الهاتفية حرت إدارتها على نحو فعال لفائدة العمليّة المختلطة
إنشاء قدرات المرونة التشغيلية واختبارها في عنتبي	نعم	تم تحديث خطة المرونة التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وجرى اختبارها في ٢٩ حزيران/يونيه

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٢٠١٦، بما في ذلك إجراء تمرين بشأن استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث

الإنجاز المتوقع ٥-٧: تقديم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة إلى البعثات المستفيدة فيما يتعلق بتنقلاتها على الصعيد الإقليمي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

لم يُنجز. وعقب زيادة حجم ووزن الأمتعة المسموح بها لكل وحدة، كان من المفترض تزويد مركز المراقبة بطائرة مناسبة (طائرة ذات بدن واسع) تتيح له تنفيذ المهام الموكلة إليه. إلا أن مركز المراقبة لم يحصل على هذه الطائرة بعد، ولم يتمكن من تسيير الرحلات الجوية المقررة لنقل القوات

لم يُنجز. لم يتمكن مركز المراقبة من إنجاز هذا المؤشر لعدم توافر طائرة عريضة لتسيير رحلات نقل القوات

٥-٧-١ زيادة عدد أفراد القوات والشرطة (يتولى تنسيق ذلك مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات)، مقارنة بمجموع قوام القوات والشرطة في المنطقة (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٠ في المائة)

٥-٧-٢ زيادة استخدام الطاقة الاستيعابية للركاب والبضائع/الأمتعة في الرحلات الجوية لنقل القوات وأفراد الشرطة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٧ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٦ في المائة)

استُخدم ٦٦ في المائة من الرحلات الجوية المتكاملة المقررة على الصعيد الإقليمي من أجل نقل الركاب والبضائع/الأمتعة. وقد شملت الخطة الأولية للرحلات الجوية المتكاملة على الصعيد الإقليمي القوة الأمنية لأبيي، وبعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية السودان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، انسحبت بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من ترتيب الرحلات الجوية الإقليمية بسبب استئناف الرحلات الجوية التجارية لخط نيروبي - بانغي، مما قلّص إلى حد كبير استخدام الطاقة الاستيعابية للركاب/الشحن

٥-٧-٣ زيادة استخدام الطاقة الاستيعابية للركاب والبضائع/الأمتعة في الرحلات الجوية التي تتم وفقاً للجدول المتكامل للرحلات الجوية على الصعيد الإقليمي (٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٠ في المائة)

أُنجز. أعرب ٨٦ في المائة من المستفيدين عن رضاهم وفقاً لنتائج استطلاع رأي المستفيدين الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٦

٥-٧-٤ زيادة النسبة المئوية من البعثات المستفيدة الراضية عن خدمات النقل (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٩ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠ في المائة)

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
٨٣ في المائة)	
٥-٧-٥ زيادة عدد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد أعرب ٧٨ في المائة من الأفراد النظاميين عن رضاهم عن شرطة الراضية عن خدمات المناوبة التي يقدمها مركز المراقبة (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠ في المائة)	
النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
رحلة جوية لنقل القوات لفائدة العملية المختلطة	تنسيق ٦٣٨ رحلة جوية لنقل أفراد القوات والشرطة باستخدام طائرات الأمم المتحدة المستأجرة لأجل طويل، منها ١٢ رحلة لفائدة العملية المختلطة
فرد من أفراد القوات أو الشرطة نُقلوا لفائدة العملية المختلطة	نقل ٣٤٨ ٢٢ فرداً من أفراد القوات والشرطة، من فيهم ٤٢٠ فرداً من أجل العملية المختلطة
رحلة سُرِّت للعملية المختلطة	٩٩ رحلة جوية إضافية (مخصصة) لنقل كبار الشخصيات، وإجراء عمليات الإحلاء الأمني، وللتنقل بين البعثات الأفريقية خارج المنطقة، مما في ذلك ١٠ رحلات للعملية المختلطة
أعدّ مركز المراقبة نطاق عمل لعقد خدمات إقليمي خارج نطاق البعثة في مجال المناولة الأرضية وخدمات الرحلات وقدمه إلى شعبة الدعم اللوجستي في إدارة الدعم الميداني للحصول على موافقة من الناحية التقنية. وبحسب تقييم شعبة الدعم اللوجستي، في مقدور شركات الطيران الحصول على خدمات المناولة الأرضية خارج منطقة البعثة واسترداد التكاليف من الأمم المتحدة، وبالتالي، تنتفي الحاجة إلى إبرام عقود للمناولة الأرضية في مطارات في جميع أنحاء العالم	إبرام عقد خدمات إقليمي خارج نطاق البعثة في مجال المناولة الأرضية للرحلات
خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُنسَق أي	تنسيق ٣ دورات تدريبية تقنية بشأن التنقلات

الناتج المقررة	الناتج المنحزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
على الصعيد الإقليمي	أنشطة تدريب تقني داخل فرادى البعثات

ثالثا - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)

الفئة	المخصصات (١)	الإنفاق (٢)	المبلغ (٣)-(١)=(٤)	النسبة المئوية الفرق (٤)÷(٣)=(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٦٨٤٨,٤	٦٧٥٠,٩	٩٧,٥	١,٤
الوحدات العسكرية	٤٢٥١٦٩,٦	٤٣٠٠١١,٠	(٤٨٤١,٤)	(١,١)
شرطة الأمم المتحدة	٦٠٩٣٢,٢	٦٣٠٤٠,٥	(٢١٠٨,٣)	(٣,٥)
وحدات الشرطة المشكّلة	٥٨٥٧١,٤	٥٧٠٣٨,٥	١٥٣٢,٩	٢,٦
المجموع الفرعي	٥٥١٥٢١,٦	٥٥٦٨٤٠,٩	(٥٣١٩,٣)	(١,٠)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٩٤١١١,٥	١٦٢٠٩٥,٨	٣٢٠١٥,٧	١٦,٥
الموظفون الوطنيون	٦٩١٢٢,٧	٧٨٤٥٥,٠	(٩٣٣٢,٣)	(١٣,٥)
متطوعو الأمم المتحدة	١٠٠٥٨,٤	٩٦١٤,٨	٤٤٣,٦	٤,٤
المساعدة المؤقتة العامة	٤٤٦٦,٣	٤٠٨٧,١	٣٧٩,٢	٨,٥
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢٦,٣	٢٧٦,٧	٤٩,٦	١٥,٢
المجموع الفرعي	٢٧٨٠٨٥,٢	٢٥٤٥٢٩,٣	٢٣٥٥٥,٩	٨,٥
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	١٧٣,٣	٤٧١,٢	(٢٩٧,٩)	(١٧١,٩)
السفر في مهام رسمية	٤٦٤٦,٦	٥٤٥٤,٠	(٨٠٧,٤)	(١٧,٤)
المرافق والهياكل الأساسية	٨٥٦١٢,٥	٦٤٠٨٣,١	٢١٥٢٩,٤	٢٥,١
النقل البري	١١٢٧١,٩	١١٧٧٣,٥	(٥٠١,٦)	(٤,٤)
النقل الجوي	٩٦٨٦٠,٠	٨١٠٧٥,٤	١٥٧٨٤,٦	١٦,٣
النقل البحري	-	٤٧٠,٢	(٤٧٠,٢)	-
الاتصالات	٢٥٨٥٠,٣	١٥٨٤٢,٣	١٠٠٠٨,٠	٣٨,٧

الفئة	الفرق			
	المخصصات	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
تكنولوجيا المعلومات	١٦٧٠٠,٢	١٨٨٧٩,٠	(٢١٧٨,٨)	(١٣,٠)
الشؤون الطبية	١٤٨٨,٦	١٠٢٨,٩	٤٥٩,٧	٣٠,٩
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢٧٩٥٤,٥	٣١٦٦٨,٣	(٣٧١٣,٨)	(١٣,٣)
المشاريع السريعة الأثر	٢٠٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموع الفرعي	٢٧٢٥٥٧,٩	٢٣٢٧٤٥,٩	٣٩٨١٢,٠	١٤,٦
إجمالي الاحتياجات	١١٠٢١٦٤,٧	١٠٤٤١١٦,١	٥٨٠٤٨,٥	٥,٣
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٣٩٦٨,٥	٢٤٠٤١,١	(٧٢,٦)	(٠,٣)
صافي الاحتياجات	١٠٧٨١٩٦,٢	١٠٢٠٠٧٥,٠	٥٨١٢١,١	٥,٤
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١١٠٢١٦٤,٧	١٠٤٤١١٦,١	٥٨٠٤٨,٥	٥,٣

باء - الموارد المالية لمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الفرق			
	المخصصات	التنفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٥٠٢٦,٣	٢٧٧٨,٧	٢٢٤٧,٦	٤٤,٧
الموظفون الوطنيون	١٢٤٠,٣	٩٣١,٩	٣٠٨,٤	٢٤,٩
متطوعو الأمم المتحدة	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٦٢٦٦,٦	٣٧١٠,٦	٢٥٥٦,٠	٤٠,٨
التكاليف التشغيلية				
الخبراء الاستشاريون	٨٦,١	٤١,٢	٤٤,٩	٥٢,٢
السفر في مهام رسمية	٤٩,٨	١١٦,٧	(٦٦,٩)	(١٣٤,٣)
المرافق والهياكل الأساسية	١٢١٠,١	١٨٢٩,٤	(٦١٩,٣)	(٥١,٢)
النقل البري	٤٧,٧	٢١,٧	٢٦,٠	٥٤,٥

الفئة	الفرق		
	المخصصات	النفقات	المبلغ
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٤) (١)÷(٣)
النقل الجوي	-	-	-
الاتصالات	١٠٩٣,٠	٥٠٩,٤	٥٨٣,٦
تكنولوجيا المعلومات	٧٩٦,٢	٢١٤,٥	٥٨١,٧
الشؤون الطبية	٢٥,٣	١٣,٣	١٢,٠
المعدات الخاصة	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٥٢,٢	١٠,١	٤٢,١
المجموع الفرعي	٣٣٦٠,٤	٢٧٥٦,٢	٦٠٤,٢
إجمالي الاحتياجات	٩٦٢٧,٠	٦٤٦٦,٧	٣١٦٠,٣
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٦٩٦,٥	٤١٣,٨	٢٨٢,٧
صافي الاحتياجات	٨٩٣٠,٥	٦٠٥٢,٩	٢٨٧٧,٦
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٩٦٢٧,٠	٦٤٦٦,٧	٣١٦٠,٣

٨٦ - ويعزى انخفاض احتياجات مركز الخدمات الإقليمي في فترة الأداء أساساً إلى ما يلي:

(أ) ارتفاع معدل الشغور الفعلي الذي بلغ ١٨,٥ في المائة للموظفين الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بنسبة ٥ في المائة المدرجة في الميزانية، ونتج ذلك عن تجميد عمليات تعيين الموظفين الدوليين بسبب مواصلة تحويل الوظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية، إلى جانب خفض مضاعف تسوية مقر العمل في عنتبي إلى ٢٧ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ٣٥,٤ في المائة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات في مجال الاتصالات، ويعزى ذلك أساساً إلى إلغاء العقد الخاص بحلول الإنترنت ذات نطاق التردد العالي ووقت الاستجابة القصير بعد أن قرر المركز الاعتماد على موارده القائمة من أجل توفير خدمة الإنترنت ونقل معدات الاتصالات من بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا إلى المركز، مما أدى إلى إلغاء المشتريات المقررة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات، ويعزى ذلك أساساً إلى التعاقد مع عدد أقل من موظفي تكنولوجيا المعلومات بلغ عددهم ٢١ موظفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع العدد المدرج في الميزانية البالغ ٢٤ موظفاً، وعدم استخدام المركز لخصته من خدمات تكنولوجيا المعلومات المركزية بسبب تأخر تنفيذ مشروع مركزي، ونقل معدات تكنولوجيا المعلومات من بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا إلى

مركز الخدمات الإقليمي، مما أدى إلى إلغاء المشتريات المقررة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وقد قابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادةً الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة الاحتياجات اللازمة لانتهاء من تشييد مرافق المكاتب للمركز التي رُحلت من الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥.

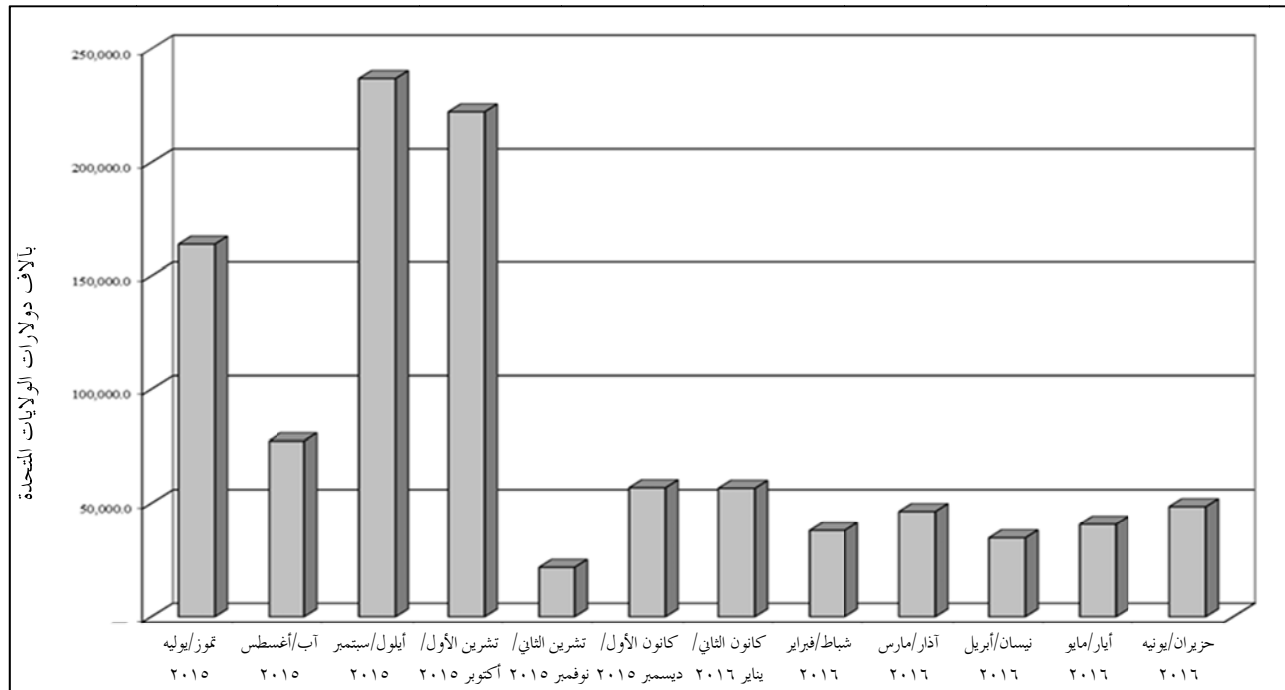
جيم - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	المخصصات	
	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولاً - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٥١ ٥٢١,٦	٥٥٦ ٨٦١,١
ثانياً - الموظفون المدنيون	٢٧٨ ٠٨٥,٢	٢٧٧ ٧٦٠,٦
ثالثاً - التكاليف التشغيلية	٢٧٢ ٥٥٧,٩	٢٦٧ ٥٤٣,٠
المجموع	١١٠٢ ١٦٤,٧	١١٠٢ ١٦٤,٧
النسبة المئوية لإعادة التوزيع مقارنة بإجمالي الاعتمادات		٥,٠

٨٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيد توزيع موارد مالية ومنحتها إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، لتغطية الزيادة عن المقرر في الاحتياجات اللازمة لسداد التكاليف القياسية للقوات ولاكتفائها الذاتي، وذلك نتيجة لانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٩,٤ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية والبالغ ١٣ في المائة للوحدات العسكرية؛ وزيادة الاحتياجات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة نتيجة لارتفاع متوسط تكلفة التناوب عما هو مدرج في الميزانية؛ ودفع بدل الإقامة المقررة للبعثة كاملاً إلى عدد أكبر من المتوخى من أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين لم يسكنوا في أماكن الإقامة التي توفرها العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وقد تسنى نقل الموارد المالية من المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، أساساً بسبب ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي للموظفين الدوليين، في حين تسنى نقل الموارد المالية من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، بصورة رئيسية بسبب انخفاض الاحتياجات في فئات الإنفاق التالية: المرافق والهياكل الأساسية، والنقل الجوي، والاتصالات.

دال - نمط الإنفاق الشهري



٨٨ - يعزى ارتفاع النفقات في تموز/يوليه ٢٠١٥ أساساً إلى نشوء التزامات تتعلق بحصص الإعاشة للوحدات العسكرية والوقود والزيوت ومواد التشحيم. ويعزى ارتفاع النفقات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أساساً إلى نشوء التزامات تتعلق بسداد التكاليف القياسية للقوات وللمعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ كاملة. وقد تم ذلك لتيسير نقل أدوات الإدارة المالية من النظم القديمة إلى نظام أوموجا، في إطار نقل بيانات المجموعة ٤.

هـ - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٢ ٢٩٦,٣	إيرادات الاستثمارات
٣ ٢٥٢,٨	إيرادات أخرى/متنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترة السابقة
٢٠ ٨٧٤,٩	إلغاء التزامات الفترة السابقة
٢٦ ٤٢٤,٠	المجموع

واو - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الإنفاق
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٧٥ ٦٨٩,٩
وحدات الشرطة المشكّلة	١٣ ٦١٧,٠
المجموع الفرعي	٨٩ ٣٠٦,٩
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٥٨ ٩٥٠,٤
وحدات الشرطة المشكّلة	٦ ٦٥٧,٧
المجموع الفرعي	٦٥ ٦٠٨,١
المجموع	١٥٤ ٩١٥,٠
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية التاريخ الفعلي تاريخ آخر استعراض

ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة

٢,٥	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	عامل الظروف البيئية القاسية
٢,٩	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	عامل ظروف العمليات المكثفة
٤,٣	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	عامل العمل العدائي/التخلي القسري

باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي

٣,٥ إلى ٠,٠	عامل النقل التراكمي
-------------	---------------------

زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات ^(١)	٣ ١٣٤,١
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٣ ١٣٤,١

(أ) تشمل قيمة الأراضي التي ساهمت بها حكومة السودان (٢٣٢ ٨٠٠ دولار) والخدمات المقدمة وفقاً لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك حقوق الهبوط في المطارات (٧٨٥ ١٠٠ دولار)، ورسوم المغادرة/الوصول في المطارات (٨٨٦ ٠٠٠ دولار) ورسوم تسجيل المركبات (٢٣٠ ٢٠٠ دولار).

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	(٤ ٨٤١,٤)	١,١

٨٩- تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى أن تكاليف ما يلي تجاوزت ما هو مدرج في الميزانية: (أ) سداد تكاليف الأفراد العسكريين والاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة، ومرّد ذلك أساساً انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٩,٤ في المائة لأفراد الوحدات العسكرية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية والبالغ ١٣ في المائة؛ (ب) دفع بدل الإقامة المقررة للبعثة كاملاً إلى عدد أكبر من المتوخى من الأفراد العسكريين وضباط الاتصال الذين لم يسكنوا في أماكن الإقامة التي توفرها العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ (ج) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات بسبب النقل غير المتوقع لإحدى الوحدات العسكرية. وقد قابلت زيادة الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) السفر والتمركز والتناوب، ومرّد ذلك أساساً أن تكاليف الإعادة إلى الوطن لثلاث وحدات عسكرية كانت أقل من المدرج في الميزانية؛

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق حينما لا تقل قيمة الزيادة أو النقصان فيها عن نسبة ٥ في المائة أو عن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

(ب) انخفاض النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات نتيجة التأخر في نشر الوحدات العسكرية، وارتفاع عاملي التعطل وعدم النشر عن المتوقع.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣,٥)	(٢ ١٠٨,٣)	شرطة الأمم المتحدة

٩٠ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط تكلفة التناوب عمّا هو مدرج في الميزانية، وإلى دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة كاملاً إلى عدد أكبر من المتوخى من أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين لم يسكنوا في أماكن الإقامة التي توفرها العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢,٦	١ ٥٣٢,٩	وحدات الشرطة المشكّلة

٩١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى أن نفقات التناوب كانت أقل من تلك المدرجة في الميزانية، ومردّد ذلك انخفاض تكاليف التناوب لثلاث من وحدات الشرطة المشكّلة، وانخفاض احتياجات الاكتفاء الذاتي لأن نفقات سداد تكاليف المرافق والهياكل الأساسية، والاتصالات، والخدمات الطبية كانت أقل من المتوقع. وقد قابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات نظراً لأن عوامل النشر والصلاحيّة كانت أفضل من المتوقع، ولردّ مبالغ إلى وحدات الشرطة المشكّلة لتعزّز إعادة معادتها إلى أوطانها في الوقت المناسب نظراً لأسباب تشغيلية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٦,٥	٣٢ ٠١٥,٧	الموظفون الدوليون

٩٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي المشترك البالغ ١٩ في المائة، مقارنةً بنسبة ٥ في المائة المطبقة في الميزانية لكل من العملية المختلطة ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، ومردّد ذلك بصورة رئيسية الصعوبات التي واجهت

العملية في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين والزيادة غير المتوقعة في عدد الموظفين الدوليين الذين غادروا العملية خلال فترة الأداء.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٣,٥)	(٩ ٣٣٢,٣)	الموظفون الوطنيون

٩٣ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) النفقات الإضافية المتعلقة بالمرتبات والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في أعقاب تطبيق جداول المرتبات المنقحة للموظفين الوطنيين في فئة الخدمات العامة، بزيادة قدرها ٣٤ في المائة، وللموظفين الوطنيين في الفئة الفنية، بزيادة قدرها ٤٥ في المائة، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين بسبب دفع استحقاقات نهاية الخدمة عقب إلغاء ٤٧٥ وظيفة وطنية اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ (ج) دفع أجور العمل الإضافي المستحقة لأفراد الأمن الذين انتهت خدمتهم في العملية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ (د) تسجيل بعض النفقات المتعلقة بمرتبات موظفي المساعدة المؤقتة العامة الوطنيين تحت بند الموظفين الوطنيين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤,٤	٤٤٣,٦	متطوعو الأمم المتحدة

٩٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٨ في المائة لوظائف متطوعي الأمم المتحدة الدوليين مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ١ في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٨,٥	٣٧٩,٢	المساعدة المؤقتة العامة

٩٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى أن الاحتياجات المتعلقة بمرتبات موظفي المساعدة المؤقتة العامة الوطنيين كانت مدرجة في الميزانية في الأصل تحت بند المساعدة المؤقتة

العامّة، في حين سُجِّلَت النفقات تحت بند الموظفين الوطنيين. وقد قَابَلَ انخفاضَ الاحتياجات جزئياً زيادةُ النفقات الناتجة عن انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٥,٨ في المائة للموظفين الدوليين الممولة وظائفهم تحت بند المساعدة العامة المؤقتة، مقارنةً بمعدل الشغور المدرج في الميزانية والبالغ ٣٠ في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٥,٢	٤٩,٦	الأفراد المقدمون من الحكومات

٩٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض عدد عمليات تناوب الأفراد المقدمين من الحكومات بسبب تمديد عمل الأفراد الموفدين بالفعل.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٧١,٩)	(٢٩٧,٩)	الخبراء الاستشاريون

٩٧ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى أن الاحتياجات المتعلقة برسوم التدريب كانت مدرجة في الميزانية في الأصل تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، في حين سُجِّلَت بعض النفقات تحت بند الخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٧,٤)	(٨٠٧,٤)	السفر في مهام رسمية

٩٨ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى زيادة تواتر السفر فيما يتصل بما يلي: (أ) تجدد جهود الوساطة من أجل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ (ب) الأنشطة التي تضطلع بها العملية من أجل حماية المدنيين؛ (ج) توفير دعم العمليات من جانب عناصر مختلفة في شعبة دعم البعثة لضمان تقديم جميع الخدمات على نحو سلس في جميع أنحاء منطقة البعثة. وقد قَابَلَ زيادةُ الاحتياجات جزئياً انخفاضُ احتياجات السفر للتدريب، ومردّد ذلك بصورة

رئيسية تركيز العملية على تنفيذ الأنشطة التدريبية في منطقة البعثة لا في خارجها كلما أمكن، وزيادة استخدام تقنيات التدريب القائمة على التعلم الإلكتروني.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٥,١	٢١ ٥٢٩,٤	المرافق والهياكل الأساسية

٩٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض متوسط التكلفة الفعلية الذي بلغ ٠,٨٥ دولار للتر الواحد من وقود المولدات الكهربائية خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية البالغة ١,٠٢ دولار للتر الواحد؛ (ب) إدراج الاحتياجات من الموظفين التعاقديين في الميزانية في الأصل تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، في حين سُجِّلت النفقات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ (ج) استخدام قوات الأمن الخاصة التابعة لحكومة السودان على نحو أقل من المقرر من أجل توفير الخدمات الأمنية؛ (د) إلغاء بعض الخدمات المعمارية وخدمات الهدم المقرر للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ (هـ) انخفاض عدد أنشطة الشراء التي اضطلعت بها العملية في مجال اللوازم الهندسية عن المقرر، في ضوء التأخيرات في عملية التخليص الجمركي.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤,٤)	(٥٠١,٦)	النقل البري

١٠٠ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع نفقات الوقود والزيوت ومواد التشحيم عمّا هو مدرج في الميزانية بسبب زيادة استخدام مركبات النقل البري خلال الفترة، ومردّد ذلك بصورة رئيسية اتخاذ قرار بإعادة ثلاث وحدات عسكرية ووحدة شرطة مشكّلة برّاً من مواقع الأفرقة إلى مقر القطاع، وزيادة عدد القوافل التي يرافقها الأفراد النظاميون خلال الفترة؛ (ب) الزيادة الملحوظة في الأقساط المحلية لتأمين المسؤولية قبل الغير المعمول بها في الجزء الأخير من فترة الأداء. وقد قابلت زيادة الاحتياجات جزئياً انخفاض تكاليف شراء المركبات عمّا كان مقرراً، وعدم إبرام عقود لتصليح وصيانة المعدات الثقيلة بسبب تأخيرات في عملية الموافقة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٦,٣	١٥ ٧٨٤,٦	النقل الجوي

١٠١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) عدم نشر أربع طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات؛ (ب) انخفاض تكاليف استئجار الطائرات الثابتة الجناحين نظراً للاستعاضة عن طائرة ثابتة الجناحين من طراز DHC-8 بأخرى من طراز ATR-72؛ (ج) انخفاض عدد ساعات الطيران عمّا كان متوقعاً، ومردّ ذلك بصورة رئيسية سوء الأحوال الجوية وفرض قيود على الرحلات الجوية؛ (د) انخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب استهلاك عدد أقل من لترات وقود الطيران عمّا كان متوقعاً، وانخفاض سعر اللتر الواحد (يبلغ السعر المدرج في الميزانية ٠,٩٧ دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر الفعلي البالغ ٠,٧٨ دولار للتر الواحد). وقد قُابل انخفاض الاحتياجات جزئياً المدفوعات المسددة لتسوية فواتير تتعلق بترتيبات تعاقدية من فترات سابقة تشمل خمس طائرات ذات أجنحة دوارة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
-	(٤٧٠,٢)	النقل البحري

١٠٢ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ضرورة شراء حاويات للشحن نتيجة تزايد غرامات التأخير بسبب التأخيرات في عملية التخليص الجمركي.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٨,٧	١٠ ٠٠٨,٠	الاتصالات

١٠٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الإنترنت عمّا كان متوقعاً؛ (ب) انخفاض رسوم الاتصالات الصوتية عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيا نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت؛ (ج) انخفاض الاحتياجات من قطع الغيار نظراً لاستمرار إضفاء الطابع المركزي على إدارة نظام الطرف الخلفي الداعم لشبكة الاتصالات الصوتية اللاسلكية؛ (د) انخفاض الإنفاق على خدمات الإعلام والطباعة

والنسخ؛ (هـ) إدراج الاحتياجات المتعلقة برسوم جهاز الساتل المرسل المجيب ومشروع الإدارة المركزية لشبكة تيترا في الميزانية في الأصل تحت بند الاتصالات، في حين سُجِّلَت بعض النفقات تحت بند تكنولوجيا المعلومات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٣,٠)	(٢ ١٧٨,٨)	تكنولوجيا المعلومات

١٠٤ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى أن الاحتياجات المتعلقة برسوم جهاز الساتل المرسل المجيب ومشروع الإدارة المركزية لشبكة تيترا كانت مدرجة في الميزانية في الأصل تحت بند الاتصالات، في حين سُجِّلَت بعض النفقات تحت بند تكنولوجيا المعلومات. وقد قَابَل زيادة الاحتياجات جزئياً التأخر في تنفيذ بعض المشاريع المركزية في مجال تكنولوجيا المعلومات وانخفاض الإنفاق على قطع الغيار واللوازم عمّا كان مقرراً.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٠,٩	٤٥٩,٧	الشؤون الطبية

١٠٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض الإنفاق على الخدمات الطبية عمّا كان متوقعاً.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٣,٣)	(٣ ٧١٣,٨)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

١٠٦ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى أن الاحتياجات المتعلقة بالتعاقد مع مقاولين وطنيين فرادى لتقديم خدمات في مجالات البناء وخدمات الصيانة وعمليات صيانة الأسطول والمناولة الأرضية وغيرها من العمليات المتعلقة بالمدارج ومباني المطار، وردت في الميزانية في الأصل تحت بنود مختلفة، في حين سُجِّلَت النفقات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. وقد قَابَل زيادة الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) انخفاض الإنفاق على الرسوم المصرفية، ومردّد ذلك انخفاض المعاملات المصرفية عقب تنفيذ التوسعة ١ لنظام أوموجا؛ (ب) انخفاض تكاليف الشحن بسبب

زيادة استخدام المعدات المملوكة للجمعية في الأنشطة المتعلقة بالشحن؛ (ج) إدراج الاحتياجات المتعلقة برسوم التدريب في الميزانية في الأصل تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، في حين سُجِّلَت بعض النفقات تحت بند الخبراء الاستشاريين.

خامساً- الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠٧ - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة:

- (أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٥٨ ٠٤٨ ٥٠٠ دولار المتبقي من الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛
- (ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، البالغة ٢٦ ٤٢٤ ٠٠٠ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٣٠٠ ٢٩٦ ٢ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٨٠٠ ٢٥٢ ٣ دولار)، وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٩٠٠ ٨٧٤ ٢ دولار).

سادساً- موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠

(A/70/742)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تتطلع اللجنة الاستشارية إلى تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنققات الفعلية للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، بطرق منها توفير معلومات تحليلية إضافية في تقارير الأداء المقبلة وفي المستجندات المقدمة بشكل دوري بشأن إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق، على النحو المبين في الفقرة ٢٨ أعلاه (الفقرة ٣٣).	يجري تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنققات الفعلية في هذا التقرير بشأن أداء ميزانية العملية المختلطة.
	يجري أيضاً تحليل إعادة توزيع الموارد بين مجموعات وفئات الإنفاق خلال فترة الأداء.
	استعانت العملية المختلطة بنظام أوموجا في تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنققات الفعلية وفي إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق.